رسالة في: لَوْ الشرطية

تأليف

محمد الطيب بن عبدالمجيد بن كيران الفاسي

١١٧٢هـ - ١٢٢٧هـ

تحقيق

صالح بن فهد الحنتوش

كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فإن هذا البحث يتناول تحقيق كتاب (رسالة في «لو» الشرطية) ودراسته، وهو من آثار عَلَم من أعلام المغرب في القرن الثالث عشر الهجري، تلقى العلم عن كبار شيوخ عصره، وأحاط بعدة فنون، مستعيناً بهمته العالية، وحافظته القوية، حتى أصبح إماماً في العلم، ونال شهرة واسعة بين أهل المغرب بعامة، وأهل فاس على وجه الخصوص، حتى كان يحضر مجالسه العلمية عِلْية القوم، ومن بينهم السلطان.

ورسالته هذه ـ مع صغر حجمها ـ تتمتع بقيمة كبيرة، وأهمية بالغة، تكمن في عدة أسباب، من أهمها:

١- انحصار بحثها في موضوع محدّد، واضح المعالم، وهذا التحديد ـ بلا ريب ـ يكسب الرسالة دقة، وتركيزاً، وتقصياً، وهو الأمر الذي يلمسه القارئ لهذا الأثر النفيس.

٢- نقْلها عن مصادر تراثية عظيمة، بين مخطوطة ومطبوعة، مما يضفي عليها مسحة من الجلال، لا تحصل لكثير من المؤلفات.

٣- أن هذه الرسالة تعكس لنا صورة عن المستوى الفكري للفترة التي عاش فيها المؤلف، في بلاد المغرب، وهي فترة لم تنل ـ فيما أحسب ـ حقها من الدرس.

٤- المحتوى الموسوعي للرسالة، النابع من سعة ثقافة المصنف، وتصرفه في

غيـر فنّ، هذا إلى جانب بروز شخـصية المؤلف وتمكّنه، مما جـعل سمة التحـقيق تتجلى في هذه الرسالة.

٥- مكانة (لو) الشـرطية في الأسلـوب العربي، حـيث نجدها تأتي على عـدة وجوه، وتتقلب بين عدة استعمالات، يحتاج طالبُ العلم، والناشدُ للوقوف على سنن العرب في كلامها إلى التعرف عليها.

كل ذلك دفعني لاصطفاء هذه الرسالة موضوعاً للتحقيق والدراسة.

ابن كيران ورسالته:

*** نسبه:**

هو أبو عبدالله محمد الطيب بن عبد المجيد بن عبدالسلام ابن كيران الفاسي.

هكذا أثبتتْ اسمَه أكثر المصـادر التي ترجمت له أو ذكرتْه، فقد اتفق على ذلك كل من أحمـد الناصري[١]، والحجوي[٢]، وبروكلمان[٣]، والزركلي[٤]، وعمر كحالة[٥]، وهو كذلك في فهرس الخزانة التيمورية[٦].

وربما اقتْصر في ذكر اسمه على (الطيب بن عـبدالمجيد) بدون (محمد) وهذا ما وجدته عند عـبدالله الكنوني[٧]، وابن سودة[٨]، وهو كذلك في فـهرس الخزانة

(١) الاستقصا ٤/ ١٤٩.

(٢) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(٣) بروكلمان (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٧٣.

(٤) الأعلام ٦/ ١٧٨ (ط العلم للمـلايين) وهي الطبعة التي سأرجـع إليها في هذا القسم، بينمـا سأرجع في تحقيق متن الكتاب إلى طبعة ١٣٨٩هـ (الثالثة).

(٥) معجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩.

(٦) فهرس الخزانة التيمورية ٢/ ١٦، ٣/ ٢٦٢.

(٧) النبوغ المغربي ١/ ٢٢٥.

(٨) دليل مؤرخ المغرب ٢/ ٣٧٤.

الحسنية بالمغرب[1]، كما أثبت اسمه بهذه الصورة محمد الرغاوي في مستهل شرحه لأرجوزة ابن كيران في المجاز والاستعارة، حيث قال: «. . . قال الناظم العلامة المحقق الشيخ الطيب بن عبد المجيد بن كيران. . .»[2].

ويبدو أن الاقتصار في ذكر اسمه على (الطيب) بدون (محمد) إنما هو من باب الإيجاز والاختصار؛ لأن اسمه مركّب؛ فيفضِّل بعض المترجمين اختصاره، خاصة أن الرجل ـ فيما يبدو ـ مشهور بالصيغتين (التامة، والمختصرة) على حد سواء، يدل لذلك أنه ربما ذكر اسمه في بعض المصادر بالصيغتين جميعاً كما هو الحال عند بروفنصال[3]، وكما في فهرس الخزانة العامة بالرباط[4]، وفهرس الخزانة الصبيحية بِسَلا[5] في المغرب. ومما يعزز ذلك أن الزركلي قال لما ذكر رسالة ابن كيران في الألغاز: إنه سَمّى نفسه فيها (محمد بن عبد المجيد)، وعندي خطه (الطيب بن عبد المجيد)[6]، وهذا يدل على أن ابن كيران نفسه يذكر اسمه بكيفيتين.

ويبدو أن تركّب اسمه أنشأ لدى ابن مخلوف نوعاً من الخلط، فقد ذكر أن اسمه (الطيب بن محمد بن عبد المجيد. .[7])، وهذا خلاف ما أجمع عليه المترجمون الذين وقفت على آثارهم من أنّ اسم أبيه (عبد المجيد)، ولا يبعد أن يكون ذلك خطأ طباعياً، فالكتاب مليء بالأخطاء الطباعية.

(١) فهرس الخزانة الحسنية ٦/٢١٦، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦.

(٢) انظر: تقييد في علم البيان على أرجوزة الطيب بن كيران ٥١/أ (ضمن مجموع).

(٣) مؤرخو الشرفاء ٢٣٩، ٢٤٤.

(٤) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ك جـ ١ ص ٥٠، ١٠٢ وقسم ٢ جـ ١ص ٣٧٨ وقسم ٣جـ١ص٥٣، ٨٣، ١١٨، ١١٩، ١٧٦، ٣١١.

(٥) فهرس الصبيحية ٥١، ٨٣، ٣٣٤، ٣٤٥، ٥٩٢.

(٦) الأعلام ٦/ ١٧٨ هامش (٢).

(٧) شجرة النور الزكية ٣٧٦.

ولعلي لا أخطئ حين أقول: إن وجود أخ لابن كيران اسمه (محمد فتحا بن عبدالمجيد بن كيران)[1]؛ حمل كثيراً من المترجمين على ذكر صاحبنا بـ(الطيب) بدلاً من (محمد الطيب)؛ للتفريق بينه وبين أخيه.

ومما يقوّي القول بأن اسمه (محمد الطيب) وأن الاقتصار على (الطيب) اختصار له؛ المرجّحاتُ التالية:

١ـ أن ذلك هو الوارد في أكثر المصادر التي ترجمت له أو ذكرته ـ كما تقدم ـ.

٢ـ أن أبا عبد الله محمد التهامي البوري الفاسي تلميذ ابن كيران ذكر في شرحه على أرجوزة شيخه في المجاز والاستعارة ما نصّه: «. . . شيخنا الإمام . . . أبي عبد الله محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران»[2] وقال بعد ذلك بقليل معرّفاً بشيخه: «. . .(محمد الطيب): هو اسمه وعلمه. و(عبد المجيد): اسم أبيه. (ابن كيران): هو نسبه. (الفاسي): داراً ومنشأ.»[3] بل إن ذلك التلميذ نقل عن شيخه ابن كيران قوله عن نفسه في مقدمته لأرجوزته في المجاز والاستعارة: «يقول العبد الفقير إلى مولاه محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران الفاسي. . .». وكفى بذلك النص دليلاً على ما سبق بيانه.

٣ـ أن الشيخ ابن كيران نفسه قال في أول كتابه (شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين):

«وبعدُ: فيقول أفقر العبيد إلى الله ذي الطَّول والامتنان محمد الطيب بن عبدالمجيد بن كيران . . . قد رغب إليّ مَنْ لا تسعني مخالفته، ولا تغني عني

(١) توفي سنة ١٢١٤هـ، انظر فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٢جـ ١ص ٣٤٢ وقسم ٢جـ ص ١٣٤، فقد ذكر له هناك ثلاثة كتب وأثبت أنه أخ لمحمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران صاحبنا.

(٢) انظر شرح أرجوزة الطيب بن كيران في الاستعارة ـ البوري ٦٢/ أ.

(٣) انظر شرح أرجوزة ابن كيران ـ للبوري ٦٢/أ.

شيئاً مدافعته أن أشرح النظم المسمّى بالمرشد المعين على الضروري من علوم الدين.[1]»

ولستُ بحاجة بعد ذلك إلى أن أقول: إن ما ذُكر في آخر هذا الكتاب مما نصّه: «انتهى ما وُجد مقيداً للشيخ الطيب بن محمد بن كيران الفاسي من شرح المرشد المعين»[2]؛ لا يعد وأن يكون سَبْق قلم من الناسخ، أو وهماً منه.

*** حياته:**

ولد أبو عبدالله في سنة ١١٧٢هـ[3] الموافقة لسنة ١٧٥٨م، وتلك السنة هي السنة التالية لتسنّم السلطان محمد بن عبدالله الشريف العلوي سُدّة الحكم في المغرب، وقد كان لهذا السلطان ولابنه السلطان سليمان بن محمد أكبر الأثر على ازدهار العلم وعلوّ شأن أهله.

لكننا حين نذهب نبحث في المصادر عن معلومات حول نشأة ابن كيران وحياته الأولى؛ فإننا نجدها ضنينة لا تجود بما ينقع الغلة. وكل ما في المصادر التي بين يدي أنه لما استوى، وبرز، وتشرّب بالعلوم جلس لتدريس التفسير بالقرويين «يستحضر أقوال المفسّرين جميعاً، ويقابل بينها، ويناقشها، ويرد الزائف منها، بالدلائل القوية والحجج البينة، وكان يحضر مجلسه أعيان الطلبة، والسلطانُ فمَنْ دونه من رجال الدولة»[4].

(١) انظر شرح المرشد المعين ٧٥/ أ (ضمن مجموع).

(٢) انظر سرح المرشد المعين. الورقة الأخيرة.

(٣) انظر الاستقصا ٤/ ١٤٩ والنبوغ المغربي ١/ ٢٢٥ والأعلام ٦/ ١٧٨ ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩ والحياة الأدبية ـ الأخضر ٣٤٥.

(٤) النبوغ المغربي ١/ ٢٢٥.

أما نشأته وحياته الأولى فالغموض يحف بها، وهذا هو شأن كثير من العلماء، لا يُعني بسيرتهم، إلا بعد أن يبرزوا وينبهوا، أما قبل ذلك فشأنهم كشأن سائر الناس.

لكنّ مما لاشك فيه أن ابن كيران عاش عصره، وتفاعل مع الروح العلمية السائدة فيه، فاختلف إلى حلقات العلماء ودروسهم، وتضلّع من فنون شتى، وتمثّل ثقافات مجتمعه، يُعينه على ذلك حافظةٌ عجيبة، وحس مرهف، وعارضة قوية، تنبئ عنها مؤلفاته، ويشي بها ثناء تلاميذه والمترجمين له عليه، على ما سيتبين قريباً إن شاء الله.

ويبدو أن بيت الشيخ ابن كيران كان بيت علم وفضل، فإن المصادر تذكر لنا أخاً له يدعى (محمد فتحا بن عبدالمجيد بن كيران) له كتب منها: منظومة في موانع ظهور الإعراب، وقصيدة في مدح السلطان سليمان بن محمد العلوي[1].

كما تشير المصادر إلى ابن له اسمه (أبو بكر)، وهو من تلاميذ والده، ومن علماء فاس المعروفين لدى أهل المغرب[2]. وتذكُرُ لنا المصادر كذلك حفيداً لابن كيران يُدْعى (الطيب بن أبي بكر)، وهو أيضاً من علماء فاس المشهورين، وله مؤلفات كثيرة منها: الرحلة الفاسيّة الممزوجة بالمناسك المالكية، دَوّنها في رحلته للحج. توفي في سنة ١٣١٤هـ.[3]

وغالب الظن أن ابن كيران عاش حياته كلها في مدينة فاس، حيث لم يذكر أحد ممن ترجم له وأتيح لي الوقوف على ترجمته أنه رحل عنها.

(١) انظر فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٢ جـ ١ ص٣٤٢ وقسم ٢ جـ٢ ص١٣٤.

(٢) انظر في ترجمته شجرة النور ٢ ٤٠٢.

(٣) انظر ترجمته في شجرة النور ٤٣٣ ودليل مؤرخ المغرب ٣٥٤ والأعلام ٦/ ١٧٨ .

*** وفاتـــه:**

أجـمع كل مَنْ وقـفـت على ترجـمـتـهم له على أن وفـاتـه كـانت في سنة ١٢٢٧هـ[١] الموافقة لسنة ١٨١٢م.

ويذكـر لنا تلميـذة البوري في مطلع شـرحه علـى أرجوزة شيـخه فـي المجاز والاستعـارة أن ذلك كان في صباح يوم الجـمعة الرابع عشـر من محرم[٢]، بينما يذكر لنا الناصري أن ذلك كـان في السابع عشر من مـحرم من السنة المذكورة[٣]. وذكر الأخضر التاريخين المذكورين ولم يرجّح بينهما، وإنما قال إن وفاته كانت في الرابع عشـر أو السابع عـشر وسكت[٤]، والأشبـه بالصواب أن وفـاته كانت في الرابع عشـر من محرم؛ لأن تلمـيذه البوري ألصق به، وأعلم بأحـواله، وبتاريخ وفاته، ومهما يكن من شيء فالفارق بين التاريخين جدٌّ يسير.

وأما مكان وفاته فهو دار نشأته وحيـاته مدنيةُ (فاس)، وعلى وجه التحديد في (الشهـدة) كما ذكـر ابن مخلوف[٥]. وكان عـمره حين توفي خـمساً وخـمسين سنة[٦].

قال تلميذه البـوري: «ودفن بباب الفتوح بالقباب المعـروفة، وحضر جنازته من المخلوقات ما يستغرب عادة وجودهم بفاس»[٧].

---

(١) انظر شجرة النور ٣٧٧ والاستقصا ٤/ ١٤٩ والفكر السامي ٢/ ٢٩٥ والنبوغ المغربي ١/ ٢٢٥ ودليل مؤرخ المغرب ٢/ ٣٧٤ والأعلام ٦/ ١٧٨ ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩ والحياة الأدبية ـ الأخضر ٣٤٦.

(٢) انظر شرح أرجوزة ابن كيران ـ للبوري ٦٢/ ب.

(٣) الاستقصا ٤/ ١٤٩.

(٤) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(٥) شجرة النور ٣٧٧ .

(٦) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(٧) شرح أرجوزة ابن كيران في الاستعارة ٦٢/ ب.

*** ثناء العلماء عليه:**

كان أبو عبـد الله ذا كعب عال في العلم والحـفظ والتفنن؛ من أجل ذلك أثنى عليه الذين ترجموا له، بإجماع منهم على فضله، وتقدّمه في العلم.

قال عنه تلميذه البوري: «وكان ـ رحمه الله ـ عالماً متفنناً حافظاً، لا يجارى في العلوم كلها، تحسبه في كل فن رئيساً، وبالجملة فعلمه لا يدرك بالاجتهاد[1]».

ووصفه ابن مخلوف بأنه «الإمام الحامل لواء المعـارف والعرفان، أعجوبة الزمان في الحفظ والتـحصيـل والإتقان، العلامـة المتفنن في العلوم، الحـامل راية المنثور والمنظوم»[2].

وخلع عليه الناصري لقب (خاتمة المحققين) فـقال عنه: «الشيخ العلامة الإمام، خاتمة المحققين بالمغرب . . . صاحب التآليف البديعية، والحواشي المحرَّرة»[3].

وأثنى عليه الحـجوي، ووصفـه بالجمع بين علمي المعـقول والمنقول فـقال: إنه «عالم محقق نقّـاد، حامل لواء العلوم المعقولية في المغرب وقتـه، وحافظ متقن، تفرّد في وقـته بالجمع بين علمي المعـقول والمنقول، والفـروع والأصول، يعرف أكـثر الفنون على أنه مجتهد فيها، لا مقلّد، وهو ممّن حصّل رتبة الاجتهاد في زمنه»[4].

ووصفـه عبـدالله الكنوني بالعلامـة المعقـوليّ النظار المفسّـر الكبيـر. ثم قال: «وبالجملة فـهو من أفذاذ العلمـاء الذين لا يجود الدهر بواحد مـنهم إلا في الفينة النادرة»[5].

---

(١) شرح أرجوزة ابن كيران في الاستعارة ٦٢/ ب.

(٢) شجرة النور ٣٧٦.

(٣) الاستقصا ٤/ ١٤٩.

(٤) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(٥) النبوغ المغربي ١/ ٢٢٥.

بل إننا نجد محمداً الأخضر ينقل عن أبي راس المعسكري قوله في كتابه المخطوط (فتح الإله ومنته في التحدث بفضل الرب ونعمته): «يزعمون أن الإمام السيوطي هو آخر الحفاظ، وأنا أقول بدوري: إن آخر الحفاظ والبلاغيين هو الشيخ الطيب ابن كيران، وليس مَنْ رأى كمن سمع»[1].

وكفى بهذه الأقوال شاهداً على فضل الشيخ وعلمه وحفظه وإتقانه، ولا أجدني محتاجاً إلى أن أضيف عليها شيئاً.

*** شيوخه:**

كانت المغرب في عهد الدولة العلوية (١٠٧٥-١٣١١هـ) حافلة بالعلم والعلماء، والسلاطين الذين يقدّرون العلماء والطلاب ويكرمونهم ويشجعونهم، وإن نظرة في الجزء الرابع من (الاستقصا) للناصري، أو في (فهرس الفهارس) للكتاني، أو (النبوغ المغربي) لعبدالله الكنوني؛ لكفيلة بإيقاف الباحث على المستوى العلمي الناضج، المتمثل في كثرة العلماء، وازدهار النشاط التأليفي آنذاك، ولقد كان نصيب مدينة فاس من ذلك نصيباً وافراً، وقد ولد ابن كيران ونشأ وتعلم في تلك المدينة، التي التهبت فيها جذوة الحركة العلمية، على عهد الدولة العلوية، فكرع في معين معارف عصره، على اختلافها؛ فبرع في فنون المعقول والمنقول، متأثراً بشيوخه الكثيرين، الذين كانوا هم جلّة علماء ذلك العهد، وأبرز هؤلاء الشيوخ:

١- أبو حفص عمر بن عبدالله بن عمر بن يوسف بن العربي الفهري الفاسي[2]،

(١) الحياة الأدبية - الأخضر ٣٤٥.

(٢) انظر ترجمته في: شجرة النور ٣٥٦ والفكر السامي ٢/ ٢٩١ والنبوغ المغربي ١/ ٢٣٩ ودليل مؤرخ المغرب ٢/ ٣٩٠ والأعلام ٥/ ٥٣ ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٩٤ والحياة الأدبية ٣٠٦ ومعجم المطبوعات ١٣٨٠ وفهرس التيمورية ٣/ ٢٢ وفهرس الصبيحية ١٢٠، ٣٧٧.

فقيه مالكي، ولد بفاس سنة ١١٢٥هـ وبها نشأ، وتوفي سنة ١١٨٨هـ وعمره ثلاث وستون سنة، له مؤلفات في فنون مختلفة، منها: حاشية على شرح العقيدة الكبرى للسنوسي، وحاشية على شرح المختصر للسنوسي في المنطق، وتحفة الحذاق بشرح لامية الزقاق في علم القضاء.

ويبدو أن ابن كيران كان قريباً إلى نفس هذا الشيخ جداً، ولعله أبرز مشايخه الذين تأثر بهم، وهو ينقل عنه في هذا الكتاب الذي أحققه، كما أنه نقل عنه في شرحه على خريدة حمدون بن الحاج في المنطق[١]، وهو حين ينقل عنه يقول: «قال شيخنا أبو حفص سيدي عمر الفاسي».

وقد ذكر كل من ابن مخلوف[٢] والأخضر[٣] أن الفاسي من شيوخ ابن كيران.

٢ـ أبو محمد عبد القادر بن أحمد بن العربي ابن شقرون[٤]، فقيه مغربي فاسيّ، عالم بالحديث واللغة والأدب، توفي بفاس سنة ١٢١٩هـ. له شرح العشرة الثانية من الأربعين النووية، وقد تتلمذ عليه السلطان سليمان بن محمد العلوي.

وذكر أنه من شيوخ ابن كيران كل من ابن مخلوف[٥] والكتاني[٦] والأخضر[٧].

(١) انظر ص: ٢٦، ٣٦، ٣٨ من شرح الخريدة.

(٢) شجرة النور ٣٥٦، ٣٧٦.

(٣) الحياة الأدبية ٣٤٥.

(٤) ترجمته في شجرة النور ٣٧٤ والفكر السامي ٢/ ٢٩٥ والنبوغ المغربي ١/ ٣٣، والأعلام ٤/ ٣٧ ومعجم المؤلفين ٥/ ٢٨٢ والحياة الأدبية ٢٠٧ وفهرس الصبيحية ٥٦٦، ٥٦٧.

(٥) شجرة النور ٣٧٤، ٣٧٦.

(٦) فهرس الفهارس ١/ ٣٥٠.

(٧) الحياة الأدبية ـ الأخضر ٣٤٥.

٣ـ أبو عبد الله محمد بن قاسم جسّوس[١]، شيخ الجماعة في وقته، صوفي، ولد سنة ١٠٨٩هـ وتوفي في سنة ١١٨٢هـ، له تأليف منها: شرح المختصر للسنوسي في المنطق، وشرحان على الحكم العطائية في التصوف، وشرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين.

وقد صرح ابن كيران نفسه أنه من شيوخه، فقال في كتابه (شرح نظم الدرر السنية): «... ذكرها شيخ شيوخنا سيدي محمد جسّوس[٢]»، كما ذكر ابن مخلوف أنه من شيوخه[٣].

٤ـ أبوعبد الله محمد بن طاهر الهواري[٤]، من تلاميذ عمر الفاسي، كان عالماً بالأدب والشريعة، توفي في سنة ١٢٢٠هـ، من مصنفاته: أرجوزة في علم الكلام، وأرجوزة في المنطق، وأرجوزة في الجناس.

ذكر أنه من شيوخ ابن كيران كل من ابن مخلوف[٥] والأخضر[٦].

٥ـ أبو عبد الله محمد بن الحسن البنّاني[٧]، عالم محقق، ولد سنة ١١٣٣هـ وتوفي سنة ١١٩٤هـ، له تآليف محررة، منها: حاشية على مختصر السنوسي في المنطق، وشرح على السّلّم، وحواشي على التحفة.

(١) ترجمته في شجرة النور ٣٥٥ والفكر السامي ٢/ ٢٩١ ودليل مؤرخ المغرب ٢٠١ والأعلام ٨/٧ ومعجم المؤلفين ١١/ ١٤٦ وفهرس الصبيحية ١٦٤، ٢٧٥.

(٢) شرح نظم الدرر السنية ـ لابن كيران ١١/أ.

(٣) شجرة النور٣٥٥، ٣٧٦.

(٤) ترجمته في شجرة النور ٣٧٥ ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٠٢.

(٥) شجرة النور٣٧٥، ٣٧٦.

(٦) الحياة الأدبية ٣٤٥.

(٧) ترجمته في الاستقصا ٤/ ١٢٨ وشجرة النور ٣٥٧ والفكر السامي ٢/ ٢٩٢ ودليل مؤرخ المغرب ١٩٠، ٣٢٠، ٣٦٢ والأعلام ٦/ ٩١ وفهرس الخزانة الصبيحية ١٤٠، ٤٣٠، ٤٨٦.

أشار إلى تلمذة ابن كيران عليه كل من: ابن مخلوف[١] والحجوي[٢] وعبدالله الكنوني[٣] والأخضر[٤].

٦ـ محمد التاودي بن محمد الطالب بن محمد بن على بن سودة المرِّي الفاسي[٥]، فقيه المالكية في عصره، ولد سنة ١١١١هـ، رحل إلى الحجاز ومصر ودَرّس فيهما فأقبل عليه الناس، وكانت وفاته بفاس سنة ١٢٠٩هـ. له كتب كثيرة، منها: حاشية على البخاري، وتعليق على صحيح مسلم، وشرح الأربعين النووية، وشرح لامية الزقاق في علم القضاء، وله فهرسة.

أجمع على أنه من شيوخ ابن كيران كلٌّ من ابن مخلوف[٦] والحجوي[٧]، وبروفنصال[٨]، وعبد الله الكنوني[٩]، ومحمد الأخضر[١٠].

٧ـ أبو محمد عبدالكريم بن علي الزهني الفاسي، المعروف باليازغي[١١]، فقيه عالم متفنن في علوم شتى، أخذ عن عمر الفاسي ومحمد جسّوس. توفي سنة ١١٩٩هـ.

ذكَرَ أنه من شيوخ ابن كيران كل من ابن مخلوف[١٢]، والكتاني[١٣].

(١) شجرة النور ٣٥٧، ٣٧٦.
(٢) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.
(٣) النبوغ المغربي ١/ ٢٢٥.
(٤) الحياة الأدبية ـ الأخضر ٣٤٥.
(٥) ترجمته في الاستقصا ٤/ ١٣٤ وشجرة النور ٣٧٢ وفهرس الفهارس ١/ ١٨٥ والنبوغ المغربي ١/ ٢٢٤ والأعلام ٦/ ٦٢ ومعجم المؤلفين ٩/ ١٢٥ ودليل مؤرخ المغرب ١/ ٨١، ٨٩، ١٠١ وغيرها والفكر السامي ٢/ ٢٩٤ والحياة الأدبية ٣٢٢ وبروفنصال ٢٣٨ وفهرس الكتبخانة الخديوية ٣/ ١٦٤.
(٦) شجرة النور ٣٧٢، ٣٧٦.
(٧) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.
(٨) مؤرخو الشرفاء ٢٣٩.
(٩) النبوغ المغربي ١/ ٢٢٥.
(١٠) الحياة الأدبية ٣٤٥.
(١١) ترجمته في شجرة النور ٣٥٩ ومعجم المؤلفين ٥/ ٣٢٠.
(١٢) شجرة النور ٣٥٩، ٣٧٦.
(١٣) فهرس الفهارس ٢/ ٤٦٢.

٨ـ أبو الحسن علي زين العابدين بن هاشم العراقي الحسيني الفاسي[١]، نحوي أديب، توفي في سنة ١١٩٤هـ، له فهرسة في ذكر بعض أنساب شرفاء العلم ومواعظ ووصايا، وفضائلِ العلم وغير ذلك.

ذكر أنه من شيوخ ابن كيران كلٌّ من ابن مخلوف[٢] والأخضر[٣].

٩ـ العربي بن المعطي بن صالح بن المعطي بن عبد الخالق بن عبد القادر بن محمد الشرقي البجعدي[٤] أجازة جمع من شيوخه، وأجاز جمعاً من تلاميذه، كالسلطان سليمان العلوي، وأحمد بن محمد البناني، ومحمد بن عبد الرزاق الفاسي. توفي بأبي الجَعْد في أواخر جمادى الثانية سنة ١٢٣٤هـ.

وقد عده ابن مخلوف في شيوخ ابن كيران، وذكر أنه أجازه[٥].

١٠ـ أبو عبدالله محمد بن عبدالسلام بن عبدالله بن محمد الكبير بن محمد ابن ناصر الدِّرْعي الناصري[٦]، فقيه مالكي محدّث، رحّالة، أصله من (درْعة) بالمغرب، تعلّم فيها، ثم رحل إلى فاس وقرأ على علمائها، وكان أثيراً عند السلطان سليمان بن محمد العلوي، أجازه جمع من مشايخ فاس. حج سنة ١١٩٦هـ فدوّن الرحلة الحجازية الكبرى في مجلدين. وتوفي في صفر سنة ١٢٣٩هـ. من مؤلفاته: النوازل، والرحلة الصغرى، وغير ذلك.

ذكر كل من ابن مخلوف[٧] والكتاني[٨] أنه من شيوخ ابن كيران الذين أجازوه.

(١) ترجمته في شجرة النور ٣٥٧، ٣٥٨ وفهرس الفهارس ١/ ٣٤٦ ودليل مؤرخ المغرب ٢/ ٣٢٠ ومعجم المؤلفين ٧/ ٩٧.

(٢) شجرة النور ٣٥٨، ٣٧٦.

(٣) الحياة الأدبية ٣٤٥.

(٤) ترجمته في الاستقصا ٤/ ١٥١ وفهرس الفهارس ٢/ ١٦٧ ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٧٨.

(٥) شجرة النور ٣٧٦.

(٦) ترجمته في شجرة النور ٣٨١ وفهرس الفهارس ٢/ ٢١٩ ودليل مؤرخ المغرب ١/ ٥٧، ٢/ ٣٢٣، ٣٤٨، ٣٥٠، ٤٦٥ والأعلام ٦/ ٢٠٦ ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٧٠ والحياة الأدبية ٣٦٨.

(٧) شجرة النور ٣٧٦، ٣٨١.

(٨) فهرس الفهارس ٢/ ٢٢١.

*** تلاميـــذه:**

للشيخ ابن كيران تلاميذ كثيرون، تخرّجوا على يديه، وغدوا من أعيان المجتمع وعلمـائه ومقدَّميه، وأصـبح لهم تلاميـذهم، ودروسهم ومـجالسـهم العلمـية، ومؤلفاتهم المحبّرة، ومن أبرز هؤلاء التلاميذ:

١ـ أبو محمد عبدالقادر بن أحمد بن أبي جيدة علي بن عبدالقادر الكوهن[١]، من أهل فاس، فقيه عالم، كانت وفاته بالمدينة المنورة سنة ١٢٥٤هـ، له من المؤلفات: إمداد ذوي الاستعداد إلى معالم الرواية والإسناد، عـرّف فيه ببعض شيوخ زمانه، ونوافح الورد والعنبـر والمسك الدّاري لشرح ترجـمة آخر صـحيح البـخاري (منه نسخة في مكتبة جامعة الملك سعود برقم ٥٨١٩م/ ١)، ومنية الفقير المتجرد وسيرة المريد المتفرد (منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٣٢٢٦ م/ ١).

وقد ذكر أنه من تلاميذ ابن كيران كل من ابن مخلوف[٢] وبروفنصال[٣]. وجاء في فهرس الفهارس أنه ترجم في كتابه (إمداد ذوي الاستعداد..) لشيوخه الثمانية ومن بينهم ابن كيران[٤].

٢ـ أبو الربيع سليمان بن محمد بن عـبدالله بن إسماعيل الشريف العلوي[٥]، من سلاطين دولة الأشراف العلويين بالمغـرب، بويع بفاس سنة ١٢٠٦هـ بعد وفاة

(١) ترجمته في شجرة النور ٣٩٧ وفهـرس الفهارس ١/ ٢٦٨ ودليل مؤرخ المغرب ٢/ ٢٨٨ وإيضاح المكنون ٢/ ٥٩٦ وبروكلمان (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٨١ وبروفنصال ٢٤٤ والأعـلام ٤/ ٣٧ ومعجم المؤلفين ٥/ ٢٨٢ وفهرس دار الكتب المصرية ١/ ١٤٦ وفهرس الصبيحية ٣١٦، ٤٠٢.

(٢) شجرة النور ٣٧٦، ٣٩٧.

(٣) مؤرخو الشرفاء ٢٤٤.

(٤) فهرس الفهارس ٢/ ٢٢١.

(٥) ترجمـته في: الاستـقصا ٤/ ١٢٩- ١٧٢ وشـجرة النور ٣٨٠ وفهـرس الفهارس ٢/ ٣٢٨ والـفكر السامي ٢/ ٢٩٧ والأعلام ٣/ ١٣٤ ومعجم المؤلفين ٤/ ٢٧٥ والحياة الأدبية ٣٦٠ وفهرس الصبيحية ١١٧، ٥٩٥.

أخيه اليزيد، كان مولده سنة ١١٨٠هـ، ووفاته سنة ١٢٣٨هـ بمراكش. كان عالماً عاقلاً باسلاً محباً للعلم وأهله. من مؤلفاته: حواش وتعاليق على موطأ مالك، وعناية أولي المجد بذكر آل الفاسي ابن الجد، ورسالة في حكم الغناء.

ذكر أنه من تلاميذ ابن كيران كل من ابن مخلوف[١]، والكتاني[٢]، كما ذكر ذلك محمد التهامي البوري في مطلع شرحه لأرجوزة ابن كيران في المجاز والاستعارة[٣].

٣ـ أبو عبد الله محمد التهامي بن محمد البوري الفاسي[٤]، المتوفي في سنة ١٢٤٣هـ، له شرح على منظومة شيخه ابن كيران في المجاز والاستعارة، قال في أوله: «. . . وبعدُ فإن من مُسْبَغ الأيادي، على الحواضر والبوادي؛ أن وفقني للقراءة على آخر المحققين، وحامل لواء البلغاء المدققين، جامع أشتات العلوم . . . شيخنا الإمام أبي عبدالله محمد الطيب بن عبدالمجيد بن كيران[٥]».

وقد ذكر ابن مخلوف أنه من تلاميذ ابن كيران[٦].

٤ـ أبو الفيض حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون المشهور بابن الحاج السُّلميّ المرداسي[٧]، فقيه مالكي، أديب شاعر، وقد أورد ابن كيران في هذا الكتاب الذي

(١) شجرة النور ٣٧٦، ٣٨٠.

(٢) فهرس الفهارس ٢/ ٣٢٨.

(٣) شرح أرجوزة ابن كيروان في المجاز والاستعارة ٦٢/ب (ضمن مجموع).

(٤) ترجمته في: شرحه على أرجوزة ابن كيران في المجاز والاستعارة ٦٢/أ (ضمن مجموع) والنبوغ المغربي ١/ ٢٤٠ وفهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٢جـ اص ٣٧٨.

(٥) شرح أرجوزة ابن كيران في المجاز والاستعارة ٦٢/أ (ضمن مجموع).

(٦) شجرة النور ٣٧٦.

(٧) ترجمته: الاستقصا ٤/ ١٥١ وشجرة النور ٣٧٩ ودليل مؤرخ المغرب ١/ ٢١٤، ٢/ ٣٤٩، ٣٩٠، ٤٢١ والنبوغ المغربي ١/ ٢٢٧ والأعلام ٢/ ٢٧٥ ومعجم المؤلفين ٤/ ٧٦ والحياة الأدبية ٣٥٢.

أحققه شيئاً من شعر حمدون، واصفاً له بأنه من نجباء الأصحاب. كان مولد حمدون بفاس سنة ١١٧٤هـ وبها نشأ وتوفي سنة ١٢٣٢هـ. له آثار مختلفة منها: حاشية على تفسير أبي السّعود، وحاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على مختصر سعد الدين التفتازاني، ومعارضة لبردة البوصيري، وأرجوزة في المنطق، وديوان شعر في مدح السلطان سليمان، وغير ذلك.

أجمع على أنه من تلاميذ ابن كيران كل من: ابن مخلوف[١] والكنوني[٢]، والأخضر[٣]، كما ذكر البوري في أوائل شرحه لمنظومة ابن كيران في المجاز والاستعارة أن حمدون بن الحاج من تلاميذ ابن كيران[٤].

٥ـ أبو عبد الله محمد بن عمر الزروالي الفاسي[٥]، عالم محقق، أخذ عن ابن كيران، والتاودي بن سودة، واليازغي، وعبد القادر بن شقرون، وغيرهم، وعنه أخذ خَلقٌ. كانت وفاته سنة ١٢٣٠هـ.

ذكر ابن مخلوف أنه من تلاميذ ابن كيران[٦]، كما ذكر ذلك البوري في شرحه لأرجوزة الاستعارة فقال وهو يسرد بعض تلاميذ ابن كيران: «وكذا شيخنا الإمام، وبركتنا الهمام، أبوعبد الله سيدي محمد ابن الزروالي.[٧]»، وذكر ذلك أيضاً الأخضر[٨].

(١) شجرة النور ٣٧٩.

(٢) النبوغ المغربي ١/ ٢٢٧.

(٣) الحياة الأدبية ٣٤٥، ٣٥٢.

(٤) شرح أرجوزة ابن كيروان في المجاز والاستعارة ٦٢/ب ٦٣/أ (ضمن مجموع).

(٥) ترجمته في: شجرة النور ٣٧٧ وشرح أرجوزة ابن كيران ـ للبوري ٦٢/ ب (ضمن مجموع) والحياة الأدبية ٣٤٥.

(٦) شجرة النور ٣٣٧.

(٧) شرح أرجوزة ابن كيروان٦٢/ ب(ضمن مجموع).

(٨) الحياة الأدبية ٣٤٥.

٦ـ أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري التطواني الشاذلي الفاسي[١]، صوفي، مفسّر، توفي في سنة ١٢٢٤هـ في شهر شوال بأنجرة (بين طنجة وتطوان)، ودفن بها. له كتب كثيرة، منها: إيقاظ الهمم في شرح الحكم لابن عطاء الله، والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد، وشرح على الآجرّومية، وشرح صلوات ابن مشيش، وفهرسة لأشياخه.

ذكر ابن مخلوف في تلاميذ ابن كيران[٢].

٧ـ أبو عبدالله محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج[٣]، فقيه محدّث، نحوي ناظم، أخذ العلم عن والده وعن ابن كيران، وهما عمدته في ذلك، توفي في السابع عشر من شوال سنة ١٢٧٤هـ. من آثاره: نظم أوضح المسالك، وحواش على أوضح المسالك، وشرح خريدة والده في المنطق، وقصائد في المدائح النبوية.

ذكَرَهُ ابن مخلوف مع تلاميذ ابن كيران[٤].

٨ـ أحمد بن عبد السلام بن محمد بن أحمد البنّاني الفاسي[٥]، عالم مطلع، مشارك في ضروب من العلم، كانت وفاته في سنة ١٢٥٥هـ على الصحيح. له من الكتب: تحلية الآذان والمسامع بنصرة الشيخ ابن زكري العلامة الجامع، والمعيار

(١) ترجمته في: شجرة النور ٤٠٠ وفهرس الفهارس ٢/ ٢٢٨ ودليل مؤرخ المغرب ١/ ٢٤٠، ٢٤٦، ٢/ ٣٢٢، ٣٩٠ والأعلام ١/ ٢٤٥ وبروفنصال ١٤١ ومعجم المؤلفين ٢/ ١٦٣ ومعجم المطبوعات ١٦٩ وفهرس التيمورية ١/ ١٢، ١٦١، ٣/ ١٩٧ وفهرس الخزانة الصبيحية ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٨٩، ٣٦٨.

(٢) شجرة النور ٣٧٦.

(٣) ترجمته في: شجرة النور ٤٠١ معجم المطبوعات ٧٠ معجم المؤلفين ٩/ ٢٧٠ فهرس التيمورية ٣/ ٦٨.

(٤) شجرة النور ٣٧٦، ٤٠١.

(٥) ترجمته في: دليل مؤرخ المغرب ١/ ٨٤، ١٢٠، ٢/ ٤٨١، ٤٨٨، ٤٩٢ والأعلام ١/ ١٥٠ وفهرس الصبيحية ٤٢٦.

المعرب في فضيحة التيجاني بين أهل المشرق والمغرب، وفهرسة.

ذكره ابن مخلوف في تلاميذ الشيخ ابن كيران[1].

٩ـ أبوالحسن علي بن محمد جلّون الفاسي[2]، فقيه صوفي، من شيوخه حمدون بن الحاج، واليازغي، والزروالي، وغيرهم، توفي في سنة ١٢٩٢هـ. له من التصانيف: تقاليد على الكشاف (لم يكمل)، وتقاييد على مصابيح السنة، وطلوع البدر السعيد بوزارة مولانا اليزيد، وغيره.

ذكره ابن مخلوف من ضمن تلاميذ ابن كيران[3].

١٠ـ أبو محمد عبدالله، المدعو الوليد بن العربي العراقي الحسني[4]، فقيه محدّث، عالم بالمعقول والمنقول، أخذ عن أعلام، منهم اليازغي، وغيره، وعنه أخذ نفر، ولد سنة ١٢٠٩هـ، وتوفي سنة ١٢٦٥هـ، له من الآثار: الدرّ النفيس فيمن بفاس من بني محمد بن نفيس.

عدّه ابن مخلوف مع تلاميذ ابن كيران[5].

١١ـ أبو عبد الله محمد بن الحسن آقصبي[6]، فقيه مالكي، توفي بفاس سنة ١٢٥٠هـ، له آثار، منها: شرح على أرجوزة شيخه ابن كيران في المجاز والاستعارة، وشرح مشارق الأنوار للصغاني على مختصر السعد، وحواشي على

(١) شجرة النور ٣٧٦.

(٢) ترجمته في: شجرة النور ٤٠٤ دليل مؤرخ المغرب١/ ١٥٥، ١٥٦ .

(٣) شجرة النور ٣٧٦.

(٤) ترجمته في: شجرة النور ٣٩٩ والفكر السامي ٢/ ٢٩٩ ودليل مؤرخ المغرب ١/ ٨٦ ومعجم المؤلفين ٦/ ٨٢ وفهرس الصبيحية ٤١٦.

(٥) شجرة النور ٣٧٦.

(٦) ترجمته في: شجرة النور ٣٧٦ والأعلام ٦/ ٩٢ ومعجم المؤلفين ٩/ ١٨٤

شرح سعيد قدورة للسلّم في المنطق.

ذكره ابن مخلوف في تلاميذ ابن كيران[1].

١٢ـ أبو العلاء إدريس بن عبدالله بن عبدالقادر الإدريسي الودغيري[2]، الملقب بالبكراوي، عالم بالقراءات والتجويد، متفنن في علوم مختلفة، توفي سنة ١٢٥٧هـ آثاره تبلغ ثمانية عشر، في القراءات وغيرها، منها: حاشية على الجعبري، وخطب وعظية، ورجز في الفرائض.

صرح ابن مخلوف بأنه من تلاميذ ابن كيران[3].

١٣ـ أبو حامد العربي بن الهاشمي العزوزي الزرهوني الفاسي[4]، قاضي فاس ومفتيها لوقته، عالم فقيه، أجاز جمعاً، وأجازه جمع كذلك، توفي عام ١٢٦٠هـ عن نيف وستين سنة، ودفن في (الصويرة)، له: شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين. قال ابن مخلوف إنه من تلاميذ ابن كيران[5].

١٤ـ أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الزهني (اليازغي)[6] المتوفي سنة ١٢٣٨هـ، مؤرخ، له من الآثار: حدائق الأزهار النديّة في التعريف بأهل الزاوية الدلائية؛ وهو نظم تاريخي في نحو مائتي بيت.

ذكره ابن مخلوف مع تلاميذ ابن كيران[7].

---

(١) شجرة النور ٣٧٦

(٢) ترجمته في: شجرة النور ٣٩٧ والفكر السامي ٢/ ٢٩٨ وفهرس الصبيحية ٤١٦.

(٣) شجرة النور ٣٧٦، ٣٩٧.

(٤) ترجمته في: شجرة النور ٣٩٧، ٣٩٨ وفهرس الفهارس ٢/ ٢٧٠ ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٧٨.

(٥) شجرة النور ٣٩٨.

(٦) ترجمته في الاستقصا ٤/ ١٥٥ ودليل مؤرخ المغرب ٢/ ٣٨٣ ومعجم المؤلفين ٩/ ١١٩.

(٧) شجرة النور ٣٧٦.

١٥ـ ابن المترجَم له: أبو بكر بن الطيب بن كيران[١]، علامة متقن، أخذ عن والده وعن غيره، توفي سنة ١٢٧٧هـ عدّه في تلاميذ والده كل من ابن مخلوف[٢]، والأخضر[٣].

١٦ـ أبوالعباس أحمد بن محمد المرنيسي الفاسي[٤]، فقيه مشارك في غير فنّ، توفي سنة ١٢٧٧هـ، له حاشية على المكودي.

ذكر ابن مخلوف أنه أخذ عن ابن كيران[٥].

١٧ـ أبوالعباس أحمد البدوي بن أحمد بن أبي جيدة الشهير بـ(زُوَيْتن)[٦]، كان يحضر مجلس ابن كيران، وحمدون بن الحاج، وغيرهما؛ حتى استفاد، واشتهر، له رسائل كبرى في سفر ضخم، ورسائل صغرى، وفاته في سنة ١٢٧٥هـ.

ذكر ابن مخلوف أنه أخذ عن ابن كيران[٧].

١٨ـ أبوعبد الله محمد العربي قُصَاره، عالم ضرير توفي سنة ١٢٥٧هـ.

ترجم له ابن مخلوف وذكر أنه أخذ عن ابن كيران[٨].

١٩ـ أبو غالب عبدالسلام بن الطائع الشريف الإدريسي الجوطي، عالم مشارك، مقدَّم في البلاغة والمنطق وأصول الدين، توفي سنة ١٢٩٠هـ.

ترجم له ابن مخلوف وذكر أنه تَلْمذَ لابن كيران[٩].

---

(١) ترجمته في شجرة النور ٤٠٢ وانظر الحياة الأدبية ٣٤٥.

(٢) شجرة النور ٤٠٢.

(٣) الحياة الأدبية ٣٤٥.

(٤) ترجمته في شجرة النور ٤٠٢ ودليل مؤرخ المغرب ٢/ ٤٤٧ ومعجم المؤلفين ٢/ ١٣٥.

(٥) شجرة النور ٤٠٢.

(٦) ترجمته في شجرة النور ٤٠٢ والأعلام ٢/ ١٠٣ ومعجم المؤلفين ١/ ١٤٨.

(٧) شجرة النور ٤٠٢.

(٨) شجرة النور ٣٧٦، ٣٩٧.

(٩) شجرة النور ٣٧٦، ٤٠٣.

٢٠ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد السنوسي الحسني، إمام الضريح الإدريسي، فقيه محدث، مشارك في علوم مختلفة توفي في ربيع الأول سنة ١٢٥٧هـ.

ترجم له ابن مخلوف، وذكر أنه أخذ عن ابن كيران[١].

٢١ـ أبو عبدالله محمد بن عبدالرحمن الفلالي الحجرتي الفاسي[٢]، عالم المغرب، وشيخ الجماعة في وقته، كان ورعاً، مجيداً للتدريس، من شيوخه الزروالي، توفي في محرم سنة ١٢٧٥هـ.

ذكر أنه تلميذ لابن كيران كل من الحجوي[٣].

٢٢ـ محمد بن إبراهيم، ذكره ابن مخلوف مع تلاميذ ابن كيران[٤].

٢٣ـ محمد الشاوي الفاسي. ذكره ابن مخلوف في تلاميذ الشيخ ابن كيران[٥].

*** آثـــاره:**

خلّف أبوعبد الله آثاراً كثيرة، في فنون مختلفة، حتى لو قال قائل: إنه لم يترك فناً من فنون عصره إلاّ ألفّ فيه؛ لما كان مبالغاً، فقد ألف في التفسير والحديث والفقه والعقائد، وفي النحو واللغة والبلاغة، وفي المنطق وعلم الكلام، وفي التصوف، وفي المواعظ، وفي التاريخ، وفي غير ذلك.

وتصانيفه تتميز بالتحقيق والتحرير والإحاطة، لذلك اشتهرت بين طلبة العلم في المغرب، في عصره، وبعد عصره، قال الحجوي: «تواليفه كلها تحقيقات وتحريرات، ودرر وغُرر، وهي أشهر بين طلبة العلم من (قام زيد)[٦]».

وقد حاولت أن أجمع معلومات عن هذه الاثار بقدر وسعي وطاقتي ووقتي،

(١) شجرة النور ٣٩٧.

(٢) ترجمته في الفكر السامي ٢/ ٣٠٠ وشجرة النور ٤٠١.

(٣) الفكر السامي ٢/ ٣٠١.

(٤) شجرة النور ٤٠١، هكذا سمّاه، ولم أجد له ترجمة.

(٥) شجرة النور ٣٧٦، ولم أعثر على ترجمة له وافية.

(٦) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

فوفّقت إلى ما لا بأس به من ذلك، ووقفت على بعضها، وأفدت منه، وسأسرد الآن مؤلفاته مصنفة بحسب الفنون، وأشير إلى مَنْ ذَكَرَها من المترجمين له، وأحيل على أماكن وجودها من الخزائن العامة، وأبين ما طبع منها:

التفسير:

١- تفسير القرآن العظيم، من سورة النساء إلى قوله تعالى في سورة غافر: ﴿يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع..﴾ الآية.

ذكره: ابن مخلوف[١]، والحجوي[٢]، وعبد الله الكنوني[٣]، وعمر كحالة[٤]، ومحمد الأخضر[٥].

٢- تفسير سورة الفاتحة.

ذكره ابن مخلوف[٦]، والأخضر[٧].

٣- تفسير جزء من سورة البقرة.

ذكره ابن مخلوف[٨]، والأخضر[٩].

٤- تقييد في تفسير قوله تعالى: ﴿والذين هم للزكاة فاعلون﴾ وقوله: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾.

منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط، برقم(٤٧٥١) ضمن مجموع[١٠].

(١) شجرة النور ٣٧٦.

(٢) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(٣) النبوغ المغربي ١/ ٢٢٥.

(٤) معجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩.

(٥) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(٦) شجرة النور ٣٧٧.

(٧) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(٨) شجرة النور ٣٧٧.

(٩) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(١٠) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢٥٢.

٥- اعتراض على الزمخشري في الكشاف. وهي رسالة صغيرة، يتناول فيها ابنُ كيران ميلَ الزمخشري في تفسيره إلى المجاز، وعدوله عن الحقيقة.

منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط، لم يُذْكر رقمها في الفهرس، وهي تقع في ٤ ورقات[١].

٦- تفسير قوله تعالى: ﴿ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة في الأرض. . .﴾

منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (٧٢٤٦) ضمن مجموع، تقع في ٤ ورقات[٢].

٧- تقييد في التفسير. يتناول فيه تفسير قوله تعالى: ﴿وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك . .﴾؛ مجيباً في ذلك عن سؤال موجّه من السلطان سليمان العلوي.

منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١١٢٦) ضمن مجموع. تقع في ٨ ورقات[٣].

٨- تقييد في تفسير قوله تعالى: ﴿وأني فضلتكم على العالمين﴾

منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (٧٢٤٦) ضمن مجموع. تقع في ٨ ورقات[٤].

٩- تقييد في تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك. .﴾، يتضمن تعقيبات على ما أدلى به السلطان سليمان العلوي في موضوع الآية المذكورة.

منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (٧٢٤٦) ضمن مجموع. تقع في ٨ ورقات[٥].

(١) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢١٦.

(٢) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢٥١.

(٣) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢٥٤.

(٤) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢٥٥.

(٥) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢٥٦.

الحديث وعلومه:

١- شرح ألفية العراقي في الحديث.

ذكره ابن مخلوف[١]، والكنوني[٢]، والأخضر[٣].

منه نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٣٧٩ك)[٤].

٢- شرح العشر الأواخر من الأربعين النووية، ألّفه بأمر من السلطان سليمان العلوي.

ذكره الكنوني[٥]، والأخضر[٦].

٣- شرح حديث تمثيل عمل أهل الكتابين والمسلمين منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٥٨١٥م/ ٢)، لم يمكّنوني من الاطلاع عليها؛ لأنها غير مصوَّرة، وهي تقع في ٦ ورقات.

٤- رسالة في كلمة (قالَ) الواقعة بين رجال الحديث ذِكْراً وحذفاً، ألّفها برسم سلطان المغرب سليمان العلوي.

ذكرها الكنوني[٧]، والأخضر[٨].

ومنها نسخة في الخزانة التيمورية بمصر برقم (١٥٧ مجاميع)[٩] ونسخة في الخزانة الصبيحية بِسَلا برقم (٨٧/ ١٢)[١٠].

(١) شجرة النور ٣٧٧.

(٢) النبوغ المغربي ١/ ٢٣١.

(٣) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(٤) ذكر ذلك الأخضر في الحياة الأدبية ٣٤٦ هامش (١٠).

(٥) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٣.

(٦) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(٧) النبوغ المغربي١/ ٢٣١.

(٨) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(٩) فهرس الخزانة التيمورية ٢/ ١٦.

(١٠) فهرس الخزانة الصبيحية ٨٢.

٥- شرح حديث «لا يدخل الجنة ولد الزنا، ولا ولده ولا ولد ولده.»

ذكره الكنوني[١].

ومنه نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم (٢١٤٥د/ ٣)[٢] وقد طبعت بفاس طبعة حجرية[٢].

٦- شرح حديث «إنما بقاؤكم فيمن سَلَف من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس.»

ذكره الكنوني[٣].

العقائد:

١- شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، لابن عاشر المتوفي سنة ١٠٤٠هـ.

ذكره: ابن مخلوف[٤]، والحجوي[٥]، ومحمد بن الحاج[٦]، ومعجم المطبوعات[٧]، والكنوني[٨]، والأخضر[٩].

ومنه نسخ مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط، أرقامها: (٢٠٠٥د[١٠]) (٢٥٠٢د[١٠]) (٢٢٢٧د/ ٢[١٠]) (٨١ك)[١١] (٣٤٢ جلاوي)[١٢].

---

(١) النبوغ المغربي ١/ ٢٣١.

(٢) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٣جـ ١ص٥٣.

(٣) النبوغ المغربي ١/ ٢٣١.

(٤) شجرة النور ٣٧٧.

(٥) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(٦) إتحاف ذوي العلم والرسوخ ٢٣. ٢٩، ٣٧، ٦٣، ١٦٠ ومواضع أخرى.

(٧) معجم المطبوعات ٢٢٨ وذكر أنه طبع بفاس على الحجر.

(٨) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٨.

(٩) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(١٠) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٣جـ ١ص١١٨، ١١٩.

(١١) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٣جـ ١ص٥٠.

(١٢) الأعلام ٦/ ١٧٨ هامش(٢).

ونسختان مخطوطتان بجامعة الملك سعود في المكتبة المركزية برقم (٥٢٧٩م/ ٢) (٥٢١٩م/ ١) وقد اطلعت على صورة فيلمية منها وأفدت مما فيها.

وقد طبع الكتاب مراراً بفاس طبعات حجرية.

وعلى هذا الكتاب ثلاث حواش:

أ ـ حاشية محمد بن قاسم القادري الحسني الفاسي المتوفي سنة ١٣٣١هـ، ذكرها ابن مخلوف[١] والحجوي[٢]، وقد طبعت على الحجر طبعة موجودة في مكتبة جامعة الملك سعود ليس عليها تاريخ الطبع ولا مكانه ولا اسم الناشر.

ب ـ حاشية إدريس الوزاني. ذُكرت في فهرس الرباط[٣].

جـ ـ تعليق للشيخ محمد بن الحسن بن محمد بن عبدالسلام بنونة. ذكره محمد بن الحاج السلمي[٤].

٢ـ رسالة في الجواب عن سؤال وارد من السلطان سليمان العلوي، وهو أن أصحاب اليمين في الجنة هل يحصل لهم تأسّف وتحسّر على التقصير في الدنيا حتى فاتتهم منازل أهل الدرجات العلى المقربين، أم لا؟

ذكرها الكنوني[٥].

ومنها نسخة الخزانة العامة بالرباط برقم (٢١٤٥د/ ٢) ضمن مجموع[٦].

---

(١) شجرة النور ٤٣٥.

(٢) الفكر السامي٢/ ٢٩٥.

(٣) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٣جـ ١ص١١٨.

(٤) إتحاف ذوي العلم والرسوخ ٢٦.

(٥) النبوغ المغربي١/ ٢٣٦.

(٦) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٣جـ ١ص١١٨.

٣ـ جواب في مسألة الكسب موجّه للسلطان سليمان العلوي.

ذكره الكنوني[١]، والأخضر[٢].

ومنه نسخة بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٨٣٨د/ ٤) ضمن مجموع[٣].

٤ـ رسالة في دفع وصمة الشرك عن جمهور مسلمي العصر.

ذكرها بروكلمان[٤]، والزركلي[٥].

منها نسخة بتونس تحت رقم (٤٣ ١٤٣)[٦].

٥ـ شرح توحيد الرسالة (لم يكمله).

ذكره ابن مخلوف[٧]، والكنوني[٨]، والأخضر[٩].

٦ـ الرد على بعض المبتدعة من الطائفة الوهابية. ألفها ـ كما ذكر في نفس الرسالة ـ[١٠] بأمر من السلطان سليمان العلوي؛ ليرد فيها على كتابين وصلا إلى المغرب من الإمام سعود بن عبدالعزيز يدعو فيهما إلى العقيدة السلفية الصحيحة.

ذكرها ابن مخلوف[١١] والكنوني[١٢].

---

(١) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٨.

(٢) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(٣) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٣جـ ١ص١١٨.

(٤) (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٧٣.

(٥) الأعلام ٦/ ١٧٨.

(٦) بروكلمان (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٧٣.

(٧) شجرة النور ٣٧٧.

(٨) النبوغ المغربي١/ ٢٣٨.

(٩) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(١٠) الرد على بعض المبتدعة ص٣.

(١١) شجرة النور ٣٧٧.

(١٢) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٨.

وقد طبعت على الحجر في مطبعة التقدم العلمية بمصر سنة ١٣٢٧هـ بحاشية كتاب (إظهار العقوق في الرد على مَنْ منع التوسل بالنبي والولي الصدوق) تأليف: محمد مصطفى الحسني.

وقد اطلعت على هذه الرسالة فوجدت معظمها يدور حول التوسل والشفاعة.

التصوف والمواعظ:

١ـ شرح الحكم العطائية، لابن عطاء الله الإسكندري، وهي حكم منثورة على لسان أهل الطريقة من المتصوفة.

ذكره ابن مخلوف[١]، والناصر[٢]، والحجوي[٣]، وبروكلمان[٤]، والكنوني[٥]، والزركلي[٦]، وعمر كحالة[٧]، والأخضر[٨].

ومنه نسختان في الخزانة العامة بالرباط، رقماهما: (٢١١٣د[٩]) (٢٥٣٤ك[١٠]).

٢ـ شرح كتاب العلم من (إحياء علوم الدين) للغزالي ذكره ابن مخلوف[١١]، والكنوني[١٢]، والأخضر[١٣].

---

(١) شجرة النور ٣٧٧.

(٢) الاستقصا ٤/ ١٤٩.

(٣) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(٤) (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ١٤٦.

(٥) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٦.

(٦) الأعلام ٦/ ١٧٨.

(٧) معجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩.

(٨) الحياة الأدبية ٣٤٦.

(٩) فهرس الخزانة العامة بالرباط ق٣ جـ١ ص٣١١.

(١٠) ذكره الأخضر في الحياة الأدبية ٣٤٦ هامش (٩).

(١١) شجرة النور ٣٧٧.

(١٢) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٦.

(١٣) الحياة الأدبية ٣٤٧.

٣ـ شرح الصلاة المشيشية. لعبد السلام بن مشيش المتوفى سنة ٦٢٥هـ.

ذكره ابن مخلوف(١)، والكنوني(٢)، والأخضر(٣).

٤ـ شرح نصيحة أبي العباس الهلالي المتوفى سنة ١١٧٥هـ.

ذكره ابن مخلوف(٤)، والكنوني(٥)، والأخضر(٦).

٥ـ عقد نفائس اللآلي في تحريك الهمم العوالي إلى مراتب الكمال. ألّفه في نصح المؤمنين بأمر من السلطان.

ذكره الكنوني(٧)، والأخضر(٨).

ومنه نسخة بالرباط برقم (١٠٧٢ك) ضمن مجموع(٩).

الفقـــه:

١ـ تقييد على قول خليل في مختصره: «وسترة لإمام وفذّ إنْ خشيا مروراً»

منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط برقم (١٧٢٤د/ ٢١)(١٠).

السيرة والتاريخ:

١ـ شرح نظم الدّرر السّنية في السيرة الزكية، وهو شرح على منظومة الحافظ زين الدين العراقي في سيرة النبي ﷺ.

(١) شجرة النور ٣٧٧.

(٢) النبوغ المغربي١/ ٢٣٦.

(٣) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(٤) شجرة النور ٣٧٧.

(٥) النبوغ المغربي١/ ٢٣٦.

(٦) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(٧) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٦.

(٨) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(٩) ذكر ذلك في الحياة الأدبية ٣٤٧ هامش(١٧).

(١٠) فهرس الخزانة العامة بالرباط ق٣جـ١ص١٧٦.

ذكره ابن مخلوف[١]، والناصري[٢]، وعمر كحالة[٣].

منه نسخ في الرباط أرقامها: (٢٠٩٤د[٤]) (٣١٨٤د[٥]) (٥٥٩جلاوي[٦]). ونسخة في الخزانة الصبيحية بسلا برقم (٥٥/ ١-٢) في جزأين. ونسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٤٢٦٩ب)[٧]. ونسخة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٣٢٤٢ز) أفدت منها، بعد اطلاعي عليها، وهي تقع في ٢٣٢ ورقة.

٢ـ أرجوزة في الشرفاء القادريين.

ذكرها ابن سودة، ونقل أنها وصفت بسلاسة العبارة، ولطف الرمز والإشارة[٨].

النحو واللغة والبلاغة:

١ـ حاشية على أوضح المسالك، لابن هشام.

ذكرها الحجوي[٩]، والزركلي[١٠]، وعمر كحالة[١١]، وبروكلمان[١٢]، والأخضر[١٣]، ومعجم المطبوعات[١٤].

(١) شجرة النور ٣٧٧.

(٢) الاستقصا ٤/ ١٤٩.

(٣) معجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩.

(٤) فهرس الخزانة العامة بالرباط ق٣جـ١ص٨٣.

(٥) الأعلام ٦/ ١٧٨ هامش (٢) وذكر أنها في مجلدين.

(٦) فهرس الصبيحية ٨٣.

(٧) فهرس دار الكتب المصرية ٢/ ١٣.

(٨) دليل مؤرخ المغرب ٢/ ٣٧٤.

(٩) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(١٠) الأعلام ٦/ ١٧٨.

(١١) معجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩.

(١٢) (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٧٣، وفي المترجم ٥/ ٢٨١.

(١٣) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(١٤) معجم المطبوعات ٢٢٨.

منها نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٦٧٣ك)[١]، ونسخة أخرى غير تامة. برقم (٦٣ك/ ٤)[٢].

وقد طبعت تلك الحاشية بفاس سنة ١٣١٥هـ غير تامة[٣].

٢ـ رسالة في (ما أنا ضربت إلا زيداً).

ذكرها الكنوني[٤]. منها نسخة بالصبيحية برقم (١٥٨)[٥].

٣ـ منظومة في المجاز والاستعارة.

ذكرها ابن مخلوف[٦]، وابن الحاج السلمي[٧]، وبروكلمان[٨]، والكنوني[٩]، والزركلي[١٠]، وعمر كحالة[١١]، والأخضر[١٢].

منها نسخة مخطوطة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم (٣٢٤١م/ ١٣) في ٤ ورقات ضمن مجموع، وقفت عليها.

وقد طبعت بفاس سنة ١٣١٧هـ[١٣]

(١) كما في الحياة الأدبية ٣٤٧ هامش (١٣).

(٢) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ك ج١ ص١٠٢.

(٣) بروكلمان (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٧٣ ومعجم المطبوعات ٢٢٨.

(٤) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(٥) فهرس الخزانة الصبيحية ٣٤٥.

(٦) شجرة النور ٣٧٧.

(٧) إتحاف ذوي العلم والرسوخ ٣٣، ٧٧، ١٦٠ ومواضع أخرى.

(٨) (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٧٣.

(٩) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(١٠) الأعلام ٦/ ١٧٨.

(١١) معجم المؤلفين ١٠/ ١٠٩.

(١٢) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(١٣) بروكلمان (الأصل الألماني) الذيل ٢/ ٨٧٣.

وعلى هذه المنظومة شروح:

أ ـ شرح أرجوزة الشيخ الطيب بن كيران في الاستعارة

تأليف: أبي عبد الله محمد التهامي البوري الفاسي المتوفى في سنة ١٢٤٣هـ، وهو من تلاميذ ابن كيران، وسبقت ترجمته.

ذكره ابن مخلوف[١]، والكنوني[٢]، وابن الحاج السلمي[٣]، ومنه نسخة بالخزانة العامة بالرباط برقم (٩٢١د)[٤]، ونسخة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٢٠٥٢م/ ٥) اطلعت عليها، وانتفعت بمقدمتها في ترجمة ابن كيران كثيراً.

ب ـ تقييد في علم البيان على أرجوزه الطيب بن كيران

تأليف: محمد بن محمد الرّغاوي.

منه نسخة بمكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم (٢٠٥٢م/ ٤). اطلعت عليها.

جـ ـ شرح من تأليف: محمد بن حسن آقصبي، المتوفى بفاس سنة ١٢٥٠هـ. وهو تلميذ لابن كيران، سبقت ترجمته في مبحث تلاميذ الشيخ.

ذكره الكنوني[٥]، والزركلي[٦]، وعمر كحالة[٧].

(١) شجرة النور ٣٧٦.

(٢) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(٣) إتحاف ذوي العلم والرسوخ ٢٥. ٣٢، ٣٨,٣٧، ٤٤ ومواضع أخرى.

(٤) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٢جـ١ ص٣٧٨.

(٥) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(٦) الأعلام ٦/ ٩٢.

(٧) معجم المؤلفين ٩/ ١٨٤.

٤ـ تقييد في الاستثناء.

منه نسخة بالخزانة الصبيحية برقم (٨٧/ ٤٠)[١].

٥ـ رسالة في (مثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود)

ذكرها الكنوني[٢].

٦ـ رسالة في الهمزة المسهَّلة.

ذكرها الكنوني[٣].

٧ـ رسالة في مبحث الجامع الخيالي.

ذكرها الكنوني[٤].

٨ـ رسالة في توجيه قوله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾؛ على قراءة مَنْ رفع اسم الجلالة، ونصب لفظ العلماء.

ذكرها الكنوني[٥].

ومنها نسخة في الخزانة الحسنية بالرباط، ورقمها (٤٧٥١) ضمن مجموع[٦].

٩ـ رسالة في النكرة، واسم الجنس، وعَلَمه، والمعرَّف بلام الحقيقة، وأقسام العهد.

ذكرها الكنوني[٧].

(١) فهرس الخزانة الصبيحية ٣٤٥.

(٢) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠

(٣) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠

(٤) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(٥) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(٦) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢٥٢.

(٧) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

١٠ـ استعارات مختصرة من السّعد.

منه نسخة بالخزانة الصبيحية برقم (٢٥٤/ ٦)

تقع في ٤ورقات[١].

١١ـ تقييد على السبملة والحمدلة.

ذكره ابن مخلوف[٢]. ومنه نسخة بالخزانة الحسنية في الرباط برقم (١٢٣٤٩ز)[٣]. ونسخة خاصة بالبسملة في الخزانة الصبيحية برقم (٨٧/ ٣٧)[٤].

١٢ـ رسالة في (لو) الشرطية. وهي الرسالة التي أحققها هنا، وسيأتي حديث مفصل عنها.

المنطق وعلم الكلام:

١ـ شرح الطيب بن كيران على خريدة حمدون بن الحاج، في المنطق.

ذكره ابن مخلوف[٥]، والحجوي[٦]، والكنوني[٧]، والأخضر[٨].

طبع بفاس على الحجر سنة ١٣٢٩هـ، ووقفت على تلك الطبعة، وأفدت منها، وهي موجودة في مكتبة جامعة الملك سعود (قسم النوادر).

(١) فهرس الخزانة الصبيحية ٣٣٤.

(٢) شجرة النور ٣٧٧.

(٣) فهرس الخزانة الحسنية ٦/ ٢٥٣.

(٤) فهرس الخزانة الصبيحية ٥١.

(٥) شجرة النور ٣٧٧.

(٦) الفكر السامي ٢/ ٢٩٥.

(٧) النبوغ المغربي ١/ ٢٣٨.

(٨) الحياة الأدبية ٣٤٧.

٢ـ رسالة في المقولات العشر.

ذكرها الكنُّوني[١].

متفرقـات:

١ـ رسالة في الألغـاز. ذكرها الزركلي، وأشـار إلى أن منها نسخـة في الخزانة العامة بالرباط برقم (٦٥٧د) مجاميع[٢].

٢ـ تقييد في الحـواس الخمس. منه نسخة مخطوطة في الخزانة الصبيـحية بسلا تقع في ٣ ورقات محفوظة برقم (٨٧/ ١١)[٣].

الكتاب ومنهج المصنف فيه

*** تحقيق العنوان:**

النسخة التي اعتمدتها في تحقيق الكتاب؛ ليس عليها عنوان، لأن الورقة الأولى منها ساقطة، والعنوان يكون عادةً على هذه الورقة.

ومهمـا يكن من شيء؛ فإن محـتوى الكتاب يدل على أن موضـوعه هو (لو) الشرطية، بلا ريب.

وقـد ذكَـرَ هذا الكتـاب باسم (رسـالة في لو الشـرطيـة) كلٌّ من: عـبـدالله الكنوني[٤]، ومحمد الأخضر[٥].

لكن مما يجعلـنا نتردد في الحكم بأن هذا هو عنوانهـا الحقيـقي أنها وردت في فهرس الخزانة العامة بالرباط، بالرقم الذي ذكره محمد الأخضر نفسه، لكن اسمها

---

(١) النبوغ المغربي١/ ٢٣٨.

(٢) الأعلام ٦/ ١٧٨ هامش (٢).

(٣) فهرس الخزانة الصبيحية ٥٩٢.

(٤) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(٥) الحياة الأدبية ٣٤٧، وذكر أن منها نسخة بالرباط برقم (٩٣٨د).

هناك (تأليف في لو الشرطيـة)، علماً بأن بدايتها هي بداية النسـخة التي بين يدي عينها: «الـلهَ أحمد، وأصلي على نبيـه أحمد..[1]»، كما أنهـا وردت في كتاب (مجـموعة مخـتارة لمخطوطات عربية نادرة مـن مكتبات عامـة في المغرب) بالرقم نفسه، والبداية نفسها، وباسم (تأليف في لو الشرطية)[2]، وهذا يعزز أنها بالفعل موجودة في الرباط باسم (تأليف في لو الشرطيـة)، وأن هذا العنوان ليس اجتهاداً من المفهرس. ومما يجـدد ذكره هنا أن هذين الفهرسين ذُكر فيـهما أن الكتّاني أورد هذا الكتاب في (سلوة الأنفـاس) في ترجمة ابن كـيران ٣/ ٢، لكن الكتاب غـير موجود بين يديّ، وليته كان من مـقتنيات مكتبات الرياض؛ إذن لأضاء لنا الطريق إلى كثير من الأمور في هذا البحث، لكني أرجـو أن أتمكن من الوقوف عليه فيما أسـتـقبل من أمـري إن شـاء الله؛ لأرى هل ذكـر الكتـاب باسم (رسـالة في لو الشرطية) أو باسم (تأليف في لو الشرطية).

وليس أمـامي إلاّ أن أرجّح بناءً على ما أسـعفتنـي به المصادر من معـلومات، بجـانب قرائن الأحـوال والعادات، لكني حين أنظر في عـموم كلمـتَي (تأليف، ورسالة)؛ فإني أشفق بعض الإشفاق من الإقدام على الترجيح بين العنوانين.

ومهمـا يكن من شيء فإننا حين نجد أن عادة المؤلفين حين يؤلفـون في موضوع واحد؛ يسمُّون ما ألفوه رسالـةً؛ نميل إلى ترجيح هذا العنوان، مستأنسين بما صرح به بعض المترجمين لابن كيران من أن اسمـها (رسالة في لو الشرطية)، مغلّبين أن يكون ما عُنونتْ به الرسالة في خزانة الرباط اجتهاداً من الناسخ؛ لصلاحية إطلاق كلمة (تأليف) على كل كتاب؛ لأن العموم فيها أوضح.

*** نسبة الكتاب:**

ثمة غيـر واحد ممن ترجموا لابن كيـران ذكروا له رسالة في لو الشرطيـة، فقد

(١) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٢جـ١ ص٣٣٨.

(٢) مجموعة مختارة لمخطوطات عربية نادرة في مكتبات عامة في المغرب ٤٨.

ذكر ذلك عبدالله الكنوني[1]، ومحمد الأخضر[2]، كما أن ذلك مذكور في فهرسين من فهارس المخطوطات هما: فهرس الخزانة العامة بالرباط[3]، ومجموعة مختارة لمخطوطات عربية نادرة من مكتبات عامة في المغرب[4].

ولاشك أن نسبة الكتاب إلى ابن كيران في هذه المصادر مما يُطمئِنُ الباحثَ إلى صحة تلك النسبة، ولو بعض الشيء. لكن قد يقال إن ذلك لا يكفي لإثبات أن للرجل رسالة في لو الشرطية، فلنبحثَ عن أدله أخرى. وأمامي دليلان قويّان يرجّحان نسبة الكتاب إلى أبي عبد الله بن كيران وهما:

١ـ أنه نقل في هذا الكتاب عن شيخه أبي حفص عمر بن عبد الله الفاسي أكثر من مرة مسمياً إياه شيخَه، ونحن نعلم علم اليقين أن عمر الفاسي من مشايخ ابن كيران المشهورين، كما تقدم معنا في ترجمته.

٢ـ أنه نقل شعراً في هذا الكتاب عن بعض نجباء أصحابه ـ على حد تعبيره ـ وكُتب بين السطور أن المقصود هو حمدون بن الحاج، وحمدون هذا يشترك مع ابن كيران في كثير من مشايخه وتلاميذه، بل إن حمدون بن الحاج قد تتلمذ على ابن كيران ـ كما تقدم معنا ـ وقد عُرف عنه أنه شاعر كبير مجوّد كما وصفه ابن سودة[5]، وعبدالله الكنوني[6]. وله أكثر من ديوان شعر[7]، وقطعٌ أدبية جميلة[8].

(١) النبوغ المغربي ١/ ٢٤٠.

(٢) الحياة الأدبية ٣٤٧.

(٣) فهرس الخزانة العامة بالرباط قسم ٢جـ١ ص٣٣٨.

(٤) مجموعة مختارة لمخطوطات عربية نادرة في مكتبات عامة في المغرب ٤٨.

(٥) انظر دليل مؤرخ المغرب ١/ ٢١٥.

(٦) انظر النبوغ المغربي ١/ ٢٢٧.

(٧) انظر دليل مؤرخ المغرب ٢/ ٣٩٠، ٤٢١.

(٨) قف على طرف منها في الحياة الأدبية ٣٥٤، ٣٥٥.

ولعل مما يستأنس به في إثبات نسبة الكتاب إلى الشيخ ابن كيران تشابه مصادره في هذا الكتاب مع مصادره في سائر كتبه التي اطلعت عليها.

وكذلك أن أسلوبه في التأليف في هذا الكتاب يشبه أسلوبه في سائر تلك الكتب (غزارة في النقول، تحقيق، استطراد، موسوعية، تأثر كبير بالمنطق والكلام... إلخ).

وقد يتعجب الباحث من أن أكثر المصادر التي ترجمت للمؤلف لم تذكر هذه الرسالة في كتبه، لكن هذا التعجب يزول حين يتذكر الأمرين التاليين:

١ـ كثرة مؤلفات ابن كيران، واختلافها حجماً وأهمية، وكثير من المترجمين يذكر للمترجم له فقط أكبرَ وأهمَّ كتبه، ويدع الرسائل الصغار، ولا شك أن هذه الرسالة تعد من أصغر آثار ابن كيران؛ فمن هنا نشأ إغفال كثير من المترجمين له ذكرَها.

٢ـ أن غالب الظن أن هذه الرسالة من أواخر مؤلفاته، يُعين على ذلك الظن أنه لم يذكرها في مؤلفاته التي وقفت عليها، خاصة في (المرشد المعين) الذي جاء فيه من المباحث المشابهة لما في هذه الرسالة ما يدعو لذكرها هناك. لكنّ هذا يبقى ظناً؛ لأني لم أطّلع إلا على عدد قليل من كتبه.

*** سبب التأليف:**

أعلن المصنف في مستهل رسالته هذه أنه ألفى الناسَ قد أطالوا «البحث في (لو) الشرطية واختلفوا في تفسيرها، وضبط أقسامها على أقوال مرضية، وغير مرضية»؛ فألف هذه الرسالة؛ ليقيد فيها ما اعتمده المحققون من الأقوال؛ وليخرج بآراء ناضجة فاصلة في قضية (لو) الشرطية.

*** مصادر الكتاب:**

تميزت مصادر الكتاب بالكثرة والتنوّع بين فنون مختلفة، من دينية، ونحوية، وبلاغية، وكلامية، ومنطقية. وهذا التنوع الظاهرُ نابع ـ فيما أحسب ـ من أمرين:

أولهما: إحاطة المصنّف بفنون كثيرة

وثانيهما: مساس موضوع (لو) الشرطية بأنواع كثيرة من الفنون كذلك.

ولا بأس أن نقف وقفة عجلى مع الكتب التي نقل عنها، واستفاد منها، مرتبة حسب الفنون:

ـ في مجال التفسير: نقل عن الكشاف للزمخشري.

ـ وفي مجال العقائد والكلام: عن المسامرة بشرح المسايرة لابن أبي شريف، وشرح العقائد النسفية للسعد التفتازاني، وحواشي الكمال بن أبي شريف على شرح العقائد النسفية، وشرح الكبرى للسنوسي.

ـ وفي مجال الحديث: عن الصحيحين، ومشكل الحديث لابن قتيبة، والحافظ العراقي، وولده أبي زرعة، والدرر المنتثرة للسيوطي، والحافظِ ابن العربي، والخطيبِ البغدادي، وحليةِ أبي نعيم.

ـ وفي مجال أصول الفقه: عن الفروق للقرافي، وشرح جمع الجوامع للمحلّي.

ـ وفي مجال النحو: عن كتاب سيبويه، وعن الألفية، والكافية، وشرح الكافية، وتسهيل الفوائد لابن مالك، وعن الإيضاح في شرح المفصل، والأمالي النحوية لابن الحاجب، وعن الكامل للمبرد، والمقرب وشرح الجمل لابن عصفور، وشرح المغنى للدماميني، وشرحه للشمني، وحاشية المغني لعمر الفاسي، وشرح الكافية للرضي، وعن المغني لابن هشام، وسأفرده بحديث.

ـ وفي مجال البلاغة: عن المفتاح للسكاكي، وشرح التلخيص للسبكي، وحاشية السيد على المطول، وحاشية الفناري على المطول، ومختصر المعاني للتفتازاني، والإيضاح لتلخيص المفتاح للقزويني، وعن المطول للتفتازاني، وسأفرده بحديث.

ـ وفي مجال المنطق: عن شرح الشمسية للتفتازاني، والمختصر للسنوسي، وشرحه للسنوسي، والقصير للسنوسي.

ونقْلُه عن هذه الكتب يختلف طولاً وقصراً وموضوعاً، أما من حيث الطول والقصر؛ فإنه يتراوح بين سطر إلى صفحة كاملة، وأما من حيث الموضوع؛ فإنه لم يتقيد بنقل كل معلومة من مصدرها الأصلي، فقد ينقل نقداً لسند حديث عن كتاب في البلاغة أو كتاب في الأصول، كما أنه قد ينقل معلومات نحوية عن كتب بلاغية.

وقبل ترك هذه القضية لي ثلاث ملحوظات على الكتاب، يحسن إبرازها، وهي:

١ـ أنه ـ أعني المصنِّفَ ـ نقل بواسطة، ولم يذكر تلك الواسطة في بعض الأحيان، وهاك مواضع ذلك، حتى لا يكون الكلام نظرياً صرْفاً:

ـ نقل عن المغني لابن هشام رأيَ الشلو بين الذي تبعه فيه الخضراوي، وهو أن (لو) لا تدل على امتناع أصلاً ولو باللزوم، وإنما تدل على التعليق في الماضي. أقول نقله ولم يشر إلى أنه صادر عنه.

ـ ونقل كذلك عن المغني لابن هشام ما نُسب إلى أمالي ابن الحاجب، وهو ما خلاصته أن (لو) تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني، لا على ما قاله النحويون من أنها لامتناع الثاني لامتناع الأول ـ على حد فهم ابن الحاجب من عبارتهم: «حرف امتناع لامتناع» ـ نقل المؤلف ذلك عن المغني، ولم يشر إلى ذلك.

ـ ونقل عن مختصر المعاني للتفتازاني قوله: «واستحسن المتأخرون كلام ابن الحاجب، حتى كادوا يجمعون عليه، وعبّروا في توجيهه بالملزوم واللازم. . . إلخ».

ولم يحل على مصدره.

ـ ونقل عن المغني رأي ابن الخباز في شرحه على الدرة بنصه، ولم يذكر أنه أخذه عنه.

ـ كما نقل عن المغني إنكار ابن الحاج في نقده على المقرب مجيءَ (لو) للتعليق في المستقبل، بدون أن يذكر المغني.

ـ وكذلك نقل عن المغني إنكار ابن الناظم مجيءَ (لو) للتعليق في المستقبل، ولم يشر إلى المغني.

هذه هي المواضع التي نقل فيها بواسطة ولم يذكر تلك الواسطة، وكل تلك المواضع ـ كما ترى ـ منقولة عن المغني، بإستثناء واحد منها فقط، ومع ذلك فإني أشْتمُّ في أسلوب المؤلف تحاملاً على ابن هشام، فإنه مع كثرة نقوله عنه لا يكاد يقبل له رأياً، في الوقت الذي يُظهر فيه الرضا عن آراء سعد الدين التفتازاني.

وليس الغرض مؤاخذة المؤلف على عدم التزامه بالإحالة في كل موضع، فهذا أمر قد لا يُحاسب عليه مَنْ كانوا قبل العصر الحديث الذي استوت فيه السبل المنهجية للبحث على سوقها، وإنما الغرض من ذلك إلقاء الأضواء على كيفية تعامل المصنف مع مصادره، ولا شك أن ذلك أمر مهم في دراسة المصادر.

٢ـ أنه نقل عن بعض المصادر مباشرةً، ولم يذكر أنه نقل عنها، وذلك قليل عنده، وإليك مواضع ذلك النوع من النقل:

ـ نقله عن المطول للسعد التفتازاني تعليقه على رأي السكاكي في (لو)، وهو

قـوله: «وفيـه إشكال؛ لأنه جـعل أولاً المعلقَ نفس الجزاء، والمـعلق عليه امـتناع الشرط» إلى أن قال: «مع وضوح فساد كل منهما.».

نقْلُهُ عن المغني لابن هشام تعليـقَه على قوله تعالى: ﴿وليـخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعـافاً خافوا عليهم﴾ بقوله: «أي: إن شـارفوا أن يتركوا. وإنما أوّلناَ التـرك بمشـارفـة الترك؛ ليـتـأتى ترتب الجـواب على الشـرط؛ لأن الخطاب للأوصياء...» إلى قوله: «لأنهم بعده أموات».

وإن كان سياق الكلام بعد ذلك قـد يوحي من بعيد جداً بأنه يصرّح بالنقل عن المغني، لكنه لا يتبادر إلى ذهن القارئ.

ـ نقله عن المغني ـ أيـضاً ـ من قـوله: «وكـون لو بمعنى (إنْ) قـاله كـثيـر من النحويين...» إلى نهاية قول الشاعر:

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم * دون النساء ولو باتت بأطهار

ـ نقله عن المطول للسـعد تعـقيبـه على كلام الخطيب الـقزويني في بيـان السر البلاغي في استـعمال المضارع بعد (لو) بقـوله: «وقد يكون ذلك للدلالة على أن الفعل من الفظاعة بحيث يُحترز أن يعبَّر عنه بلفظ الماضي؛ لدلالته على الوقوع في الجملة، كما تقول: (لقد أصابتني حوادث لو تبقى إلى الآن؛ لما بقي مني أثر).

٣ـ أن أكبر مصدرين اعتمد عليـهما هما: المطول للسعد، والمغني لابن هشام. فقد اسـتفاد منهـما، ونقل عنهما جـزءاً كبيراً من مـادة هذا الكتاب، وبعض هذه النقول طويل يزيد أحياناً على خمسة عشر سطراً من أسطر هذا الكتاب.

وختـاماً أقول: إن نقل المؤلف عن كتب مـعدودة في الأمّهـات يُكسِبُ الكتابَ مكانة وأهمية، ويؤهّله لاحتلال موضع عال في المكتبة العربية.

ولا يفوتني هنا أن أشـير إلى أن النقل عن الأمهـات هو ديدن المؤلف في سائر كتبه التي تيسر لي الوقوف عليها؛ حيث ألفيت غزارة النقول من أبرز سماتها.

*** منهج المصنف في كتابه:**

سار المصنف في هذا الكتاب على منهج متميز وللتعرف على معالم هذا المنهج؛ سأدرسه من النواحي التالية: الاستشهاد، التمثيل، آراء الآخرين، التنظير والتطبيق، مزج النحو بالبلاغة، مزج النحو بالمنطق، الدقة والترتيب.

١ـ الاستشهاد:

اعتنى المصنف بالاستشهاد، فأكثر منه، ونوّعه في هذا الأثر المتقن من آثاره، ومن يتصفح هذه الرسالة تصفحاً عاجلاً؛ يدرك لأول وهلة احتفالها بالنصوص العديدة من القرآن، والحديث النبوي، والأشعار.

والنصيب الأكبر كان للشواهد القرآنية، حيث بلغت نحواً من إحدى وعشرين آية، أو جزء آية.

ثم تأتي بعدها الشواهد الشعرية، فقد استشهد بتسعة منها على قضايا نحوية. وفي النهاية تأتي الشواهد الحديثية التي بلغت أربعة آثار مروية عن النبي ﷺ.

ولا تكاد تجد مسألة من مسائل هذه الرسالة ليس عليها شاهد أو أكثر من الشواهد المختلفة، فإننا نجد المصنف بعد أن شرح الوجه الأول من أوجه (لو) الامتناعية ساق في أواخر ذلك الشرح عدة شواهد قرآنية جاءت على ذلك الوجه. وفي بداية حديثه عن الوجه الثاني أورد آية قرآنية وأدار حولها خلافاً طويلاً، ثم ساق أربعة شواهد قرآنية جاءت على هذا الوجه. وعندما انتقل إلى الوجه الثالث استشهد على ضربين من أضربه الثلاثة بحديثين شريفين.

وفي تفصيله للنوع الثاني من أنواع (لو) الشرطية وهي (لو) الاستقبالية استشهد في مواضع متفرقة بأربع عشرة آية قرآنية، وثمانية شواهد شعرية نحوية، وبحديث واحد.

أما الخاتمة فقد أدارها كلها ـ على طولها ـ حول آية قرآنية واحدة.

وثمة نقاط أود أن أبرزها في هذا المبحث بإيجاز؛ لأهميتها:

١ـ استشهاد المصنف بالحديث النبوي، وهو مالا يرتضيه كثير من النحاة، وليس هذا مجال عرض الآراء والخلافات في هذا الأصل من مباحث أصول النحو، وإنما المراد هنا إثبات أن المؤلف يقرّ الاستشهاد بالحديث، وهذا وإن لم يكن بدعاً منه، يعدُّ في الخصائص العامة لمنهجه في الاستشهاد.

٢ـ استشهاده بآيات قرآنية لم أرها عند غيره من النحاة الذين بحثوا في (لو) ـ فيما أعلم ـ مثل استشهاده على الوجه الأول بقوله تعالى: ﴿ولو شاء ربك لآمن مَنْ في الأرض كلهم جميعاً﴾ وقوله تعالى: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾. واستشهاده على الوجه الثاني بقوله تعالى: ﴿لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها﴾. وهذا التجديد في الاستشهاد يُحسب للمصنف.

٣ـ تناوله لبعض الشواهد تناولاً مختلف الجهات فقد تناول مثلاً قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ من الناحية النحوية، وناقش ابن الحاجب في فهمه لدلالة (لو) في الآية، وتناول الآية من الناحية الكلامية والعقدية، وأدار نقاشاً طويلاً حول كون الملازمة في الآية بين الفساد والتعدد عاديةً أو عقلية، ناقلاً في ذلك عدة آراء.

٤ـ إيراده لبعض الأشعار من غير عصور الاستشهاد وقد يتبادر إلى الذهن أنه ساقها استشهاداً نحوياً، لكننا حين نتأمل نجدها سيقت للاستشهاد البلاغي، أو لمجرد التمثيل. فقد ساق مثلاً قول المعري:

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام

بصفته شاهداً على قضية منطقية اعتنى بها أهل البلاغة، وهي أن استثناء نقيض

المقدم لا ينتج شيئاً، وعليه فمدلول (لو) في البيت أن سبب انتفاء كونهم رعايا هو انتفاء دوام الدولات، وهذا أمـر يطرقه البلاغيون في علم المعاني في تقـييد المسند بالشرط. كما ساق المؤلف شـواهد على المذهب الكلامي، وحسن التعليل، وهما ضربان بديعيان.

ونجد المصنف يسوق قول بعض المحدثين:

كم استراح إلى صبر لفرقتكم صب إليكم من الأشواق في ترح

تركتـم قلبه من حزن فرقتكم لو يرزق الوصل لم يقدر على فرح

ولكنه لم يسقْه للاستشهاد ـ فيـما يغلب على الظن ـ وإنما ساقه للتمثيل لمجيء (لو) بمعنى (إنْ) للتعليق في المستقبل، ويدل لذلك أنه ساقه بعد أن فرغ من سياقة شواهد عديدة تصـلح للاستشهاد، وقـبل أن يسوقه قال: «ومـا أحسنَ قولَ بعض المحدثين في هذا القِـسم» وألمح في قوله «بعض المحدثين» وقوله: «مـا أحسن» ما يوحي بأنه أورده استظرافاً وتمثيلاً، لا استشهاداً.

٢ـ التمثيل:

احتـفى المصنف بالتـمثيل احـتفـاء واضحـاً، وساق نماذج كـثيرة منـه، تميزت باستمدادها من مواطن مختلفه:

١ـ فبعـضها ديني، نابع من النزعة الدينية لدى المصنف، فـإنه عالم من علماء الشريعة، ومثال هذا النوع ما أورده في حديثه عن الضرب الأول من أضرب الوجه الثالث من أوجه (لو) الامتناعية، وهو قوله: كقولك فيمن عُرِضَ عليك نكاحُها: (لو لم تكن أختي من الرضاع، ما حلت لي للنسب).

٢ـ وبعض تلك الأمثلة نحويّ، تجده يتكرَّر في كتب النحو كثيراً، وذلك مثل: «لو جئتني؛ لأكرمتك» و«لو لم تأت؛ لم أكرمك» و«لو كان لي مال؛ لحججت».

٣ـ وبعضها منطقي ـ مع أنه تسرب أحياناً إلى كتب النحو ـ ونماذجه في الكتاب كثيرة، مثل تمثيله في مجال القياس الاستثنائي بنحو: «لو كان هذا إنساناً لكان حيواناً. لكنه ليس بحيوان»، وينتج: «ليس بإنسان» ولو قلت: «لكنه ليس بإنسان»، لم ينتج: «ليس بحيوان». ومن الأمثلة المنطقية كذلك: «لو كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود. لكن الشمس طالعة» ومنها: «إن كان زيد إنساناً فهو ناطق» و«إن كان زيداً حجراً؛ فهو جماد» وغيره.

وحين نتأمل في تنوّع تلك الأمثلة؛ نجده نابعاً من تنوّع اهتماماتِ المصنف، ومشارب ثقافته.

٣ـ موقفه من آراء الآخرين:

مع أن الكتاب مليء بالنقول والاقتباسات، إلا أنها لم تكن نقولاً مجردة، وإنما كانت مصحوبة بالنقد والتمحيص والنقاش، فقد برزت في هذا الكتاب شخصية المؤلف بشكل واضح، فلم يرتض كل قول أورأي للنحاة، وإنما عقب على الآراء برأيه الخاص الذي نفذ إليه واقتنع به، دون نظر إلى شخصية المردود عليه ومكانته العلمية، ولنقف على طرف من تلك التعقيبات:

بعد أن نقل قول سيبويه في (لو) وهو أنها «حرف لما كان سيقع لوقوع غيره»؛ عقب عليه بأن ظاهره موافق لقول المعربين: «إنها حرف امتناع لامتناع»، ـ وهو قول فاسد عند المحققين ـ ثم أشار المصنف إلى تأويل ابن هشام لقول سيبويه بما يوافق قول المحققين؛ من اطراد انتفاء الشرط. دون الجواب، إذ ليس انتفاء الجواب دائماً، ثم وَصَفَ المصنف تأويل ابن هشام بأنه لا صحة له. وسواء كان المصنف مصيباً فيما ذهب إليه أو غير مصيب، فإن ذلك التصرف والاختيار دليل على تمكنه وبروز شخصيته.

ونجده ينقل رأي الشلوبين والخضراوي في (لو) وهو أنها لا تدل على امتناع البتة، ثم يسوق تعقيب ابن هشام على رأيهما بأنه كإنكار الضروريات؛ لأن فهم الامتناع منها كالبديهي، ثم يردّ على ابن هشام بأن الذي كالبديهي إنما هو فهم الامتناع في الجملة، وهما ـ أي الشلوبين والخضراوي ـ قائلان به، وأما فهمه من (لو) فليس كالبديهي، ثم يختار المؤلف الردّ الذي يراه هو الرّدَّ الأمثل عليهما وهو أنه «لمّا كان فهم الامتناع يوجد بوجودها وينعدم بانعدامها؛ دلّ ذلك على أنه منها ولو باللزوم».

ثم نقل المصنف عن ابن مالك قوله في خلاصته:

. . .لو حرف شرط في مضيّ. . .

وقال: إن ظاهره موافقةُ الشلوبين والخضراوي، حيث لم يزد على كونها للتعليق في الماضي، بدون إشارة إلى إفادتها الامتناع. ثم ذكر المصنف أن ذلك خلاف ما صرح ابن مالك به في كافيته، وشرحها، وتسهيله، وكأن المؤلف أراد أن يستدرك هنا، ويفسر كلام ابن مالك بعضه ببعض؛ فلئن أرهقه الوزن والقافية في الألفية؛ فلم يصرح بإفادتها الامتناع؛ فإنه قد صرح به في كتبه الأخرى.

وفي حديثه عن شاهد من شواهد (لو) الاستقبالية، وهو قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا. . .﴾؛ نراه لا يرتضي تأويل ابن هشام بأن الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجّه الخطاب إليهم قبل ترك الذرية؛ لأنهم بعده أموات. ويعلل ابن كيران عدمَ ارتضائه ذلك التأويل بأن الخطاب لا يتوقف على تحقيق الشرط (وهو الموت والترك) وإنما يتوقف على تحقق الربط بين الشرط والجزاء، وهو حاصل في حال الحياة، من غير حاجة إلى تأويل.

ونقاشه لابن هشام هنا نقاش دقيق يدل على حسّ مرهف، وتذوق سليم،

وبصيرة نفّاذة إلى أسرار الكلام البليغ، ولعل لاشتغاله الطويل بعلم التفسير أثراً في تكوّن هذا الحسّ والتذوّق.

وفي موضع آخر نراه يناقش ما قاله ابن الحاجب في أصوله من أن المترادفين يصح حلول كل منهما محل الآخر، ولا حجر في التركيب. فيعقب عليه بأن ذلك غالب، لا لازم، ولا يقف عند هذا الحدّ، بل يسوق دليله على ذلك وهو أن (ما) الموصولة مرادفة لـ(أي) ومع ذلك لا يصح حلولها محلها.

وفي مبحث (لو) الاستقبالية، نجد ابن كيران يسوق إنكار بدر الدين استقباليتها، وقوله بأن غاية ما في أدلة مَنْ أثبت استقباليتها أنّ ما جُعل شرطاً لـ(لو) مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل، وذلك لاينافي امتناع ذلك الشرط فيما مضى لامتناع غيره. ثم يعقبّ المصنف على ذلك بأن فيه نظراً؛ لأن عدم المنافاة بين استقبالية الشرط وامتناعه فيما مضى لا يفيد ما أراده بدر الدين من صرف أدلة القائلين باستقباليتها عما تفيده من الاستقبال.

ويمضي ابن كيران في تعقيبه على رأي ابن الناظم مقرراً أن ما ذكره من الامتناع لا يستقيم في آية ﴿وليخش الذين لو تركوا . . .﴾ ولا في أبيات قيس المشهورة:

ولو تلتقي أصداؤنا . . .

ـ وهما شاهدان للقائلين باستقباليتها ـ بدليل أنه لا يصح الاستدراك فيهما؛ إذ لا يقال: ولكن لم يتركوا. ولكن لا تلتق، وعدم صحة الاستدراك ضابط لإفادة الامتناع، أي إنْ لم يصح فلا امتناع.

ثم التفتَ ابنُ كيران إلى تسليم ابن هشام لبدر الدين صحة وإمكانَ التأويل بالماضي في بعض المواضع دون بعض، وقال: إن في هذا التسليم نظراً، وإن الحق أن التأويل ممتنع حتى في المواضع التي سلم ابن هشام بإمكانه فيها كامتناعه في

قوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾ الذي لا شك أنه ممتنع فيه؛ إذ لو أُوِّل بالمضيّ لفسد المعنى.

وأكتفى بهذه النماذج من مواقفه من آراء غيره، ولعل فيها دلالة واضحة على منهجه الأصيل الاستقلالي في التعامل مع آراء العلماء، حيث عرضها على عقله وعلمه وناقشها، وردَّ الزائف منها ـ عنده ـ وأشار إلى ما في بعضها من نقص وهنات. وليس ما عرضته من النماذج هو كل ما في تلك الرسالة من مناقشاته، ولكني عرضت طرفاً منها، وباقيها موجود بين دفتي الكتاب.

ولا أنسى أن أشير هنا إلى أنه بجانب موقفه التفنيدي لكثير من الآراء، كان له موقف استحساني لبعض الآراء؛ لأنه رأى فيها سداداً وقوة، فنجده مثلاً بعد أنْ عَرَضَ الخلافَ الطويل في تخريج آية: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون﴾ أقول: نجده بعد ذلك يقول: «وما ذكره السعد معنى صحيح يحْسن تخريج الآية عليه، مع المغايرة بين الإسماعَيْن أيضاً...».

٤ـ التنظير والتطبيق:

لقد جمع المصنف في هذا الكتاب بين التنظير والتطبيق، في تناسق ونظام وترتيب، ففي بداية كل نوع أو قسم يُنظّر له ويضع قاعدته، ثم يسوق عليه الأمثلة والشواهد، مديراً حولها في كثير من الأحيان بعضَ النقاش والبحث، إننا نجده في بداية الكتاب يقسّم (لو) الشرطية قسمين: امتناعية، واستقبالية. ثم يبدأ في تفصيل الكلام عن الامتناعية، فيجعلها على ثلاثة أوجه، ويبدأ بالوجه الأول وينظّر له تنظيراً محكماً واضحاً، ثم يورد أمثلةصناعيةً له، ثم يعود إلى مناقشات تنظيرية حول هذا الوجه، حتى إذا استوفى الكلام عليه، وعلى الخلاف فيه؛ عزّزه بشواهد قرآنية في الآخِر، لكي تثبّت القاعدة.

وبعد ذلك يستهلُّ الوجه الثاني بالتنظير له أيضاً، ثم يسوق قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ شاهداً لهذا الوجه، ويدير حوله نقاشاً كلامياً طويلاً، ثم يورد أربعة شواهد قرآنية لهذا الوجه.

وهكذا يسير التنظير والتطبيق جنباً إلى جنب في سائر مراحل الكتاب.

ونجده يقف مع حديث «إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري، ما حلتْ لي، إنها لابنة أخي من الرضاع»، ويطبق عليه القاعدة التي نظّرلها في بداية المسألة، فيقول: رتّب عدمَ حلها على عدم كونها ربيبةً، فيترتب عليه بالأولى، وبيَّنَ ذلك العدم بكونها ابنة أخيه من الرضاع، وحرمةُ الرضاع مساوية لحرمة المصاهرة.

ويقف مع حديث «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه.» وقفةً تطبيقية على القاعدة التي استشهد به عليها، فيقول: رتّب عدمَ العصيان على عدم الخوف، وهو بالخوف أولى، والمعنى أن لعدم معصية صهيب سببين: الخوف، والمحبة والإجلال، فلو انتفى الخوف لم توجد المعصية؛ لوجود السبب الآخر، وهو المحبة والإجلال.

وعلى هذه الشاكلة يقف أحياناً وقفات تطبيقية، يبيّن فيها وجه الاستشهاد بما يورده، ولعل من ذلك أيضاً التعليق على قول الشاعر:

فلو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر

بما نصّه: أي: عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطرْ ذو حافر قبلها ـ وإن كان هذا من كلام السعد ـ إلا أن إيراد المؤلف له يدل على إقراره به.

إذن نستطيع أن نقول: إن المزج بين التنظير والتطبيق يعدّ سمة بارزة من سمات منهج المصنف في هذا الكتاب.

٥ـ مزج النحو بالبلاغة:

إذا تذكرنا الوشائج القوية بين علم النحو وعلم المعاني؛ لم نستغرب هذا المزج

بين النحو والبلاغة، ولم نستغرب من كون المطوَّل أكبر مصدر للمصنف من حيث عدد النقول وحجمها، ولا من موازاة المادة البلاغية للمادة النحوية التي في هذه الرسالة، في الجملة.

إننا نجد المصنف بعد أن نظَّر للوجه الأول من أوجه (لو) الامتناعية يبادر بنقل تنظير السكاكي لذلك، ثم يسوق نقد السعد في المطول لذلك التنظير، ثم يُعقبه بتعليق السيد الجرجاني في حاشية المطول على كلام السعد، هكذا استهلّ كتابه بالنقل عن كتب البلاغة، ثم شرع بعد ذلك في النقل عن المغني لابن هشام، وعن كتب ابن مالك.

ثم يفتتح الوجه الثاني من أوجه الامتناعية بتنظير السعد له في المطول، ثم بعد نقاش ينقل توهم ابن الحاجب أن (لو) الامتناعية دائماً على هذا الوجه، وينقل رأي ابن الخباز في (لو) الامتناعية المشابه لرأي ابن الحاجب، ثم ينقد مذهبهما قائلاً: «وكل ذلك وهم ـ كما نبه عليه السعد في شرحي التلخيص. . .».

هكذا ينقد آراء النحاة بآراء البلاغيين، وحين نرجع إلى ما تقدم من قوة الوشائج بين النحو وعلم المعاني فإننا نرى وجود هذا المزج بين العلمين أمراً طبعياً.

ونرى ابن كيران يورد قول الخطيب القزويني عن (لو): «ويلزم كون جملتيها فعليتين، وكون الفعل ماضياً، فدحولها على المضارع في نحو. .» ويورد شواهد دخلت فيها (لو) على فعل مضارع لسرّ بلاغي.

وعلى هذا النحو نجد النحو والبلاغة يلتقيان في مصب واحد؛ لأن كلاً منهما يبحث في مدلول (لو)، وعلى هذا فالمنتظر هو الالتقاء.

ولو طبقنا على مثال أو شاهد من شواهد (لو) من الناحيتين البلاغية والنحوية؛

لأدركنا هذا الالتقاء بينهما، فلنطبق مثلاً على قولهم: «لو كان لي مال؛ لحججت» فإن البلاغي سيقول: إن المسند هنا قُيّد بالشرط، وإن الحج امتنع لامتناع شرطه وهو وجود المال، والنحويّ سيقول: إن الجزاء امتنع لامتناع الشرط، أي امتنع الحج لامتناع وجود المال، وهكذا نجد أن المعنى الذي يصل إليه البلاغي هو المعنى الذي يصل إليه النحوي عينه في هذا المجال.

والكتاب حافل بنماذجَ امتزجت فيها البلاغة بالنحو، لا يمكن في هذه العجالة حصرها كلها، فليُرْجَع إليها في مواضعها.

٦ـ مزج النحو بالمنطق:

ترتُّبُ الجواب على الشرط في النحو شبيهٌ بترتبُّ النتائج على المقدمات في علم المنطق، وأظن أن هذا هو السبب في انفساح المجال أمام المنطق ليدخل في البحث في (لو) الشرطية، لدى الذين وُجِدَتْ فيهم النزعة المنطقية.

والشيخ ابن كيران ـ بلا ريب ـ ممّن ينزعون هذا المنزع، فالمنطق يتجلى في هذه الرسالة بشكل بيّن، ولا غرو فهو أحد مقوّمات طالب العلم في عصره، فلا شك أنه درسه على مشايخه الذين لا تكاد تجد أحداً منهم لم يؤلّف في المنطق، أو يشرح متناً من متونه، كما تبين في تراجمهم، ولا ننسى أن لابن كيران شرحاً على خريدة حمدون بن الحاج في المنطق.

وبناءً على جميع ما تقدم نكون قد وضعنا أيدينا على أبرز الأسباب الداعية لامتزاج النحو بالمنطق في هذا الكتاب الصغير.

فما مظاهر ذلك الامتزاج؟

قد لا يسمح المقام بالتتبع الدقيق لتلك المظاهر، لكنني سأكتفي بعرض نماذج محدودة تقفنا على تلك المظاهر المذكورة.

فمن ذلك استعمالُ مصطلح النقيض، والنقيض المناسب، والنقيض غير المناسب، ونحو ذلك في تنظيره للوجه الثالث من أوجه (لو) الامتناعية، حيث قال: «أن تفيد استمرار وجود مضمون الجزاء، على تقدير وجود مضمون الشرط، وعلى تقدير عدمه بالأولى، وذلك إذا ربط ذلك الجزاء بأبعد النقيضين عنه، فيكون وجوده مع النقيض المناسب أحرى».

ثم لمّا قسّم هذا الوجه إلى ثلاثة أضرب، أخذ ينظّر لكل ضرب، مستخدماً المصطلحات المذكورة، مقلّباً لها على عدة وجوه.

ومن ذلك إدخال القياس الاقتراني في توجيه قوله تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا﴾ حيث قال: «وتوجيهه أن الجملتين تركّب منهما قياس اقتراني، من الشكل الأول، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم خيراً؛ لتولوا. وهذا مستحيل؛ لأنه على تقدير علم الخير لا يحصل منهم التولي، بل الإذعان والقبول».

ويمضي في ذكر جوابين عن ذلك، ويعقّب عليهما بأن الكلام على هذين الوجهين اللَّذين أُجيب بهما ليس بقياس؛ لاختلاف الوسط. ثم يسوق جواباً ثالثاً، ويعلق عليه بقوله: «فيكون قياساً متحّداً منتجاً: لو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما؛ لتولوا بعد ذلك، ولا استحالة فيه.» ثم يورد على الجواب الثالث أن (لو) إنما استعملت في فصيح الكلام في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي، لا في القياس الاقتراني.

كل هذه الرموز الغريبة على علم النحو الصافي استمدّت من البيئة المنطقية، ولا أريد هنا أن أسبق الأوان وأعرّف بالمقصود بهذه المصطلحات، فكل ذلك سيأتي بيانه في مواضعه من التحقيق إن شاء الله.

وعلى هذا النحو يجد القارئ كثافة منطقية في هذا الكتاب، فقد ذكر المؤلف أموراً منطقية كثيرة، ووظّفها في الدرس النحوي، كالكبرى، والكلية، واللزومية، والاتفاقية، وكذب الشرطية، وصدق الشرطية، وكذب اللزوم، والقضية الأولى، والقضية الثانية، واستثناء نقيض المقدم، ولازم اللازوم، والملزوم واللازم، وغير ذلك.

والكتاب عموماً يفيض بالمصطلحات والاستعمالات المتطقية، وخاصة الخاتمة، ولعل فيما سقته من الأمثلة ما يكفي لإعطاء تصوّر عن منهج المصنف في المزج بين النحو والمنطق، على نحوٍ متقن بحقّ، برغم ما أضفاه ذلك المزج من غموض وصعوبة على بعض المسائل.

٧ـ الدقة والترتيب:

اتسم تناول المصنف لموضوعه بالترتيب والإحكام والدقة، يستطيع أن يلحظ ذلك من قرأ الكتاب، وتتبع مراحل سيره، فلا عشوائية فيه، ولا تقديم، ولا تأخير، ولا تداخل بين الأقسام، بل كل نوع مفرد بحديث مستقل تنظيراً وتطبيقاً.

إننا نجد الكتاب يسير في تسلسل منظَّم على النحو التالي: بدأ المصنف بتقسيم عامّ لأنواع (لو) الشرطية، فذكر أنها على نوعين: (امتناعية، واستقبالية)، ثم انبرى للنوع الأول فقسّمه إلى أوجه ثلاثة، ثم تشعب إلى مناقشات تنظيرية، ومدلولية، سائقاً شواهد وأمثلة على هذا الوجه. ثم انتقل إلى الوجه الثاني فصنع به نحواً مما صنع بالأول، حتى إذا انتهى إلى الوجه الثالث وصاغ ضابطه؛ وجده يأتي على عدة صور، فقسمه في دقة متناهية إلى ثلاثة أضرب، أفرد كلاً منها بحديث تنظيري وتطبيقي. ثم إذا انتهى من هذا النوع ساق نظْماً جمعَ هذه الأوجه الثلاثة، وكأنه أراد تيسير ضبطها وحفظها للقارئ والمتعلم.

ثم افتتح النوع الثاني وهو الاستقبالية، وقال إنها بمعنى (إنْ)، ومضى يسوق شواهد عليها، ثم ناقش أقوال المخالفين في هذا النوع، ثم عاد لسياقة شواهد أخرى.

ووجدَ المصنّف آيةً في كتاب الله، وهي قوله تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا﴾ فيها إشكال كبير حمل كثيراً من الطلاب على السؤال عنها؛ فأفردها ببحث طويل جعله خاتمة لكتابه، وكأنه رأى أن في إدخال البحث في هذه الآية في صلب الكتاب إطالة وتشتيتاً لذهن القارئ، بجانب أن المضي والاستقبال قد اجتمعا في الأية، فكأنها شملت النوعين، فاستحقت الإفراد ببحث.

وهكذا نجد المصنف يتناول الموضوع بالتدريج منتقلاً من نوع إلى نوع، ومن وجه إلى وجه، متأثراً في ذلك التسلسل والترتيب ـ فيما أحسب ـ بنزعته المنطقية، مع ظهور الدقة لديه في النقاش والتقعيد، والاستشهاد.

*** مآخذ على الكتاب:**

ثمة ملحوظتان على الكتاب:

١ـ الاستطراد:

وقد تجلى ذلك في عدة مواضع، فبينما نجد المصنف مثلاً يسوق ضابط الوجه الثاني من أوجه (لو) الامتناعية، ويستشهد له بقوله تعالى: ﴿لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدنا﴾؛ نجده يستطرد إلى حديث طويل عن نوع الملازمة في الآية بين الفساد وتعدُّدِ الآلهة، وهو نقاش مكانه علم العقائد والكلام، لكنّ موسوعية المؤلف حملتْه على إقحامه في هذا المكان.

وفي موضع ثانٍ نرى المصنف يستشهد للضرب الثالث من أضرب الوجه الثالث من أوجه الامتناعية بالأثر المنسوب إلى النبي ﷺ وقيل هو من كلام عمر، ثم يسطرد إلى ذكر علماءَ كثيرين ذكروا أنه حديث، وآخرين أنكروه، وهذا البحث الحديثي الطويل مكانه قد لا يكون في هذا الكتاب.

ولما استشهد المصنف على الضرب الثاني من أضرب الوجه الثالث من أوجه الامتناعية بقوله ﷺ «إنها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي. إنها لابنة أخي من الرضاع.» قال بعد أن بيّن وجه الاستشهاد: والنساءُ لما تحدثن بذلك، جوزن أن يكون حلها له من خصائصه ﷺ وهذا أيضاً نوع من الاستطراد الذي لا يخدم الموضوع الأساس للكتاب.

لكننا حين نعود إلى استحضار إحاطة المصنف بفنون كثيرة، معقولية ومنقولية؛ فإننا لا نستغرب وجود مثل هذه الاستطرادات التي تجذ به إليها منازعه وثقافاته.

٢ـ النزعة المنطقية الصارخة:

وقد سبق الحديث عن مزج النحو بالمنطق في هذا الكتاب بما يغني عن تكرير القول فيه هنا، لكنّ ما أريد إبرازه هنا هو توسع المؤلف في توظيف المنطق في الدراسة النحوية، ولعلي لا أبالغ حين أقول إن ذلك التوسع أدخل شيئاً غير قليل من الضيم، والتعقيدِ، على التناول النحوي للأساليب العربية السمحة. وكان المفروض أن يستفيد المصنف من علم المنطق باقتصاد، وفي الحدود التي تتمشى مع روح العربية النديّة.

*** النسخة المعتمدة في التحقيق:**

إنّ توفر أكبر عدد ممكن من نسخ الكتاب الذي يراد تحقيقه لمن أهم مقومات الإخراج الدقيق للنص، أو على الأقل إخراجه على أحسن صورة ممكنه.

ولكنْ لعدم تمكّني من الحصول على أكثر من نسخة للكتاب الذي أحققه؛ اكتفيت بنسخة وحيدة واعتمدت عليها في التحقيق، مع أنني أعلم أن في الخزانة العامة بالرباط نسخة أخرى محفوظة برقم (٩٣٨د) ضمن مجموع (٦/ ب ـ ١٢/ أ) كتبت بخط مغربي، سطور كل صفحة ٢٦سطراً، ومقياس الصفحة ١٥٠×٢١٠(*). لكن الوقت لم يسعفني لأطلبها وأجعلها نسخة أخرى، ولعلي أستطيع ذلك مستقبلاً، إن شاء الله.

أما النسخة التي اعتمدتها في التحقيق فهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الرسلامية بالرياض تحت رقم (٣٢٠٠) ضمن مجموع، وترتيبها هو الأول من المجموع، وقد تملكت صورة منها، وعدد أوراقها ١٢ ورقة (٢٣صفحة)، وفي كل صفحة ٢٠ سطراً، ومتوسط كلمات السطر ١٠ كلمات ومقياس الصفحة ٢٣×١٨سم، وقد كتبت هذه النسخة بخط مغربي مقروء، ضبط فيه الأبيات الشعرية، وبعض الكلمات. وليس لهذه النسخة صفحة عنوان، فلا أدري هل سقطت، أو لم تكن موجودة أصلاً. وقد استعملت الحمرة في كتابة الأشعار ورؤوس الفقرات. والنسخة محاطة بإطار أحمر وأزرق وعلى هذه النسخة حواش، اشتملت على: تعليقات على مسائل، وتصويبات لأخطاء وقعت في المتن، واستدراكات لما سقط منه، وتفسير لبعض الكلمات الغريبة، وبعض العناوين الجانبية.

(*) هكذا وصفت النسخة في فهرس خزانة الرباط ٢/ ١: ٣٣٨.

كما أن ثمة كتابات بين السطور تشتمل على:

إرجاع الضمير لصاحبه، أو إيضاح لمبهم، أو تفسير لغريب. وقد استفدتُ من تلك الكتابات.

ولا أنسى أن أشير إلى أنّ النسخة لم تخلُ من تحريف، أو خطأ في الضبط، لكن ذلك نادر جداً.

أما تاريخ كتابتها فهو سنة ١٣١٤هـ، هكذا أُثبت في آخر صفحة، مجرداً عن ذكر اسم الناسخ.

*** منهج التحقيق:**

منهجي في تحقيق هذا الكتاب يتلخص فيما يلي:

١ـ حرصت على المحافظة على سلامة النص، ولم أزد فيه، ولم أصحح، إلا باعتماد على حاشية المخطوط أو مصدر نقل عنه المصنف، وتيقنت من ذلك، أو في الحالات التي يكون فيها التحريف واضحاً كالشمس، مع أن ذلك نادر.

٢ـ كتبت النص بالرسم الإملائي المعهود، وحلّيته بعلامات الترقيم الاصطلاحية.

٣ـ مازدته من الحاشية أو من غيرها التزمت وضعه بين حاصرتين، وأشرت في الهامش إلى مصدر الزيادة، كما التزمت الإشارة في الهامش إلى ما صححته من الحاشية، أو من غيرها.

٤ـ ضبطت الآيات القرآنية ضبطاً تاماً، وكذلك كل ما احتاج إلى ضبط.

٥ـ خرّجت الآيات القرآنية، مشيراً إلى اسم السورة، ورقم الآية، وإذا ساق المصنف جزءاً من آية لا يشكّل جملة مفيدة؛ أكملته في الحاشية بما يتمم جملة مفيدة. ونقلت في بعض الأحيان تعليقات على الآيات، رأيت من المناسب إيرادها.

٦ـ خرّجت الأحاديث النبوية من كتب السنة، كما خرجتها من الكتب التي أحال عليها المصنف من غير كتب السنة، بقدر استطاعتي، ومالم أفلح في تخريجه أشرت إلى أني لم أقف عليه. كما قمت بشرح غريب الحديث.

٧ـ خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء، ومن كتب المجموعات والنحو واللغة والأدب، وأشرت إلى مالم أعثر على قائله. وتناولت كل شاهد ببيان بحره وشرح غريبه، وإعراب مشكله، وتوضيح وجه الاستشهاد به.

٨ـ خرّجت الأقوال والمذاهب التي نقلها المؤلف من مصادرها التي صدر عنها، بحسب توفر تلك المصادر بين يديّ، مخطوطةً أو مطبوعة، وفي أيّ فنّ كانت، ولم يفتني من ذلك ـ ولله الحمد ـ إلا القليل المتعذّر، والتزمت في تخريجي لهذه النقول بيان ما إذا كان النقل بالنص، أو بتغيير طفيف، أو بالمعنى، وأعقبت ذلك في بعض المواضع بسياق النص من مصدره؛ لطرافته، أو لأن الموقف يدعو لإيراده.

٩ـ وثّقت ما ورد في الكتاب من مسائل وقضايا، من مصادرها، محيلاً على الكتاب ورقم الصفحة.

١٠ـ علّقت على بعض المسائل عند الحاجة بما يوضح مبهماً، أو يكمل ناقصاً.

١١ـ ترجمت للأعلام الواردة في الكتاب ترجمات موجزة، وأحلت على عدة مصادر لمن أراد الاستزادة والتوسع، وذلك في أول ورود كل علم، حتى إذا ورد مرة أخرى أحلتُ على الصفحة التي ترجمت له فيها، ولم أترجم للمشهورين كعمر بن الخطاب.

١٢ـ نظراً لاشتمال الكتاب على كثير من المصطلحات والمسائل المنطقية؛ عمدت إلى شرحها والتعريف بها، من مرجع سهلٍ يُعين على تقريبها للأذهان.

١٣ـ عرّفت بالكتب غير المشهورة التي وردت في متن الكتاب، وأشرت إلى مَنْ ذكرها، أو إلى مكان وجودها بحسب استطاعتي، وبحسب ما يقتضيه المقام.

١٤ـ نقلت من حواشي المخطوط، والكتابات التي بين سطوره ما رأيته مفيداً، ويعزّ الوقوف عليه.

١٥ـ توّجت الكتاب بصنع فهارس فنية، تضع يد القارئ على مراده بأيسر السبل الممكنة، وقد اشتملت على فهرس لكل من: الآيات القرآنية، والأحاديث والآثار، والشعر، والأعلام، والجماعات، والأماكن، والكتب الواردة في المتن، ومصادر التحقيق والدراسة، والموضوعات.

ولله المنة أولاً وآخراً..

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومؤلانا محمد وآله

قال الشيخ سيدي محمد الطيب[1] بن عبدالمجيد بن كيران ـ تغمده الله برحمته ـ آمين:

اللهَ أحمد. وأصلي على نبيه أحمد. وعلى آله وصحبه، وتابعي سنته وحزبِه.

هذا، وقد أطال الناسُ البحث في (لو) الشرطية واختلفوا في تفسيرها وضبطِ أقسامها على أقوال مَرْضيَّة، وغير مرضية. فقيدت من ذلك ما اعتمده أولو التحرير، وقررته في هذا المسطور أحسن تقرير. ومن الله أسأل التوفيق، والهداية إلى سواء الطريق.

(١) في الأصل «عبدالطيب» ووضع عليه علامة الشك من الناسخ، ولا يُعرف أن هذا اسم آخر للمصنف على كل حال.

فأقول: (لو) الشرطية على نوعين: امتناعية، واستقبالية.

والامتناعية على ثلاثة أوجه:

ـ أحدها ـ

أن تفيد امتناع مضمون الجزاء؛ لامتناع مضمون الشرط في الماضي. سواء كان الشرط والجزاء مُثبتين، نحو: «لو جئتني؛ لأكرمتك» أو منفيَّين نحو: [لو لم تأتني؛ لم أكرمك][(١)]، أو أحدُهما مثبتاً والأخرُ منفياً، فامتناع الإثبات نفيٌ، وبالعكس، فهي في نحو: «لو لم تأت؛ لم أكرمك» مفيدةٌ امتناع عدم الإكرام؛ لامتناع عدم المجيء، أي: ثبوت الإكرام؛ لثبوت المجيء[(٢)].

وقال السَّكّاكي[(٣)]: هي لتعليق ما امتنع بامتناع غيره، على سبيل القطع، كقولك: « [٢/أ] لو جئتني؛ لأكرمتك» مُعَلِّقاً لامتناع إكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك[(٤)]. اهـ.

وفيه إشكال؛ لأنه جَعَلَ أولاً المعَلَّق[(٥)] نفسَ الجزاء، والمعلَّقَ عليه امتناعَ الشرط.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وقد أتممته من المطول ـ لسعد الدين التفتازاني ١٦٧؛ لأن المصنف صادر عنه هنا.

(٢) مثّل المصنف للمثبتين، وللمنفيين، ولم يمثل للمختلفين، فأما ما كان فيه الشرط مثبتاً والجزاء منفياً فنحو: «لو قام زيد؛ لم يقم عمرو» وأما عكس ذلك فنحو: «لو لم يقم زيد؛ قام عمرو».

انظر: رصف المباني ٢٨٩، وجواهر الأدب ـ للإربلي ٣٢٧، ٣٢٨ والجنى الداني ٢٨٩، ٢٩٠

(٣) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي عالم بالعربية والأدب، ولد بخوارزم سنة ٥٥٥هـ وتوفي بها سنة ٦٢٦هـ من مؤلفاته: مفتاح العلوم، رسالة في علم المناظرة. انظر في ترجمته: معجم الأدباء ٢٠/٥٨ بغية الوعاة ٤٢٥ شذرات الذهب ٥/ ١٢٢

(٤) انظر مفتاح العلوم ١١٨ بتغيير طفيف.

(٥) في الأصل «المعلق عليه» ووضع فوقها علامة الشك وصوبتها من المطول ١٦٦؛ لأن المؤلف صادر عنه، وهو مقتضى السياق.

وثانياً المعلَّقَ امتناعَ الجزاء، والمعلَّقَ عليه نفس الشرط، مع وضوح فساد كل منهما[1]؛ إذ مقتضاه [أولاً][2] أن الإكرام كان مرتباً على المجيء[3]، لكنْ لم يقع عدم المجيء؛ فلم يقع الإكرام. وثانياً أن المجئ كان مستلزماً عدمَ الإكرام، لكن لم يقع المجئ، فلم يقع عدم الإكرام. فإما أن يجعلها لتعليق الامتناع بالامتناع، أو الممتنع بالممتنع.

قال السَّعْد[4]: وقد وجَّهه بعضُ مَن اطلع عليه بأنه على حذف مضاف، أي أنها لتعليق امتناع ما امتنع، ومُعَلقاً لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنعَ من المجيء. وأظن أنه لا حاجة إليه؛ لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية، فكأنه قال: إنها لتعليق ما امتنع من حيث إنه ممتنع، وهذا معنى تعليق امتناعه.

وكذا قوله: «بما امتنع»، وهذا معنى لطيف شجع السّكاكي على هذه العبارة، وغفل عنه المَهَرَةُ من متقني كتابه[5]. اهـ

فقال السَّيِّد[6]: محصول ذلك التوجيه وهذا الظن ما صَرَّحَ به أنها عنده لتعليق

---

(١) انظر المطول ١٦٦ بتغيير طفيف.

(٢) زيادة من الحاشية يلتئم بها المعنى.

(٣) بعد هذا في الأصل «فلم يقع» ثم «لكن لم يقع عدم المجيء» ووضع على «فلم يقع» علامة الشك فحذفتها لأن المعنى مستقيم بدونها ويبدو أنها زيدت بسبب انتقال نظر الناسخ.

(٤) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني، من أئمة العربية والبيان والمنطق، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) في صفر سنة ٧١٢هـ وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٣هـ، من مؤلفاته: المطول ـ في البلاغة، تهذيب المنطق، شرح العقائد النسفية وغيرها. انظر: الدرر الكامنة ٥/ ١١٩ بغية الوعاة ٣٩١ شذرات الذهب ٦/ ٣١٩ البدر الطالع ٢/ ٣٠٣

(٥) انظر المطول ١٦٦ بنصه.

(٦) في الأصل «السعد» والتصويب من الحاشية.

والسيد هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالسيد الشريف الجرجاني فيلسوف عالم بالعربية، ولد في تاكو (قرب إستراباذ) سنة ٧٤٠هـ ودرس في شيراز وتوفي بها سنة ٨١٦هـ، تصانيفه تقرب من الخمسين، منها: حاشية على المطول للتفتازاني، التعريفات، مقاليد العلوم، شرح السراجية وغيرها. انظر: الضوء اللامع ٥/ ٣٢٨ والبدر الطالع ١/ ٤٨٨ والفوائد البهية ١٢٥.

الإمتناع بالامتناع القطعي. لكنْ إنما يصح إنْ أُريد الربط جـزماً، أي: امتنع الجزاء لامتناع الشرط، لا التعليق الشرطـي؛ إذ مؤدَّاه: إن امتنع الشرط في الماضي امتنع الجـزاء فيـه، فلا يكون الامـتناع مقطوعـاً به. ولا يخـفى أن حمل التـعليق على الشرطية أنسب وأن مفـهوم (لو) التعليق بين جملتيها من حيث التـحقيق والوجود فرضاً، فـيلزمه [٢/ ب] القطعُ بامتناع الجزاء؛ لامتناع الشـرط. فالأَولى أن يقال: أراد السكاكي أنهـا لتعليق الممـتنع بالمتنع، فـتسـاهلَ أولاً في الشرط، وثانيـاً في الجزاء؛ اعتمـاداً على ظهور المعنى، فيكون التعليق في عبارته مـحمولاً على معناه المتبادر، و(لو) مفسَّرة بمعناها الحقيقي، مع الإشارة إلى ما يلزمه[١]. اهـ.

وزعم الشَّلُوبين[٢]، وتبعه ابن هِشام الخَضْراوي[٣]؛ أن (لو) لا تدل على امتناع أصلاً، ولو باللزوم. بل على التعليق في الماضي، كـما دلت(إنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدل ـ بإجماعٍ ـ على امتناع ولا ثبوت[٤].

قال ابن هِشام[٥]: وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريـات؛ إذْ فَهْمُ الامتناع منها

(١) انظر حاشية السيد على المطول ١٦٦، ١٦٧ ملخصاً.

(٢) أبو علي عمـر بن محمـد بن عبداللـه الأزدي، عالم بالنحو واللغـة، ولد وتوفي بإشبـيلية في الأندلس (٥٦٢-٦٤٥هـ) من كتبه: التوطئة، شرح المقدمة الجـزولية، تعليق على كتاب سيبويه، القوانين. انظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٣٢ وفيات الأعيان ٣/ ٤٥١ بغية الوعاة ٣٦٤ البلغة ١٦٢.

(٣) أبو عبـد الله محـمد بن يحـيى بن هشام الخـضراوي الأنصـاري الخزوجي ويقال له: (ابـن البرذعي)، أندلسي، من علماء العربية، توفي بتونس سنة ٦٤٦هـ من تصـانيفه: الإفصاح شرح الإيضاح، النخب، الاقتراح في تلخيص المفتاح. انظر التكملة لكتاب الصلة ٢/ ٦٦٠ بغية الوعاة ١١٥ البلغة ٢١٦

(٤) المغني ١/ ٢٥٦ بمعناه. وانظر الجنى الداني ٢٨٩ والهمع ٢/ ٦٥ والتصريح ٢/ ٢٥٧

(٥) جمال الدين أبو مـحمد عبدالله بن يوسف بن أحـمد بن هشام الأنصاري من أئمـة العربية، ولد وتوفي بمصر (٧٠٨-٧٦١هـ) مؤلفاته كثيرة ومشهورة.

انظر الدرر الكامنة ٢/ ٤١٥ الـنجوم الزاهرة ١٠/ ٣٣٦ بـغيـة الوعـاة ٢٩٣ حسـن المحاضـرة ١/ ٥٣٦ شذرات الذهب ٦/ ١٩١ البدر الطالع ١/ ٤٠٠

كالبديهي، فإن كل مَنْ سمع «لو فعل كـذا»؛ فهم منه عدم وقوع الفعل، من غير تردّد[1]. اهـ

وفيه نظر؛ لأن الذي كـالبديهي إنما هو فهم الامتناع في الجـملة، وهما قائلانِ به. وأما فهمه منها فليس كـالبديهي، فلذا قالا ـ كما في المَحَلِّي[2] ـ: إن استفادة امتناع الشرط والجزاء، أو الشرط فقط من خارج[3].

وإنما [الذي[4]] ينبغي به الردُّ عليهما؛ أنه لمّا كان فهم الامتناع يوجد بوجودها، وينعـدم بانعـدامهـا؛ دل ذلك على[5] أنه منهـا، ولو باللزوم، فـلا يُدَّعى أنه من غيرها، إلا بدليل واضح.

وظاهر قول ابن مالك[6]:

(لو) حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ[7]...

(١) انظر المغني ١/ ٢٥٦ بتغيير طفيف.

(٢) جلال الدين مـحمد بن أحمـد بن محمـد بن إبراهيم المحلي الشافعي، أصـولي، مفسـر، ولد بالقاهرة ٧٩١هـ وتوفي بها ٨٦٤هـ. من تصانيفـه: تفسير (أتمه السيوطي وسمي تفسـير الجلالين)، البدر الطالع في حل جمع الجوامع، الطب النبوي. انظر: الضوء اللامع ٧/ ٣٩ شذرات الذهب ٧/ ٣٠٣ الأعلام ٦/ ٢٣٠.

(٣) انظر شرح المحلي علـى متن جمع الجوامع للسـبكي ١/ ٣٥٤ بمعناه. ونصه: «وقـال الشلوبين هو لمجرد الربط للجواب بالشرط كـ(إنْ)، واستفادة ما ذكر من انتفائهما، أو انتفاء الشرط فقط من خارجٍ».

(٤) سقط من المتن واستدراك في الحاشية.

(٥) في الأصل «دلَّ على ذلك» والتصويب اهتديت إليه من رمز (ق) (خ) فوق الكلمتين.

(٦) جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، نزيل دمشق، ولد سنة ٦٠٠ أو ٦٠١هـ، إمام في العربية والشعر والقراءات، له مؤلفات عديدة، منها: الألفية، تسهيل الفوائد، الكافية الشافية، لامية الأفعال وغيرها.

انظر: فوات الوفيات ٣/ ٤٠٧ الوافي بالوفيات ٣/ ٣٥٩ طبقات الشافعية ٥/ ٢٨ البلغة ٢٠١ بغية الوعاة ٥٣ نفخ الطيب ٢/ ٢٢٢ شذرات الذهب ٥/ ٣٣٩

(٧) انظر متن الألفية ٥٩، وتمامه:

(لو) حرف شرط في مضي، ويقل إيلاؤه مستقبلاً، لكن قبل

ـ حيث لم يزد على ذلك ـ مُوَافَقَتُهما. لكنه خلاف ما صرح به في الكافية[1]، وشرحها[2]، والتسهيل[3].

وهذا الوجه غالب استعمالات (لو) نحو:

﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾[4] ﴿ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً﴾[5] ﴿فلو شاء لهداكم أجمعين﴾[6].

ويحتمله: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾[7] ويَحْتَمِلُ الوجهَ [٣/ أ] الثاني[8].

ولغلَبته[9] اقتصر الجمهورُ عليه في تفسيرها، فقالوا: (لو) حرف امتناع لامتناع[10]. يعني: امتناع الثاني؛ لامتناع الأول.

---

(١) انظر متن الكافية الشافية ٩١ حيث يقول ابن مالك:

(لو) شرط يقتضي امتناع ما يلي، وكون تلوِ تلوٍ لازما

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣١ حيث قال: «والعبارة الجيدة في (لو) أن يقال: حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه، وهذا معنى قولي:

لو حرف يقتضي امتناع ما يلي، وكون تلوتلو لازما

فقيام زيد من قولك: «لو قام زيد؛ لقام عمرو» مُعْلَمٌ بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزماً ثبوتُه لثبوت قيام من عمرو. وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرضَ لذلك، بل الأكثر كون الثاني والأول غير واقعين.»

(٣) انظر تسهيل الفوائد ٢٤٠ حيث يقول: «(لو) حرف شرط يقتضي امتناع مايليه، واستلزامه لتاليه.»

(٤) الأعراف: ١٧٦.

(٥) يونس: ٩٩.

(٦) الأنعام: ١٤٩.

(٧) النساء: ٨٢.

(٨) أي الوجه الثاني من أوجه الامتناعية. وسيأتي.

(٩) أي الوجه الأول.

(١٠) انظر: رصف المباني ٢٨٩ الجنى الداني ٢٨٧ المغني ١/ ٢٥٧ ابن عقيل ٢/ ٣٠٢ الهمع ٢/ ٦٤.

وهو ظاهر قول سيبويه[1]: (لو) [حرف[2]] لما كان سيقع لوقوع غيره[3].

فقوله: «سيقع» ظاهر في أنه لم يقع، فكأنه قال: لانتفاء ما كان يقع، يعني الجزاء.

وقد أوَّله ابنُ هشام بما لا صحةَ له[4].

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، لقبه سيبويه، إمام النحاة، ولد في شيراز وقدم البصرة، وتلمذ على الخليل وعيسى بن عمر ويونس والأخفش الأكبر، له (الكتاب) في النحو، توفي بالأهواز قبل المائتين على خلاف في سنة وفاته. انظر: السيرافي ٦٣ الفهرست ٧٦ تاريخ بغداد ١٢/ ١٩٥ نزهة الألبا ٦٠ إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ البداية والنهاية ١٠/ ١٧٦ البلغة ١٦٣ النجوم الزاهرة ٢/ ٩٩ بغية الوعاة ٣٦٦ شذرات الذهب ١/ ٢٥٢ الأعلام ٥/ ٢٥٢

(٢) كتب في الحاشية حفاظاً على الإطار.

(٣) انظر كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٤ بتغيير طفيف، ونصه: «وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره.»

(٤) يعني بتأويل ابن هشام قوله في المغنى ١/ ٢٥٩، ٢٦٠: «ولكن قد يقال: إن في عبارة سيبويه إشكالاً ونقصاً.

فأما الإشكال؛ فإن اللام من قوله: «لوقوع غيره» في الظاهر لام التعليل، وذلك فاسد؛ فإن عدم نفاد الكلمات ليس معلَّلاً بأن ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده، بل بأن صفاته ـ سبحانه لا نهاية لها.. » إلى أن قال: «والجواب أن تقدر اللام للتوقيت، مثلها في ﴿لا يجليها لوقتها إلا هو﴾ أي أن الثاني يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقص؛ فلأنها لا تدل على أنها دالة على امتناع شرطها، والجواب أنه مفهوم من قوله: «ما كان سيقع» فإنه دليل على أنه لم يقع.» اهـ.

واستدرك الدماميني في (تحفة الأريب ١٢٢/أ) على كلام ابن هشام، فقال: «ما قدره أولاً يقتضي أن المراد بما سيقع هو الجواب، وأن المراد بغيره هو الشرط، ألا تراه لما قدر اللام توقيتية بمعنى (عند) قال: أي أن الثاني ثبت عند ثبوت الأول. وما قاله ثانياً يقتضي أن ما كان سيقع هو الشرط. وبينهما تنافٍ.»اهـ

ورد الشمني على الدماميني في (المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام ١١٩/ب) فقال: «ليس ما قاله ثانياً يقتضي أن ما سيقع هو الشرط. بل يصح أن يراد به الجواب، كما قدره أولاً، وبيان ذلك: أن الضمير في قوله: «على أنه لم يقع» عائد إلى الشرط، والمعنى: أن امتناع الشرط مفهوم من قوله: «كان سيقع» الذي هو الجواب؛ لأن «كان سيقع» مفيد أنه مترقَّب، والمترقب لم يقع؛ وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع الشرط.» اهـ.

وعلى هذا فالظاهر أن وصف المصنف كلامَ ابن هشام بأنه «لاصحة له» محل نظر؛ فإنه أراد أن يحمل عبارة سيبويه على المعنى المشتهر عند الجمهور، وابن هشام حمل عبارته على المعنى الذي ذهب إليه=

ـ الوجه الثاني ـ

أن تفيد [أنَّ[1]] العِلْمَ بانتفاء التالي علّةٌ للعِلْمِ بانتفاء المقدَّم، من غير التفات إلى أن [2] علة انتفاء التالي في الخارج ما هي. نحو: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[3]، لكنهما لم تفسدا؛ فدل ذلك على أنْ ليس فيهما إلهٌ إلا الله.

والملازَمة في الآية عادية[4]، أُريدَ بفساد السماء والأرض خروجُهما عن نظامهما المشاهَد، مع قطع النظر عن الابتداء؛ لأنه قد عُهِدَ وأُلِفَ أنَّ تزاحم الحكام يفضي إلى فساد النظامِ، وجريان الأمور على غير وجهها، فهي من قبيل الاستدلال بالخطابة[5] والحجةُ فيها إقناعية[6]، كذا ذكر المولى سعد الدين في شرحَي[7] التلخيص[8]، وفي شرح العقائد النَّسَفِيّة[9].

= المحققون، وهي به أولى كما بين ذلك ابن هشام في تأويله لعبارة إمام النحاة، وهو تأويل وجيه، وإنما كانت عبارة سيبويه هي الجيدة؛ لأنها مستقيمة في كل موضع ولذلك قال عنها أبوحيان في (تذكرة النحاة ٤١): «وهي التي تطرد في جميع محاملها».

(١) سقط من المتن واستدرك في الحاشية.

(٢) كذا في الأصل وفي المطول ١٦٨، وأُرى أن العبارة مستقيمة بدون كلمة (أنّ).

(٣) الأنبياء: ٢٢.

(٤) يقصد أن لزوم الفساد عند التعدد أمر جرت به العادة.

(٥) يريد الخطابةَ عند المنطقتين، وهي عندهم: «صناعة علمية بسببها يمكن إقناع الجمهور بالأمر الذي يتوقع حصول التصديق به، بقدر الإمكان» انظر كتاب (المنطق) ـ لمحمد المظفر ٣٨٧

(٦) المراد بالاقتناع عند المنطقتين: «التصديق بالشي، مع الاعتقاد بعدم إمكان أن يكون له ما ينقض ذلك التصديق، أو مع الاعتقاد بإمكان ما ينقضه، إلا أن النفس تصير بسبب الطرق المقنعة أميلَ إلى التصديق من خلافه» انظر (المنطق) ـ محمد المظفر ٣٨٧

(٧) الشرحان هما (المطول) و(مختصر المعاني) شرح فيهما تلخيص المفتاح للقزويني.

(٨) انظر المطول ١٦٨ بمعناه و٤٣٦ ومختصر المعاني ١٨/٢ مختصراً.

(٩) انظر شرح العقائد النسفية ـ للسعد (ضمن مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية ١/ ٨٩) بمعناه. ونصه: «واعلم أن قول الله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ حجة إقناعية، والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطابيات، فإن العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحاكم، على ما أشير إليه بقوله: ﴿ولعلا بعضهم على بعض﴾»

[ثم[1]] قال فيه[2]: والإ فإن أُريدَ الفسادُ بالفعل؛ فمجرد التعدد لا يستلزمه؛ لجواز الاتفاق على هذا النظام، وإن أُريدَ إمكان الفساد، فلا دليل على انتفائه، بل النصوص شاهدة بِطَيِّ السموات ورفع هذا النظام، فيكون ممكناً لا محالة[3]. اهـ

وقَد شنّع عليه بعضُهم[4] قائلاً: إن هذا يستلزم أن يُعَلِّمَ اللهُ رسولَه ما لا يتم الاستدلال [به[5]] على المشركين؛ فيلزم أحد أمرين محذورين: إما الجهل، أو السَّفَه. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً[6].

وقد تصدّى تلميذ السعدِ العلاّمةُ [٣/ ب] علاءُ الدين البُخَارِيّ[7] إلى هذا التشنيع بأنّ من الناس الفطنَ الذكي، ومنهم الجاهلي الغبي الذي لا يدرك البراهين

(١) زيادة يتضح بها المراد، ليس منها بدّ

(٢) أي في شرح العقائد النسفية.

(٣) انظر شرح العقائد النسفية (ضمن مجموعة الحواشي البهية ١/ ٨٩) بتغيير طفيف.

(٤) ذكر الكمال بن أبي شريف في (المسامرة بشرح المسايرة ٤٩) أنه الشيخ عبد اللطيف بن محمد الكرماني. وكذلك ذكر حاجي خليفة (١١٤٧) أن للشيخ المذكور رسالة في برهان التمانع، لم يفرق فيها بين الملازمة العادية والملازمة العقلية، وخطّأ السعدَ فيما ذكره في شرح النسفية.

(٥) سقط من المتن واستدرك في الحاشية.

(٦) انظر حاشية الشيخ زين الدين بن قاسم على المسامرة لابن أبي شريف ٤٩ بمعناه، ونصه أن الكرماني قال: «. . . ومَنْ جوّز على الله تعالى هذا فقد نسبه إلى الجهل أو السفه؛ لأنه تعالى إن لم يَعْلم بفساد هذا الدليل فهو جاهل، وإن علم بفساده ومع ذلك علّمه رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ ليحاجّ به من خالفه في التوحيد وتمسّك بالشرك؛ فهذا منه سفه، ومَنْ وصف الله ـ تعالى ـ بالجهل والسفه؛ كفر من ساعته».

(٧) أبو عبدالله محمد بن محمد بن محمد بن محمد العلاء البخاري العجمي الحنفي، ولد سنة ٧٧٩هـ، أخذ عن السعد التفتازاني وغيره، وارتحل كثيراً في طلب العلم واشتهر في غير بلد، وتقدم في الفقه والعربية والمنطق والبلاغة وغيرها، توفي بدمشق سنة ٨٤١هـ له رسالة في الرد على ابن عربي اسمها: (فاضحة الملحدين وناصحة الموحدين) انظر: الضوء اللامع ٩/ ٢٩١ بغية الوعاة ٣٥٣ شذرات الذهب ٧/ ٢٤١ الأعلام ٧/ ٢٧٦.

العقليـة، فيخـاطَبُ بالأمور المبنية عـلى أمور عادية؛ لإلفـه إياها، فيحـسب أنها عقلية. فالقول باشتمال القرآن على ما ينفع الفريقين قول سديد، ليس عنه محيد، ولا يجب أن يكون الإرشـاد لكل واحد على وتيـرة واحدة. نَقَلَهُ الكمـالُ بن أبي شريف[1] في حواشية على شرح النسفية[2]. ونقل عن شيخه ابنِ الهُمَام[3] كلاماً آخر، ذكره في شرح المُسَايَرَة[4]، وهو أن الملازمة فيها عادية، لكنها قطعية الصدق بجريان العـادة بوجود التمـانع والتغالب عند تعـدد الحكام، وذلك مما يفضي إلى فساد المملكة عادة.

فهـذا من العلوم العاديـة التي لا يقدح فـيها التـجويز العـقلي، دون نظر إلى

(١) أبو المعالي كما الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن أبي شريف المقدسي، ابن الأمير ناصر الدين، فقيه أصولي، ولد ببيت المقـدس سنة ٨٢٢هـ وتوفي بها سنة ٩٠٦هـ ودرس بها وبمصر من تصـانيفه: الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع، المسامرة بشرح المسايرة. انظر: شذرات الذهب ٨/ ٢٩ الفوائد البهية ٢٣٤ الأعلام ٧/ ٢٨١

(٢) اسم تلك الحواشي (الفـرائد في حل شرح العـقائد) ذكرها حـاجي خليفة(١١٤٨) والبـغدادي في هدية العارفين ٢/ ٢٢٢ والزركلي٧/ ٢٨١ ومنها نسخة في مكتبـة الملك عبدالعزيز بجدة برقم ٢٣٣/ ١ (ضمن مجموع) وقـد تبين لي أخيراً أن في جامعة الملك سـعود نسخة من تلك الحواشي لم يتـيسر لي الوقوف عليها. لكن رد البخاري هذا موجود في المسامـرة بشرح المسايرة لابن أبي شريف نفسه ٤٩ - ٥٧بنصه، وفي حـاشيـة العطار على شـرح المحلي لمتن جـمع الجوامع ١/ ٤٥٣، وفي شـرح المرشـد المعين على الضروري من علوم الدين ـ لابن كيران ١٣٠/أ.

(٣) كمال الدين مـحمد بن عبدالواحـد بن عبد الحميـد بن مسعود السيواسـي ثم الإسكندري، معروف بابن الهمـام، من علماء الحنفية، عـالم بالعقائد والتـفسير والفـرائض والفقه والحسـاب واللغة والمنطق، ولد بالإسكندرية سنة ٧٩٠هـ وتنقل كـثيـراً، ومات بالقـاهرة سنة ٨٦١هـ. من مؤلفـاته: فتح القـدير (في الفقه)، التحرير (في الأصول)، المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة.
انظر: الضوء اللامع ٨/ ١٢٧ بغية الوعاة ٧٠ حسن المحاضرة ١/ ٤٧٤.
شذرات الذهب ٧/ ٢٩٨ الفوائد البهية ١٨٠ الأعلام ٧/ ١٣٤.

(٤) (المسايرة في العقائد المنجيـة في الآخرة) كتاب في العقائد على الطريقة الكلاميـة ـ لابن الهمام. وشرحه هو (المسامرة بشرح المسايرة) ـ للكمال بن أبي شريف.

العادة، كما لا يقدح في العلم بأن الجبلَ الذي رأيناه فيما مضى؛ لم ينقلب الآن ذَهَباً، فلزوم الفساد للتعدد مقطوعٌ به نظراً إلى العادة، وإن كان يجوز عقلاً وقوع الاتفاق، مع قطع النظر عن العادة[1]. اهـ

وعقلية إن أُريدَ بفسادهما عدمُ تكوّنهما، لما يؤدي إليه[2] التعدد من رجوع الأثَر الواحد أثرين، مع الاتفاق، ومن عجزهما مع الاختلاف. والإله يجب عموم قدرته وإرادته لجميع الممكنات.

وعليه جرى السَّنُوسِي[3] في (شرح الكبرى[4]) و(المختصر[5]) و(القصير[6])، خلافاً للسعد في نفيه أن تكون الملازمة فيها قطعية.

(١) انظر المسامرة بشرح المسايرة ٤٥ ـ ٤٨ ملخصاً هنا.

(٢) في الأصل «إلى» والتصويب من الحاشية.

(٣) أبوعبد الله محمد يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، عالم تلمسان في عصره، ولد سنة ٨٣٢هـ وتوفي سنة ٨٩٥هـ، مؤلفاته كثيرة منها: عقيدة أهل التوحيد تسمى العقيدة الكبرى)، أم البراهين (تسمى العقيدة الصغرى)، مختصر في علم المنطق.
انظر: كشف الظنون ١٧٠ تعريف الخلف ١/ ١٧٩ الأعلام ٨/ ٢٩

(٤) انظر شرح السنوسية الكبرى ٢٦٩-٢٧٢ فقد فصّل الأمر فيه تفصيلاً عقلياً طويلاً، ومن أعلقِ ما قاله بالقضية: «نعم، آيُ القرآن مرشدة إلى وجه الاستدلال العقلي على الوحدانية كقوله: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ وقال تعالى: ﴿إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض﴾ الآية الأولى كاشفة لوجه الاستدلال على إبطال إلهين عامّي القدرة والإرادة والعلم وسائر الصفات؛ لما يفضي إليه من الفساد والتمانع المانع من وقوع الممكنات...».

(٥) لم أعثر على ذلك المختصر، لكنني عثرت على شرح ذلك المختصر للمؤلف نفسه، فانظر شرح السنوسي على مختصره في المنطق ٤٩/ب حيث يقول: «.. ولهذا كانت الشرطية في قوله تبارك وتعالى: ﴿لو كان فيهما آلة إلا الله لفسدتا﴾ قطعية الصدق؛ لأن الذي دلت عليه من لزوم الفساد في السموات والأرضين عند تعدد الإله حق، وقول صدق...»

(٦) لم أعثر على هذا الكتاب، لكن المصنف (ابن كيران) نقل في كتابه شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين ١٣٠/ أ كلام السنوسي حول الآية في شرحه لقصيره، قال ابن كيران: «...وبه تكون في الآية صحة برهانية، قال في (شرح القصير): «وتفسير الفساد في الآية بالعدم البتة هو الحق، لتكون=

هذا تحرير الكلام في هذا المقام. وهذا الوجه أقل استعمالاً من الوجه الأول، ومنه: ﴿لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها﴾[1] ﴿أن لو كانوا [٤/أ] يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين﴾[2] ﴿لو كان خيراً ما سبقونا إليه﴾[3] وكذا: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾[4]، على الأظهر.

ووَهِمَ ابنُ الحاجِب[5]؛ فتوهَّمَ أنّ (لو) الامتناعية أبداً على هذا الوجه، فقال في أماليه: ظاهر كلامهم ـ يعني في قولهم: (لو) حرف امتناع لامتناع ـ أن الجواب ممتنع لامتناع الشرط؛ لأنهم يذكرونها مع (لولا) فيقولون: (لولا) حرف امتناع لوجود.

والممتنع مع (لولا) هو الثاني قطعاً؛ فكذا يكون قولهم في (لو). وغيرُ هذا القول أَوْلى؛ لأن الأول سبب، والثاني مسبَّب، والمسبَّب قد يكون أعمَّ من السبب؛ لجواز أن يكون للشيء أسباب مختلفة، كالنار والشمس للإحراق[6]،

= دليلاً برهانياً ـ كما فهمه الأكثرون ـ ومن فسره بالتمانع الذي يكون بين الحكام عادة فالآية عنده دليل خطابي، والملازمة فيها عادية، لا عقلية اهـ» قال ابن كيران: وأشار (أي السنوسي) إلى تضعيف ما ذكره المولى في شرح النسفية من أن الآية حجة إقناعية.».

(١) الأنبياء: ٩٩.

(٢) سبأ: ١٤.

(٣) الأحقاف: ١١.

(٤) النساء: ٨٢.

(٥) أبوعمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب، فقيه مالكي، عالم بالعربية، من أصل كردي، ولد في مصر سنة ٥٧٠هـ في (إسنا)، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦هـ، من تصانيفه: الكافية (في النحو)، الشافية (في الصرف)، مختصر الفقه، المقصد الجليل (في العروض)، الأمالي النحوية، الإيضاح في شرح المفصّل.

انظر: وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ الطالع السعيد ٣٥٢ البداية والنهاية ١٣/ ١٧٦ البلغة ١٤٣ النجوم الزاهرة ٦/ ٣٦٠ بغية الوعاة ٣٢٣ حسن المحاضرة ١/ ٤٥٦ شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ الأعلام ٤/ ٣٧٤.

(٦) كذا في الأصل. وفي شرح الرضي للكافية ٢/ ٣٩٠ «كالإشراق الحاصل من النار والشمس» وفي المطول «للإشراق» ١٦٧ وهو أقرب من «الإحراق» لكني أبقيته لإمكان صحته ولو على وجه بعيد. وليس هذا المثال في الأمالي ولا الإيضاح.

فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبَّب، بخلاف انتفاء المسبَّب، فإنه يوجب انتفاء السبب. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[1] إنما سيق ليُستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة، دون العكس؛ إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد؛ لجواز أن يفعله الواحد بسبب آخر. فالحق أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني[2]. اهـ.

واستحسنَ المتأخرون كلامَ ابن الحاجب، حتى كادوا يُجْمعون عليه، وعبّروا في توجيهه بالملزوم واللازم، مكان السبب والمسبَّب، ارتضاءً لقول الرَّضِي[3]: إن دليله ـ يعني ابن الحاجب ـ باطل، ودعواه حق.

أما الأول؛ فلأن الشرط عندهم أعم من أن يكون سبباً نحو: «لو كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود مضيء»، أو شرطاً نحو: «لو كان لي مال؛ لحججت[4]» أو غيرهما نحو: «لو كان النهار موجوداً؛ كانت الشمس طالعة».

وأما الثاني؛ فلأن [٤/ب] الشرط ملزوم [و][5] الجزاء لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، دون العكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم، ولذا قالوا في

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) انظر الأمالي النحوية ٣٢٣ وما بعدها، بمعناه، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/ ٢٤١، ٢٤٢، وما سامة المصنف بما في الإيضاح أشبه، وهو في المغنى ١/ ٢٦٢ والهمع ٢/ ٤٦ معزواً إلى الأمالي، وانظر شرح الكافية ـ للرضي ٢/ ٣٩٠، وراجع المطول ١٦٧

(٣) رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، من أهل إستراباذ، (من أعمال طبرستان)، عالم بالعربية، اشتهر بكتابيه: شرح الكافية لابن الحاجب في النحو، وشرح الشافية لابن الحاجب في الصرف، توفي سنة ٦٨٤هـ أو ٦٨٦هـ. انظر: بغية الوعاة ٢٤٨ شذرات الذهب ٥/ ٣٩٥ كشف الظنون ١٠٢٠، ١٣٧٠ الأعلام ٦/ ٣١٧ معجم المؤلفين ٩/ ١٨٣.

(٤) في الأصل«لحجت» والتصويب من الحاشية.

(٥) سقط من المتن واستدرك في الحاشية.

القياس الاستثنائي[1]: إن استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدَّم، دون العكس، فإن قلتَ: «لو كان هذا إنساناً؛ لكان حيواناً. لكنه ليس بحيوان»؛ ينتج: «ليس بإنسان.» ولو قلت: «لكنه ليس بإنسان» لم ينتج: «ليس بحيوان»[2] اهـ.

ومثلة لابن الخَبَّاز[3] في (شرح الدُّرَّة)[4]، فإنه قال في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾[5]: يقول النحويون: لم نَشَأْ؛ فلم نرفعه. والصواب: لم نرفعه؛ فلم نشأ؛ لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم من وجود المشيئةِ وجودُ الرفع، ومن نفي الرفع؛ نفي المشيئة[6]. اهـ

(١) القياس الاستثنائي عند المنطقيين: هو القياس المصرح في مقدماته بالنتيجة، أو بنقيضها، نحو (١) إن كان محمد عالماً؛ فواجب احترامه، (٢) لكنه عالم (٣) إذن محمد واجب احترامه. فالنتيجة رقم (٣) مذكورة بعينها في المقدمة ـ كما ترى ـ انظر (المنطق) ـ لمحمد المظفر ٢٢٢.

(٢) انظر شرح الكافية ـ للرضي ٢/ ٣٩٠ بمعناه، وراجع المطول ١٦٧ ومختصر المعاني ٢/ ١٧ ـ للتفتازاني.

(٣) أبوعبدالله شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي، النحوي الضرير، له تصانيف منها: شرح ألفية ابن معطٍ، وله شعر، توفي نحو سنة ٦٣٩هـ. انظر: نكت الهميان ٩٦ البلغة ٥٥ شذرات الذهب ٥/ ٢٠٢ الأعلام ١/ ١١٤.

(٤) في الأصل «شرح الروضة» وفي المغني ١/ ٢٦٣ «شرح الدرة» والمصنف نقل عن المغني بالنص، وكلام ابن الخباز هذا موجود في «شرح الدرة» فالظاهر أن «الروضة» خطأ من الناسخ، ولم أعثر على من ذكر أن لابن الخباز كتاباً اسمه «شرح الروضة».

وشرح الدرة اسمه: «الغرة المخفية شرح الدرة الألفية» شَرَحَ فيه ابن الخباز ألفية ابن معطٍ.

(٥) الأعراف: ١٧٦

(٦) انظر الغرة المخفية شرح الدرة الألفية ٩٣/ب بتغيير طفيف، ونصه في الغرة: «أما (لو) فذات وجهين: أحدهما: امتناع الشيء لامتناع غيره، كقوله تعالى: ﴿ولو شئنا لرفعناه بها﴾، ويقول النحويون: إن التقدير: لم نشأ؛ فلم نرفعه. والصواب أن يكون التقدير: لم نرفعه؛ فلم نشأ؛ لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم، فلزم من وجود المشيئة وجود الرفع، ومن نفي الرفع نفي المشيئة.» اهـ وقد أجاب ابن هشام عن ذلك في المغنى ١/ ٢٦٤ فقال: «والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع، لا مطلق المشيئة، وهي مساوية للرفع، أي: متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية؛ لزم من نفي كل منهما الآخر».

وكل ذلك وهم ـ كما نَبَّهَ عليه السعدُ في شرحَي التلخيص ـ إذ ليس معنى قولهم: (لو) لامتناع الجواب؛ لامتناع الشرط، أنه يُسْتدل بامتناع الشرط على امتناع الجواب، حتى يَرِدَ عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المَسبَّب أو اللازم. وإنما معناه أن انتفاء الجزاء في الخارج؛ إنما كان لانتفاء الشرط، من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي. فمعنى «لو شاء الله لهداكم» أن سبب انتفاء الهداية في الخارج، إنما هو انتفاء المشيئة، ألا ترى إلى قولهم: (لولا) [لا[1]] متناع الجزاء لوجود الشرط، نحو: «لولا عليّ لهلك عمر»، معناه أن وجود عليّ سبب لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك[2].

قال[3]: ويدل لما ذكرنا قول أبي العلاء المعري[4]:

[١] [٥/أ] ولو دامتِ الدَّوْلاتُ كانوا كغيرهم

رَعَايا، ولكنْ ما لهنَّ دَوَامُ[5]

(١) سقط من المتن واستدرك في الحاشية.

(٢) انظر المطول ١٦٧ بمعناه ومختصر المعاني ٢/ ١٧، ١٨ بمعناه.

(٣) أي السعد.

(٤) ديوانه (سقط الزند) ١٠٩، والبيت في المطول ١٦٧ ومختصر المعاني ٢/ ١٨ وعقود الجمان للسيوطي بشرح العمريّ ١/ ١٣١ ومواهب الفتاح للمغربي (انظر شروح التلخيص ٢/ ٧٣)

وأبو العلاء المعرى هو أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي المعري، فيلسوف شاعر، ولد في (معرة النعمان) سنة ٣٦٣هـ ومات بها سنة ٤٤٩هـ، كان أعمى، قال الشعر وهو صغير، له ثلاثة دواوين شعرية، ومن مؤلفاته: الأيك والغصون، تاج الحرة، عبث الوليد، رسالة الغفران.

انظر: تاريخ بغداد ٤/ ٢٤٠ نزهة الألبا ٣٥٣ معجم الأدباء ١/ ١٦٢ إنباه الرواة ١/ ٤٦ وفيات الأعيان ١/ ١١٣ الوافي بالوفيات ٧/ ٩٤ البداية والنهاية ١٢/ ٧٢ لسان الميزان ١/ ٢٠٣ بغية الوعاة ١٣٦ شذرات الذهب ٣/ ٢٨٠ الأعلام ١/ ١٥٠

(٥) البحر: البيت من بحر الطويل.

اللغة: «الدولات» أي: أهل الدولات من الملوك السابقين. «رعايا» مرعيين للممدوح داخلين تحت سلطانه ورعايته. والمعنى: لو دام الدولات من الملوك الماضين؛ لكانوا رعايا للممدوح كغيرهم من الناس؛ لأهليته=

ألا ترى أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئاً، بناء على ما تقرر في المنطق[١].

وقول الحماسي[٢]:

[٢] فلو طار ذو حافرٍ قبلها لطارتْ. ولكنّه لم يَطِرْ[٣]

أي: عدم طيران[٤] تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها، فليُتأمَّل[٥].

قال[٦]: وأما أرباب المعقول[٧] فقد جعلوا كلاً من (إنْ) و(لو) ونحوهما أداة

= لذلك. الإعراب: «كغيرهم» الكاف اسم بمعنى «مثل» في محل نصيب خبر كان. «رعايا» عطف بيان للكاف. ويجوز كون «رعايا» خبراً لكان و«كغيرهم» حال مقدمة. الشاهد: ينقل المصنف عن السعد استشهاده بالبيت على ما قرره من أن معنى (لو) الدلالة على أن انتفاء الجزاء في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الشرط، وليس معناها الاستدلال بامتناع الشرط على امتناع الجزاء ـ كما زعم ابن الحاجب ـ حيث لو كانت لذلك المعنى لما استقام البيت؛ لما فيه من استثناء نقيض المقدم، وهو لا ينتج شيئاً؛ لجواز أن يكون اللازم أعم. إذن فليس الغرض الاستدلال على نفي كونهم رعايا له، وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج، ولهذا صح استثناء نقيض المقدم.

(١) انظر المنطق ـ محمد المظفر ٢٦٧، ٢٦٨

(٢) البيت لأبيّ بن سُلْميّ بن ربيعة بن زبان، من بني ضبة، شاعر جاهلي، انظر حماسة أبي تمام ١/ ٢٨٧. وهو في جواهر الأدب للإربلي ٣٢٩، والمطول ١٦٨ ومختصر المعاني ٢/ ١٨ وعقود الجمان بشرح العمري ١/ ١٣١ ومواهب الفتاح للمغربي (انظر شروح التلخيص ٢/ ٧٣).

(٣) البحر: البيت من بحر المتقارب.

الإعراب: «ولكنه» الواو للاستئناف.

الشاهد: ينقل المصنف عن السعد استشهاده بهذا البيت على أن مدلول (لو) هو ما قرره من أن معناها أن انتفاء الجزاء سببه انتفاء الشرط لا أن معناها الاستدلال بامتناع الشرط على امتناع الجزاء، حيث لو كانت للاستدلال؛ لما صح البيت لما فيه من استثناء نقيض المقدم، وهو لا ينتج شيئاً ـ كما قرر أهل المنطق ـ وبيان ذلك: أن عدم طيران تلك الفرس معلوم لا يحتاج إلى استدلال، وإنما الغرض من الاستثناء بيان سبب عدم طيرانها وهو عدم طيران ذي حافر قبلها.

(٤) في الأصل «طريان» والتصويب من الحاشية.

(٥) انظر المطول ١٦٧، ١٦٨ بتغيير طفيف، ومختصر المعاني ٢/ ١٨.

(٦) أي السعد، فما زال الكلام له.

(٧) بين السطور «المراد بأرباب المعقول: المنطقيون».

للتلازم، دالة على لزوم الجزاء للشرط، من غير قصد إلى القطع بانتفائهما، ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدَّم[1]، نحو: «لو كانت الشمس طالعة؛ فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة»، فيستعملونها للدلالة على أن العلم بانتفاء التالي يوجب العلم بانتفاء الأول، ضرورةَ انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير التفات إلى أن[2] علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي، لأنهم إنما يستعملونها في القياسات؛ لاكتساب العلوم[3] والتصديقات[4].

وإذا تصفّحنا؛ وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر. لكن قد تستعمل على طريقتهم[5]، كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[6] لظهور أن الغرضَ منه التصديق بنفي تعدد الآلهة، لأبياتُ انتفاء سبب الفساد، فعُلِمَ أن اعتراض الشيخ[7] وأشياعه إنما هو على ما فهموه من كلام القوم، وقد غلطوا غلطاً صريحاً،

وكم من عائب قولاً صحيحاً[8]

هذا حاصل كلامه[9]، وهو حسن، غير أنه يوهم ـ كما قال السيّد ـ أن الآية

(١) انظر المنطق ـ محمد المظفر ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) كذا في الأصل وفي المطول ١٦٨، ولعل العبارة مستقيمة بدون كلمة (أنّ) هنا.

(٣) العلم عند المنطقيين «هو حضور صورة الشيء عند العقل» انظر المنطق للمظفر ١٤.

(٤) التصديق عند المنطقيين «هو ترجيح أحد طرفي الخبر، وهما الوقوع وعدم الوقع» انظر: المنطق ـ المظفر١٧.

(٥) بين السطور: «أي طريقة المناطقة».

(٦) الأنبياء: ٢٢.

(٧) بين السطور: «أي ابن الحاجب».

(٨) هذا صدر بيت من الوافر، لأبي الطيب المتنبي، وعجزه قوله:

وآفته من الفهم السقيم

انظر ديوانه ١/ ٢٧٤

(٩) انظر المطول ١٦٨ بتغيير طفيف.

واردةٌ على أوضاع المنطقيين، دون قاعدة اللغة، وفيه بُعْدٌ جداً[١].

قال[٢]: والحق أيضاً أنه من المعاني المعتبرة لأهل [٥/ ب] اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفاً، فإنهم قد يقصدون الاستدلال[٣] في الأمور العرفية، كما يقال لك: هل زيد في البلد؟ فتقول: لا؛ إذ لو كان فيها؛ لحضر مجلسنا. فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد.

ويسمِّي علماءُ البيان مثله بالطريقة البرهانية[٤]. لكنه[٥] أقل استعمالاً من الأول، كالمعنى الثالث[٦]. اهـ.

ويسمىَّ أيضاً بالمذهب الكلامي[٧]، ومن ألطفه قول الشاعر[٨] ـ مع زيادة حسن

---

(١) انظر حاشية السيد على المطول بتغيير طفيف. وقد ردّ صاحب (الأطول) ١٨٦ هذا الإيراد الذي أورده السيد على كلام السعد، فقال ما معناه أن السعد يعني أن الآية واردة على استعمال عربي صار قاعدةً لأرباب المعقول، لأن القرآن نزل على قاعدتهم حتى يرد اعتراض السيد بأن فيه بعدًا؛ لأن القرآن لم ينزل على أوضاع أرباب المعقول، قال: ونحن نقول: كيف يتصور هذا ولم تكن المعقولات حين نزول القرآن مدونة بالعربي.

(٢) أي السيد.

(٣) في الأصل «قد يتصدون للاستدلال» وأثبتّ ما في حاشية السيد ١٦٨ لأن المصنف ينقل عنه، ولأنه أنسب، والظاهر أن ما في الأصل محرف.

(٤) الطريقة البرهانية: هي التي تعتمد على البرهان المبني على المشهورات الصادقة، التي يكتفي بها في الخطابيات، دون القطعيات المعتبرة في البرهانيات المبنية على المقدمات اليقينية. انظر: المطول ٤٣٥، ٤٣٦ ومعجم البلاغة العربية ـ د. بدوي طبانة ١/ ٢٨٤، ٢٨٥ والمنطق ـ محمد المظفر ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠١.

(٥) بين السطور: «أي المعنى الثاني».

(٦) انظر حاشية السيد على المطول ١٦٨ بتغيير طفيف، وتمام عبارته: «. . .كالمعنى الثالث الذي سنذكره في: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه.» يقصد الوجه الثالث من أوجه (لو) الامتناعية الآتي قريباً.

(٧) المذهب الكلامي: من أنواع البديع المعنوي. وهو أن يورد المتكلم حجة لما يدعيه على طريقة أهل الكلام، كقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ أي: فلم تفسدا؛ فليس فيها آلهة إلا الله. انظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح ـ الصعيدي ٤/ ٥٠، ٥١ والمطول ٤٣٥ والأطول ٢/ ٢٠٩.

(٨) بين السطور «هو ابن أبي. . .(كتابة غير واضحة)».

التعليل[1]ـ:

[٣] لو لم يكن أُقْحَوَاناً ثَغْرُ مَبْسَمِها ما كان يزداد طِيباً ساعةَ السَّحَرِ[2]

وكذا قول بعض نجباء الأصحاب[3]:

[٤] فلو لم يكن ريقُهُ من حُمَيَّا لما كانَ في مقلتَيْهِ انكسارْ

وما كان لم يبدُ إلا يميسُ وما كان في وجنتيه احمرارْ[4]

(١) حسن التعليل: ضرب من البديع المعنوي: وهو أن يُدَّعى لوصف علةٌ مناسبة للغرض، باعتبار لطيف، غير علته الحقيقية. انظر: الأطول ٢/ ٢١٠ وبغية الإيضاح ـ الصعيدي ٤/ ٥٢ ومعجم البلاغة العربية ـ د. طبانة ١/ ٢٠٣

(٢) البحر: البيت من بحر البسيط.

اللغة: «أقحواناً» الأقحوان: نبت طيب الرائحة له زهر أبيض كأنه ثغر جارية حدثة السن. «مبسَمها»: مصدر ميمي بمعني التبسم.

الإعراب: «طيباً»: تمييز منصوب

الشاهد: في البيت شاهدان بلاغيان، أحدهما للمذهب الكلامي، والآخر لحسن التعليل. حيث استعمل الشاعر (لو) على طريقة أهل البيان في أسلوب المذهب الكلامي بأن ادعى أن ثغر الموصوفة أقحوان ثم أورد لذلك حجة كلامية وبيانه: أن ثغر الموصوفة طيب حتى في ساعة السحر التي تتغير فيها الأفواه، إذن فثغرها من أقحوان، وليس ككل ثغر. أما حسن التعليل فإن الشاعر ادعى لطيب ثغرها حتى في السحر علة لطيفة غير حقيقية تناسب غرض الغزل وهي أن ثغرها من أقحوان طيب.

(٣) بين السطور: «المراد ببعض النجباء الشيخ حمدون بن الحاج.» وقد سبقت ترجمته في قسم الدراسة.

(٤) البحر: البيتان من بحر المتقارب.

اللغة: «حميا» خمر، أراد أن ريقه ممزوج بالخمر. «انكسار»: فتور «يميس»: يتبختر. «وجنتيه»: الوجنة ما ارتفع من الخدين للشدق والمحجر.

الإعراب: «يميس»: جملة حالية من الضمير المستتر في «لم يبد».

الشاهد: استشهد المؤلف بالبيتين على ما استشهد بسابقهما عليه من المذهب الكلامي، وحسن التعليل. أما المذهب الكلامي فإن الشاعر أورد لما ادعاه من امتزاج ريق الموصوف بالخمر حجة كلامية هي الأغراض المذكورة، وبيانه: أن ما يعتري المرء من فتور المقلتين والتبختر في المشي وتورّد الوجنات يكون عند معاقرته للخمر، والموصوف قد قامت به الصفات المذكورة؛ إذن فريقه ممتزج بخمر يُحدث فيه ما=

ومنه قول الآخر[1]:

نفسي فداك وعدتني بزيارة ... فظللْتُ أرقبها إلى الإمساء

حتى رأيتُ شبيهَ وجهك طالعاً ... لم تنتقصْهُ غضاضةُ استحياءِ

فعلمتُ أنك قد منعتَ وأنهُ ... لو رَاْءَ[2] وجهَكَ لم يَلُحْ بسماءِ[3]

وحقيقتها في هذين الوجهين[4] تعليق جزاء ممتنع على شرط ممتنع في الماضي[5].

= ذُكر. وأما حسن التعليل؛ فإن الشاعر ادعى للنعوت المذكورة في الموصوف علة لطيفة غير حقيقية، مناسبة لغرض الغزل، وهي أن ريقه ممتزج بخمر يسكره، ويحُدث فيه الأعراض المذكورة.

(١) بين السطور: «هو أبو زيد عمر بن أبي سفيان» ولم أعثر له على ترجمة.

(٢) في الأصل «رءا» والتصويب من الحاشية.

(٣) البحر: الأبيات من بحر الكامل.

اللغة: «شبيه وجهك»: أراد به القمر. «راء»: لغة في (رأى)، حدث فيها قلب مكاني، مثل: ناى وناءَ.

الإعراب: لم تنتقصه . . : الجملة حال ثانية من «شبيه وجهك»

الشاهد: استشهد المصنف بهذه الأبيات ـ أيضاً ـ على المذهب الكلامي، وحسن التعليل، حيث استعمل الشاعر (لو) في هذين الضربين البلاغيين. أما وجه الاستشهاد على المذهب الكلامي؛ فإن الشاعر أورد حجة كلامية لما ادعاه من أن صاحبه المحبوب إنما هو قمر وهي أنه لا يطلع حينما يطلع قمر السماء، وبيان ذلك: أن القمر طلع تاماً، ولا يمكن أن يطلع قمران في آن، إذن فالصاحب لن يأتي. وأما وجه الاستشهاد على حسن التعليل؛ فإن الشاعر ادعى لعدم حضور صاحبه زائراً علةً لطيفة مناسبة لمقام الغزل، غير العلة الحقيقية، وهي طلوع القمر المعروف، ولا يمكن أن يطلع قمران في ليلةٍ (صاحبه، وقمر السماء).

(٤) يعني الوجهين الأول والثاني من أوجه (لو) الامتناعية.

(٥) والخلاصة في إفادة (لو) الامتناع، وكيفية إفادتها إياه؛ أن النحاة اختلفوا في ذلك على أقوال ثلاثة:

الأول: أنها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين ـ وتبعه الخضراوي ـ وهو مردود بشواهد مختلفة منها قوله تعالى: ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها. ولكن حق القول مني لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين﴾

أي: ولكن لم أشأ ذلك؛ فحق القول مني.

الثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهو القول المشهور عند المعربين، ونص عليه جماعة من النحويين، ويبطله عدة شواهد، منها قوله تعالى: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام=

الوجه الثالث

أن تفيد استمرار وجود مضمون الجزاء، على تقدير وجود مضمون الشرط، وعلى تقدير عدمه بالأَولى، وذلك إذا رُبط ذلك الجزاء بأبعد النقيضين عنه[1]، فيكون وجوده مع النقيض المناسب أحرى[2].

وهذا الوجه على ثلاثة إضرب:

أحدها: أن يكون المذكور في الشرط أولى باستلزام الجزاء من نقيضه، من حيث هو [٦/أ] مُبَيَّنٌ بسبب أحرى من النقيض، وإن كان النقيض أولى منه؛ من حيث إن المذكور نقيضٌ غير مناسب، كقولك فيمن عُرض عليكَ نكاحُها: «لو لم تكن أختي من الرضاع، ما حلتْ لي للنّسب»، رتبتَ عدمَ حلها على انتفاء أُخُوَّةِ الرضاع، المبيَّن بأخوّة النسب، وكل منهما يستلزم الحرمةَ، لكنّ حرمة الرضاع دون حرمة النسب، والمعنى أنها لا تحل لي أصلاً؛ لأن بها وصفَين، لو انفرد كل منهما؛ حَرُمَتْ.

الثاني: أن يكون ترتُّبُهُ على المذكور في الشرط ونقيضه سواء، من حيث إن

= والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله﴾؛ إذ يلزم على هذا القول نفاد كلمات الله مع عدم كون ما في الأرض من شجرة أقلاماً تكتب الكلمات، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة، وكونِ السبعة الأبحر مملؤة مداداً، وهي تمد ذلك البحر.

الثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته، ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة؛ كان النهار موجوداً» ؛ لزم انتفاؤه. وإن كان أعم من الشرط، كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة؛ كان الضوء موجوداً»؛ فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا هو قول المحققين، وهو الحريّ بالقبول؛ لأن الأدلة تعضده.

انظر: المعني ١/ ٢٥٦-٢٥٨ والأشموني ٤/ ٣٦ والتصريح ٢/ ٢٥٧.

(١) بين السطور: «أي عن الجزاء».

(٢) راجع أمالي ابن الحاجب ٣٢٦ والمغني ١/ ٢٥٨ والصبان ٤/ ٣٦.

المذكور في الشرط مبيَّن بسبب مساوٍ للنقيض، وإن كان ترتبه على النقيض أولى، من حيث إنه سبب مناسب، والمذكور نفيٌ له، نحو ما رواه الشيخان من قوله ﷺ ـ في دُرَّة[1] ـ بضم المهملة ـ بنت أم سَلَمَة[2] ـ أي هند ـ لما بلغه[3] تحدثُ النساء أنه يريد أن يَنكحَها: «إنها لو لم تكن ربيبتي[4] في حَجْرِي[5] ما حلتْ لي، إنها بنت أخي من الرضاع»[6].

رتب عدمَ حلها على عدم كونها ربيبةً، فيترتب عليه بالأولى، وبَيَّنَ ذلك العدمَ بكونها ابنة أخيه من الرضاع، وحرمةُ الرضاع مساوية لحرمة المصاهرة[7]. والمعنى: أن عدم حلها له ﷺ لأمرين: كونها ربيبةً، وكونها ابنةَ أخيه من الرضاع.

والنساءُ لما تحدثنَ بذلك؛ جَوَّزْنَ أن يكون حلها له من خصائصه ﷺ.

---

(١) درة بنت أبي سلمة بن عبد الأسد بن عبد الله بن عمر المخزومية، من فواضل نساء عصرها. كانت معروفة عند أهل العلم بالسير والأخبار والحديث. انظر: جوامع السيرة ـ لابن حزم ٣٣ الاستيعاب (بهامش الأصابة) ٤/ ٢٩٨ الإصابة ٨/ ٧٦ أعلام النساء ـ كحالة ١/ ٤٠٨.

(٢) هند بنت أبي أمية بن المغيرة القرشية المخزومية. أم المؤمنين. كانت تحت ابن عمها أبي سلمة، فمات فتزوجها الرسول ﷺ في السنة الرابعة. كانت من أرجح النساء عقلاً وأكملهن خلقاً. روت ٣٧٨ حديثاً. توفيت بالمدينة على خلاف في سنة وفاتها ـ رضي الله عنها ـ انظر: جوامع السيرة ٣٣ الاستيعاب (بهامش الإصابة) ٤/ ٤٥٤ صفة الصفوة ٢/ ٤٠ أسد الغابة ٥/ ٥٨٨ البداية والنهاية ٨/ ١٤، ٢١٥ الرصابة ٨/ ٢٤٠ وتقريب التهذيب ٢/ ٦٢٢ شذرات الذهب ١/ ٦٩ الأعلام ٩/ ١٠٤.

(٣) في الأصل «لما بلغت» وأثبت ما يقتضيه السياق، وهو ما في شرح المحلي على جمع الجوامع ١/ ٤٥٥ وحاشية العليمي على التصريح ٢/ ٢٥٨ وغيرهما.

(٤) ربيبتي: ربيبة الرجل: بنت امرأته من غيره.

(٥) حجري: أي في حفظي وستري.

(٦) انظر صحيح البخاري ٦/ ١٢٥ وصحيح مسلم بشرح النووي ١٠/ ٢٥ بلفظ: «لو أنها لم تكن ربيبتي في حجري، ما حلت لي؛ إنها لابنة أخي من الرضاعة».

(٧) وانظر الهمع ٢/ ٦٥، ٦٦.

وقوله: «في حَجْرِي»: على وَفْقِ الآية[1]. لا مفهومَ له[2] على المشهور؛ لأنه لموافقة الغالب[3].

الثالث: أن يكون ترتبه على نقيض المذكور في الشرط أولى مطلقاً، أي سواء اعتبر المذكور من حيث إنه نقيض المناسب، أو بُيِّن بسبب آخر، نحو قول عمر ـ رضي الله عنه ـ وقيل النبي ـ ﷺ [٦/ب]: «نِعْمَ العبدُ صُهَيب[4] لو لم يَخَفِ اللهَ، لم يَعْصِه»[5]، رتب عدم العصيان على عدم الخوف، وهو بالخوف أَولى، والمعنى أن لعدم معصية صهيب سببين: الخوف، والمحبة والإجلال، فلو انتفى الخوف، لم توجد المعصية؛ لوجود السبب الآخر، وهو المحبة والإجلال، كما قيل[6]:

(١) أي أن قوله: «في حجري» جار على وفق قول الله تعالى ﴿وربائبكم اللاتي في حجوركم﴾ في سورة النساء: ٢٣

(٢) قوله: «لا مفهوم له» عطف بيان لقوله: « على وفق الآية». وفي تفسير الجلالين ٦٨: ﴿اللاتي في حجوركم﴾: تربونها، صفة موافقة للغالب، فلا مفهوم لها.» اهـ

(٣) أي أن وصف الربائب في الآية بأنهن في الحجور، أي حجور الأزواج جارٍ على أغلب الأحوال؛ إذ الغالب أن تكون الربيبة في حضن أمها، تحت حماية الزوج. انظر: تفسير أبي السعود ٢/ ١٦١ وفتح القدير ـ للشوكاني ١/ ٤٤٥ وشرح المحلي على جمع الجوامع ١/ ٤٥٥، ٤٥٦.

(٤) صهيب بن سنان بن مالك الرومي، الصحابي الجليل، أصله من اليمن سباه الروم صغيراً، إلى أن اشتراه بنو كليب فأعتق في مكة. وكان من السابقين إلى الإسلام، شهد المشاهد. وروي ٣٠٧ أحاديث توفي بالمدينة سنة ٣٨ أو ٣٩ هـ. انظر: طبقات ابن سعد ٣/ ٢٢٦ حلية الأولياء ١/ ١٥١ صفة الصفوة ١/ ٤٣٠ أسد الغابة ٣/ ٣٠ البداية والنهاية ٧/ ٣١٨ الإصابة (رقم ٤٠٩٩) حياة الصحابة ١/ ٣٤٤ الأعلام ٣/ ٣٠٢

(٥) اشتهر هذا النص بين كثير من اللغويين والأصوليين، بين رافع له إلى النبي ﷺ وواقف له على عمر رضي الله عنه ومن الكتب التي نسب فيها إلى عمر: توضيح المقاصد ٤/ ٢٧٥ الهمع ٢/ ٦٥ حاشية الصبان ٤/ ٣٦ التصريح ٢/ ٢٥٧. والحق أنه لا أصل له، لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً، وهو مذكور في كثير من كتب الضعاف والموضوعات، ومنها: اللآلئ المنثورة ـ للزركشي ١٦٩ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ـ للقارئ ١٦٥ الأسرار المرفوعة ـ للقاري ٣٧٢ المقاصد الحسنة ٤٩٩ تمييز الطيب من الخبيث ٢/ ٢ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ٢٦٠ الفوائد المجموعة ٤٠٩ النخبة البهية ـ لمحمد الأمير المالكي ١٢٨ سلسلة الأحاديث الضعيفة ـ للألباني برقم ١٠٠٦.

(٦) البيتان للإمام الشافعي ـ رحمه الله ـ انظر ديوانه ٥٨.

تعصى الإله وأنت تظهر حبَّهُ هذا لَعَمْري في القياس بديعُ
لو كان حبك صادقاً لأطعته إنّ المُحِبَّ لمن يُحِبُّ مطِيعُ

فأولى ألاّ توجد عند اجتماعهما.

وهذا الأَثَرُ عن عمرَ، كما نَسَبَهُ إليه جماعةٌ منهم صاحبُ المغني[1]. أو الحديثُ، كما ذكره الخطيب[2]، والقَرافي[3] في الفُروق،[4] والسّعد في المُطَوَّل[5]، وابن الحاجب في شرح المفصَّل[6]، والسّنوسي في شرح المختصَر[7].

(١) انظر المغنى ١/ ٢٥٧ حيث قال ابن هشام: «وقول عمر ـ رضي الله عنه ـ نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه».

(٢) أبوبكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، حافظ مؤرخ، ولد في غزية سنة ٣٩٢هـ ونشأ وتوفي ببغداد، رحل كثيراً في الطلب، مصنفاته كثيرة ذكر منها ياقوت ٥٦ كتاباً، ومنها: تاريخ بغداد، الكفاية في علم الرواية، تقييد العلم، الرحلة في طلب الحديث، توفي سنة ٤٦٣هـ. انظر: معجم الأدباء ١/ ٢٤٦ وفيات الأعيان ١/ ٩٢ تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٥ الوافي بالوفيات ٧/ ١٩٠ طبقات الشافعية ٣/ ١٢ النجوم الزاهرة ٥/ ٨٧ شذرات الذهب ١٣/ ٣١١ الأعلام ١/ ١٦٦

ولم أقف على الحديث المذكور في مظانه مما تيسّر لي الاطلاع عليه من كتب الخطيب.

(٣) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية، ولد ونشأ وتوفي بمصر سنة ٦٨٤هـ، له مصنفات في الفقه وأصوله، منها: أنوار البرورق في أنواء الفروق، الذخيرة، شرح تنقيح الفصول.

انظر: كشف الظنون ١٨٦، ٤٩٩، ٨٢٥ شجرة النور الزكية ١٨٨ معجم المطبوعات ١٥٠١ الأعلام ١/ ٩٠.

(٤) انظر الفروق ١/ ٨٩ حيث قال بعد أن ساق آية ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام﴾: «ونظير هذه الآية قوله ـ عليه السلام ـ: نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله؛ لم يعصه».

(٥) انظر المطول ١٦٨ قال: «... في نحو قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله؛ لم يعصه».

(٦) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٢حيث قال: «.. وذلك في مثل قوله في الحديث: نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله؛ لم يعصه».

(٧) انظر شرح السنوسي على مختصره في المنطق ٢٧/أ قال: «وكقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ في صهيب ـ رضي الله تعالى عنه ـ: «لو لم يخف الله؛ لم يعصه».

أنكره جمعٌ من المحدِّثين، كالبهاءِ السُّبْكي[1] في شرح التلخيص[2]، والعلامة زينِ الدين العراقي[3]، وولدِهِ الحافظ أبي زُرْعة[4]، والدَّماميني[5] في شرح المغني قائلاً:

(١) أبو حامد بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي، ولي قضاء الشام سنة ٧٦٢هـ، ثم ولي قضاء العسكر، رحل كثيراً، ومات مجاوراً بمكة سنة ٧٦٣هـ وهو صاحب (عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح).

انظر: طبقات الشافعية ٦/ ١٤٦ الدرر الكامنة ١/ ٢٢٤ النجوم الزاهرة ١١/ ١٢١ حسن المحاضرة ١/ ٤٣٥ شذرات الذهب ٦/ ٢٢٦ البدر الطالع ١/ ٨١ الأعلام ١/ ١٧١.

(١) انظر عروس الأفراح (ضمن شروح التلخيص ٢/ ٧٩) حيث يقول: «ولم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، لا مرفوعاً ولا موقوفاً، لا عن النبي ﷺ ولا عن عمر، مع شدة الفحص عنه.».

(٣) أبوالفضل عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، حافظ، كردي الأصل، ولد في رازنان من أعمال الموصل سنة ٧٢٥هـ، وتعلم في مصر، ورحل كثيراً توفي بالقاهرة سنة ٨٠٦هـ من كتبة: المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار، ألفية في مصطلح الحديث، شرحها (فتح المغيث). انظر: الضوء اللامع ٤/ ١٧١ حسن المحاضرة ١/ ٣٦٠ شذرات الذهب ٧/ ٥٥ الأعلام ٤/ ١١٩ معجم المؤلفين ٥/ ٢٠٤.

أما عن إنكاره للحديث المذكور فقد وجدت للسيوطي كلاماً حول هذا الأمر في كتابه عقود الجمان ١/ ١٣٢ ونصه: «ورأيت في ذلك فتوى قدمت للحافظ أبي الفضل العراقي، وكَتَبَ عليها أنه وقع في شرح الترمذي لابن العربي، وأنه لم يقف له على إسناد.» اهـ وفتاوى العراقي هذه مفقودة، لكني مع ذلك بحثت عن الحديث في مظانه من كتب العراقي الأخرى التي سمح لي الوقت بالفحص فيها؛ فلم أعثر عليه.

(٤) ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي، قاضي الديار المصرية ولد بالقاهرة سنة ٧٦٢هـ وقرأ في دمشق وتوفي بالقاهرة سنة ٨٢٦هـ، من كتبه: فضل الخيل، حاشية على الكشاف، أخبار المدلسين، وله نظم ونثر، انظر: الضوء اللامع ١/ ٣٣٦ حسن المحاضرة ١/ ٣٦٣ شذرات الذهب ٧/ ١٧٣ البدر الطالع ١/ ٧٢ الأعلام ١/ ١٤٤. أما إنكاره للحديث فلم أقف عليه فيما تمكنت من الاطلاع عليه من كتبه المطبوعة.

(٥) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي القرشي، عالم بالأدب والشريعة، ولد في الإسكندرية سنة ٧٦٣هـ، واستوطن القاهرة. درس في مصر واليمن، وتولى القضاء. توفي في الهند سنة ٨٢٧هـ من كتبه: تحفة الأريب شرح مغني اللبيب، شرح البخاري، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.

انظر: الضوء اللامع ٧/ ١٨٤ بغية الوعاة ٢٧ شذرات الذهب ٧/ ١٨١ الأعلام ٦/ ٢٨٢.

قد سألتُ عنه بعضَ حفاظ العصر؛ فذكر أنه لم يقف عليه[1]. والسيوطي[2] في الدُّرَرِ المنتثرة[3]. نَعَمْ. ذكره ابنُ قُتَيبة[4] في مُشْكِلِ الحديث[5]، والحافظ أبو بكر بن العَرَبي[6] منسوباً إلى عمر[7]، ولم يُبْدِيَا له إسناداً. وإنما رواه

(١) انظر تحفة الأريب في الكلام على مغنى اللبيب ١٢١/ب بتغيير طفيف.

(٢) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد سابق الدين الخضيري السيوطي حافظ مؤرخ أديب، نشأ في القاهرة يتيماً، ومات في روضة المقياس على النيل سنة ٩١١هـ بلغت مؤلفاته نحواً من ٦٠٠ منها: الإتقان في علوم القرآن، الأشباه والنظائر، همع الهوامع. انظر: الضوء اللامع ٤/ ٦٥ حسن المحاضرة ١/ ٣٣٥ شذرات الذهب ٨/ ٥١ الأعلام ٤/ ٧١.

(٣) انظر الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ١٣٢ حيث قال بعد أن ساق الحديث: «لا أصل له. لكن في الحلية من حديث ابن عمر مرفوعاً: إن سالماً شديد الحب لله، لو لم يخف الله ما عصاه».

(٤) أبومحمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري، عالم أديب، ولد ببغداد سنة ٢١٣هـ، وسكن الكوفة، وولي قضاء الدِّينَوَر، توفي ببغداد سنة ٢٧٦ من تصانيفه: تأويل مختلف الحديث، أدب الكاتب، عيون الأخبار، الشعر والشعراء.
انظر: تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٠ نزهة الألبا ٢٠٩ إنباه الرواة ٢/ ١٤٣ وفيات الأعيان ٣/ ٤٢ البداية والنهاية ١١/ ٤٨، ٥٧ لسان الميزان ٣/ ٣٥٧ شذرات الذهب ٢/ ١٦٩.

(٥) ذكر السخاوي في المقاصد الحسنة ٤٩٩ أنه وجد بخط شيخه ابن حجر أنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة، وبعد أن فحصت أربع طبعات من (تأويل مختلف الحديث) ـ وهو مشكل الحديث نفسه ـ لم أجد فيه هذا النص، لكنني وجدت فيه حديثاً يشبه ما ذكر في حق سالم بعدُ، ونصه عند ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث: «... عن عمر رضي الله عنه ـ أنه قال عند موته: لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً؛ ما تخالجني فيه الشك.» انظر تأويل مختلف الحديث ١٤٢ (المحققة).

(٦) أبوبكر محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أحمد المعافري الأندلسي قاض، حافظ أديب، عالم مجتهد، ألف في عدة فنون. من كتبه: العواصم من القواصم، عارضة الأحوذي في شرح الترمذي، أحكام القرآن. ت سنة ٥٤٣هـ انظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٦ المغرب في حلى المغرب ١/ ٢٤٩ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٩٤ الوافي ٣/ ٣٣٠ نفح الطيب ٢/ ٢٥ شذرات الذهب ٤/ ١٤١ الأعلام ٧/ ١٩٦.

(٧) في مختصر المقاصد للزرقاني ٢٠٧ أنه وقع لابن العربي في شرح الترمذي، ونقل السيوطي في عقود الجمان ١/ ١٣٢ عن العراقي أنه وقع لابن العربي في شرح الترمذي، وبعد البحث في (عارضة الأحوذي بشرح الترمذي ـ لابن العربي) اتضح أن الأثر ليس فيه، برغم دقة الفحص. لكن من الجدير بالذكر أن الطبعة المتوفرة من العارضة سيئة وفيها سقط كثير فلعل الحديث سقط منها من جملة ما سقط.

أبو نُعيم[1] في الحِلْية، في ترجمة سالم مولى أبي حُذَيفة[2] عن عمر أن النبي ﷺ قال: «إنّ سالماً شديدُ الحبِّ في الله، لو كان لا يخاف اللهَ ما عصاه[3]».

فإن قيل: هل يصح أن يُرَدَّ هذا الوجه إلى الوجه الأول، بأن يقال مثلاً في «لو أهنتني؛ لأثنيتُ عليك»: إن الثناء المرتبط بالإهانة ممتنع بناء على ثبوت الثناء المرتبط بعدم الإهانة؟

قلنا: لا يخفى على أحد أن الارتباط بالشرط غير معتَبَرٍ في [7/ أ] مفهوم الجزاء[4]؛ لأنّا نقطع بأن المنفي في قولنا: «لو جئتني؛ لأكرمتك» هو نفس الإكرام، لا الإكرام المرتبط بالمجيء[5].

وزعم ابن الحاجب أنه يستقيم في المثبَت، نحو «لو أهنتني؛ لأثنيت عليك»؛ إذ لا عموم له؛ فينتفي الثناء المرتبط بالإهانة، ويثبت الثناء المرتبط بعدمها، بخلاف

(١) أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني، حافظ ثقة مؤرخ، ولد في أصبهان سنة ٣٦٣هـ وتوفي بها سنة ٤٣٠هـ من كتبه: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، معرفة الصحابة، دلائل النبوة، الشعراء، انظر: وفيات الأعيان ١/ ٩١ تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٩٢ الوافي بالوفيات ٧/ ٨١ طبقات الشافعية ٣/ ٧ لسان الميزان ١/ ٢٠١ شذرات الذهب ٣/ ٢٤٥ الأعلام ١/ ١٥٠.

(٢) سالم بن عبيد بن ربيعة، وقيل سالم بن معقل، وهو مولى الصحابي أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي، كان سالم من أهل فارس. وهو من فضلاء الصحابة وقرائهم، معدود في المهاجرين. انظر: حلية الأولياء ١/ ١٧٦ جوامع السيرة ٨٧، ٨٩، ٩٠، ١١٥، ١٢٣ أسد الغابة ٢/ ٢٤٥ الإصابة ٣/ ٥٦.

(٣) انظر حلية الأولياء ١/ ١٧٧ ولفظه هناك: «إن سالماً شديد الحب لله ـ عزوجل ـ لو كان لا يخاف الله ـ عز وجل ـ ما عصاه.»

ومما ينبغي ذكره في هذا المقام أنه قد ورد في مسند الفردوس ـ للديلمي ١/ ٢٣٤ عن عمر بن الخطاب: «إن معاذ بن جبل إمام العلماء يوم القيامة، لا يحجبه من الله إلا المرسلون. وإن سالماً مولى أبي حذيفة شديد الحب لله، لو لم يخف الله ما عصاه».

(٤) في الأصل «الشرط» والتصويب من الحاشية.

(٥) انظر المطول ١٦٩ مختصراً.

المنفي [نحو][1]: «لو لم يخف الله، لم يعصه» فإنه عام فـينتفي كل عصيان، فلو قدّرنا ثبوت نفي النفي؛ لزم الإثبات، ويتناقض[2].

وفيـه نظر؛ لأنه اعـتبر الارتـباط بالشـرط في المثبت؛ حـتى يكون المعنى: لو أهنتني؛ لأثنيت عليك ثناء مرتـبطاً بالإهانة. فليعتبـر ذلك في المنفي؛ حتى يكون المعنى في «لو لم يخف الله لم يعصه»: عدم عصـيان مرتبط بعدم الخوف، وذلك [لا][3] يقتـضي ثبوت العصـيان، بل ثبوت عـدم العصيـان المرتبط بالخوف، وهو المقصود. وإن لم يعتبـر التقييد بالشرط فيهما؛ لزم العـموم فيهما[4]، وهو الحق ـ كما قد منا ـ .

وقد نظم هذه[5] الأوجـه الثلاثة شـيخنا أبوحـفص سـيدي عـمر الفـاسي[6]

(١) سقط من المتن واستدرك في الحاشية.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٤ بمعناه ونصه: «.. وهذا وإن استقام فيما وقع الجواب فيه بلفظ الإثبات، فإنه يعسر فيما وقع الجواب فيه بلفظ النفي، وسببه أنه ههنا الإكرامان خاصان؛ فأمكن أن يقدَّر ما أُثبت غـير ما انتفى، فأمـا في النفي فينتفي كل مـا يشمله؛ لعموم النفي، فـإذا قدر نفي النفي؛ لزم الإثبات، فيـتناقض المعنيان: المعنى الذي فهم من القرينة وهو النفي مطلقـاً، والمعنى الذي فهم من ظاهر جواب (لو) ...»اهـ.

والمراد بقوله: «ويتناقض» أي: يحـصل التناقض بين ثبوت نفي المنفي المستلزم لـثبوت العصيـان وبين ما أُريدَ بقوله: «نعم العبد صهيب..إلخ» لأنه سيق للمدح بعدم العصيان. انظر حاشية السيا لكوني على المطول ٢٥٣.

(٣) سقط من المتن واستدرك في الحاشية.

(٤) انظر المطول ١٦٩ ملخصاً.

(٥) في الأصل «ذلك» والتصويب من الحاشية.

(٦) أبو حفص عمـر بن عبد الله بن عمر بن يوسف الفـهري، فقيه مـالكي من أهل فاس ولدبها ١١٢٥ هـ وتوفي بها ١١٨٨هـ من كتبـه: حاشية على شرح الكبرى للسنوسي، تحفة الحـذاق بشرح لامية الزقاق. انظر: فهرس التيـمورية ٣/ ٢٢٢ شجرة النور ٣٥٦ معجم المطبوعـات ١٣٨٠ وقد سبق حديث عنه في قسم الدراسة.

بقوله[1]:

واستعملوا (لو) في انتفاء التالي ... لنفي شرط غالبَ الأحوال[2]

وفي دلالة انتفائه على ... نفي مقدَّم ببُرْهان جلا[3]

وربطه بأبعد النقيضينْ ... ليُعْلَمَ استمرارُهُ بلا مَيْنْ[4]

وكلها في مُحْكَم الكتابِ ... فانظرْ لكي تهْدى إلى الصّوابِ[5]

وأما الاستقبالية فهي بمنزلة (إنْ)، لكنها لا تجزم، ذكره المُبَرِّد[6]،

(١) لم أعثر على مصدر هذا النظم؛ إذ ليس بين يدي شيء من كتب عمر الفاسي، لكن من الجدير بالذكر هنا أن المصنف ينقل عن شيخه الفاسي نظماً شبيهاً بهذا النظم في شرحه على خريدة حمدون بن الحاج في المنطق، انظر مثلاً ص٣٦.

والأقرب أن المصنف نقله عن حاشية شيخه على المغني، لأن تلك الحاشية هي أعلق ما أعرف من كتبه بالموضوع.

(٢) أي أن غالب استعمالات (لو) الامتناعية أن تكون لإفادة انتفاء مضمون الجزاء لانتفاء مضمون الشرط. وهذا هو الوجه الأول من أوجهها ـ كما ذكره المصنف سلفاً.

(٣) أي: واستعملوها كذلك في دلالة... إلخ. وهذا هو الوجه الثاني.

(٤) أي: واستعملوها كذلك في ربطه بأبعد النقيضين... إلخ. وهذا هو الوجه الثالث. والمين: الكذب.

(٥) أي: كل هذه الاستعمالات وردت في القرآن، فأما الوجه الأول فشاهده نحو: ﴿ ولو شئنا لرفعناه بها﴾، وأما الوجه الثاني فشاهده نحو: ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾، وأما الوجه الثالث فشاهده نحو: ﴿ ولو سمعوا ما استجابوا﴾.

(٦) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، إمام في العربية والأدب والأخبار، نحوي بصري، مولده بالبصرة ٢١٠هـ ووفاته ببغداد سنة ٢٨٦هـ. من كتبه: المقتصب، المذكر والمؤنث، إعراب القرآن، الكامل، انظر: السيرافي ١٠٥ طبقات الزبيدي ١٠١ تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠ نزهة الألبا ٢١٧ إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ وفيات الأعيان ٤/ ٣١٣ وقوله هذا في الكامل ١/ ٣٦١، ٣٦٢ ونصه: «وقوله: «ولو باتت بأطهار» فـ(لو) أصلها في الكلام أن تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره، تقول: «لو جئتني؛ لأعطيتك».. ثم تتسع فتصير في معنى (إنْ) الواقعة للجزاء، تقول: «أنت لا تكرمني ولو أكرمتك» تريد: وإنْ أكرمتك» اهـ. ثم ذكر أن سبب عدم عملها الجزم أنها خرجت عن حروف المجازاة بوقوع الماضي بعدها، بخلاف باقي حروف المجازاة التي لا يقع بعدها إلا المستقبل، لفظاً ومعنى أو معنى فقط.

وابنُ عُصْفور[1]، وغيرُهما[2]، كقول قيس بن الملوَّح[3]:

[٥] ولـو تلتقـي أصـداؤُنا بعـد موتنـا ومن دون رَمْسَينا من الأرض سَبْسَبُ

لظلَّ صدى صوتي وإن كنتُ رِمَّةً لصوت صدى ليلى يَهَشُّ ويَطْرَبُ[4]

(١) أبوالحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، من علماء العربية المقدمين بالأندلس. توفي سنة ٦٦٣ أو ٦٦٧ أو ٦٦٩هـ بتونس. من كتبه: المقرب، الممتع، شرح الجمل، شرح الحماسة، المفتاح. انظر:

فوات الوفيات ٣/ ١٠٩ البلغة ١٦٠ بغية الوعاة ٣٥٧ كشف الظنون ١٨٢٢ شذرات الذهب ٥/ ٣٣٠ الأعلام ٥/ ١٧٩

وقوله هذا انظره في المقرب ١/ ٩٠ حيث قال في معرض حديثه عن (لو): «والتي هي بمعنى (إنْ) تخلص الفعل للاستقبال. وإن كانت صيغته صيغة الماضي؛ صيرت معناه إلى الاستقبال». وفي شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٤١ حيث قال عن (لو): «وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إنْ) الشرطية فيكون الفعل بعدها مستقبلاً لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً...».

(٢) انظر: ابن يعيش ٨/ ١٥٦ و٩/ ١١ شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٢٩ رصف المباني ٢٩١ البحر المحيط ١/ ٨٨ الارتشاف ٢/ ٥٧٢ توضيح المقاصد ٤/ ٢٦٩ أوضح المسالك ٤/ ٢٢٤ الأشموني ٤/ ٣٥.

(٣) انظر ديوان قيس ٤٦ (ببعض الاختلاف)، والبيتان في شرح أشعار الهذليين ٩٣٦، ٩٣٨ وشرح شواهد المغنى ـ للسيوطي ٢/ ٦٤٣ وشرح أبيات المغني ـ للبغدادي ٥/ ٣٨ منسوبين إلى أبي صخر الهذلي. وفي العيني ٤/ ٤٧٠ والتصريح ٢/ ٢٥٥ منسوبين إلى قيس. وبلا نسبة في المغني ١/ ٢٦١ والأشموني ٤/ ٣٧.

والشاعر هو قيس بن الملوح بن مزاحم العامري، شاعر نجدي، كان هائماً بحب ليلى بنت سعد، فحجب عنها، قيل: إنه كان ينشد الأشعار ويأنس بالوحوش له ديوان مطبوع توفي سنة ٦٨هـ انظر الشعر والشعراء ٢٨١-٢٨٦ والأغاني ٢/ ١ فوات الوفيات ٣/ ٢٠٨ النجوم الزاهرة ١/ ١٨٢.

(٤) البحر: البيتان من بحر الطويل.

اللغة: «أصداؤنا» جمع صدى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال ونحوها «رمسينا»: قبرينا. «سبسب»: مفازة. «رمة»: العظم البالي.

الإعراب: «من الأرض» جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من سبسب لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً.

الشاهد: «ولو تلتقي» حيث جاءت (لو) الشرطية فيه للتعليق في المستقبل بمعنى (إنْ) غير جازمة.

[٧/ ب] وقول تَوْبَة[١]:

[٦] ولو أنَّ ليلى الأخْيَلِيةَ[٢] سَلَّمَتْ علـيَّ ودونـي جَنْـدَلٌ وصفائـحُ

لسلمـتُ تسليـمَ البشاشة أو زَقَا إليها صدىً مِنْ جانب القبر صائحُ[٣]

زَقَى ـ بالزاي وفتح القـاف ـ صاحَ، قال فـي الصّحاح: زَقَىْ الصـدى يَزْقُوْ أو يَزْقي زَقْياً: صاحَ، وكلُّ زاقٍ صائح، والزَّقْيَةُ: الصَّيحة[٤].

وقوله[٥]:

---

(١) ديوان توبة ٤٨. والبيتان في الحيوان ٢/ ٢٩٩ والشـعروالشعراء ٢١٨ وأضداد ابن الأنباري ٣٢٥ والأغاني ١١, ٢٤٤ وأمالي المرتضي ١/ ٤٥٠ والمخصص ١٥/ ١٦٧ والمغـنى ١/ ٢٦١ والعيني ٤/ ٤٥٣ والهمع ٢/ ٦٤ والدرر ٢/ ٨٠ منسـوبين إلى توبة. وهمـا بلا نسبـة في شـرح ابن الناظم ٧١١ والجنى الداني ٢٩٦ وابن عقيل ٢/ ٨٦. وأولهما بلا نسبة في الأشموني ٤/ ٣٨.

والشاعر هو توبة بن الحمير بن حزم بن كعب بن خفاجة العقيلي العامري شاعر عاشق، كان يهوى ليلى الأخيلية، فمنع منها فشبب بها، قتله بنو عقيل سنة ٨٥هـ.

انظر: الشعر والشعراء ٢١٨ الأغاني ١١/ ٢٠٤ فوات الوفيات ١/ ٢٥٩ الأعلام ٢/ ٧٣.

(٢) ليلى بنت عبدالله بن الرحال، من بني عامر بن صعصعة، شاعرة فصيحة ذكية جميلة، اشتهرت بأخبارها مع توبة، ماتت حـول ٨٠هـ، ترجمـتها في الشـعر والشعـراء ٢٢٠ الأغاني ١١/ ٢٠٤ فوات الوفـيات ٣/ ٢٢٦ النجوم الزاهرة ١/ ١٩٣.

(٣) البحر: البيتان من بحر الطويل.

اللغة: «جندل»: حجارة. «صفائح»: حجارة عراض تكون على القبور.

الإعراب: «ولو أن ليلى الأخـيلية سلمت»: أنْ ومـا دخلت عليه في تأويل مصـدر يعرب فاعـلاً لفعل محذوف، والتـقدير: لو حصل تسليم ليلى، أو يعرب مبـتدأ خبره محذوف، والتـقدير: لو تسليم ليلى حاصل.

الشاهد: وقوع (لو) الشرطية للتعليق في المستقبل، حيث وقع بعدها الفعل المستقبل في معناه، وهي هنا بمنزلة (إنْ) لكنها لا تجزم.

(٤) انظر الصحاح (زقـا)، لكن ليس فيه «زَقْياً» بل «زُقـاءً» ونص الصحاح: «الزَّقْوُ والزَّقيُ مصـدرٌ. وقد زقا الصدى يَزْقُو ويَزْقِي زُقاء: أي صاح، وكل صائح زاقٍ، والزَّقْيَةُ: الصيحة».

(٥) لم أعثـر على قائله. وهو بلا نسـبة في البحـر المحيط ١/ ٨٩ و ٣/ ١٧٧ و٤/ ٣٥١ والجنى الداني ٢٩٥ وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٨٢ والمغنى ١/ ٢٦١ والعيني ٤/ ٤٦٩ والأشموني ٤/ ٣٨ والتصريح ٢/ ٢٥٦

[٧] لا يُلْفِكَ الرَّاجوكَ إلا مُظْهِراً خُلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عديما[١]

وقوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريـة ضعافاً خافوا عليهم﴾[٢] أي: إنْ شارَفوا أن يتـركوا، وإنما أوّلنا التركَ بمشارَفَةِ التَّرك؛ ليـتأتّى ترتبُ الجواب على الشرط؛ لأن الخطاب للأوصياء على اليتامى، أو للذين يجلسون عند المحتضر فيقـولون: أَنْفِدْ مالَكَ في الوصايا، وفرِّقْـه بين يديك؛ فإن أولادك لا يُغْنون عنك شيئاً، أو للوَرَثَةِ المقتسمين للميراث[٣].

وعلى كل حال فالخوف سابق على التـرك، لا يتأتّى بعده، لأنهم بعده أموات، لا لِماَ قاله ابنُ هشـامٍ ـ من أنّ الخطابَ للأوصياء، وإنما يتوجّه إليـهم قبلَ التَّرْكِ؛ لأنهم بعده أموات[٤] ـ لأن الخطاب لا يتوقف على تحـقق الشرط، وإنما يتـوقف على تحقق الربط بين الشرط والجزاء، وهو حاصل في حال الحياة، من غير احتياج إلى تأويل.

وأنكـر ابنُ الحـاج[٥] فـي نَقْـدِه[٦] علـى المُقَـرَّبِ مـجيء (لو) للتـعليق فـي

(١) البحر: البيت من بحر الكامل.
اللغة: «لا يلفك»: لا يجدك. «الراجوك»: الذين يرجون إحسانك.
الإعراب: «الراجوك»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، وحذفت النون للإضافة.
الشاهد: «ولو تكون» حيث وقع الفعل المستقبل لفظاً ومـعنى بعد (لو)، فهي للتعليق في المستقبل بمعنى (إنْ) لكنها لا تجزم.

(٢) النساء: ٩.

(٣) احتمال كون الخطاب للأوصـياء، أو للذين يجلسون عند المحتضر، أو للورثة ذكره أبوالسـعود في تفسيره ١٤٧/٢، ونحوه في فتح القدير ـ للشوكاني ٤٢٩/١، وانظر حاشية العليمي على التصريح ٢٥٦/٢.

(٤) انظر مغنى اللبيب ١/ ٢٦١ بنصه.

(٥) أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، نحوي أندلسي، توفي سنة ٦٤٧ وقيل ٦٥١هـ. له تصانيف، منها: مختصر المستصفى في أصول الفقـه، شرح كتاب سيبويه، حاشية على سر الصناعة، القوافي. انظر في ترجمته: بغية الوعاة ١٥٦ البلغة ٦٣ كشف الظنون ٧٠٦ معجم المؤلفين ٢/ ٦٤.

(٦) لابن الحاج كتاب في نقد المقرب ـ لابن عصفور ـ كما في نفح الطيب ٨/ ١٤٨ وقال السيوطي في البغية ١٥٦ والفيروز آبادي في البلغة ٦٣ إن له (تقريرات على المقرب). وأبو حيان ينقل في الارتشاف عن نقد المقرب هذا، انظر على سبيل المثال: ٢/ ٣٤، ٥٣، ٨٧، ٢٧٦ و ٣/ ١٩، ٤٢، ١٠٣.

المستقبل[1]، وقال: هذا خطأ، وإلا لصحَّ أن تقول: «لو يقوم زيد فعمرقائم» كما تقول ذلك مع (إنْ)[2]، أي: وهو لا يصح؛ لأن جواب (لو) لا يكون جملةً اسمية مقرونة بالفاء[3]. وأما قوله[4]:

[٨] قالتْ سلامةُ: لم يكنْ لك عادةً أن تتركَ الأعداءَ حتى تُعْذَرَا

[٨/أ] لو كانَ قتلٌ يا سَلامُ فراحةٌ لكنْ فررتُ مَخافةً أن أُوْسَرَا[5]

(١) انظر: الارتشاف ٢/ ٥٧٢ والمغني ١/ ٢٦٢ والأشموني ٤/ ٣٨ والتصريح ٢/ ٢٥٦.

(٢) انظر المغنى ١/ ٢٦٢ بمعناه.

(٣) كلام المصنف هنا مشعر بأنه لا يجوز عنده وقوع جواب (لو) جملة اسمية مقرونة بالفاء. والذي عليه كثير من الجلة أنه نادر لا ممنوع انظر المغني ١/ ٢٧٢ و الهمع ٢/ ٦٦. وقال ابن مالك في التسهيل ٢٤٠: «وجوابها في الغالب فعل مجزوم بلم...» فعلق عليه الدماميني في تعليق الفرائد ٤١٠ قائلاً: «واحترز بقوله: (في الغالب) من جواب جاء على غير ذلك، كقوله تعالى ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة﴾ قلت: لكن في بعض النسخ أن هذا ونحوه على تقدير قسم تكون الجملة الاسمية جواباً له، فيكون احترازه بالغالب من ورود الجواب جملة اسمية بالفاء كقوله:

لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة أن أوسرا

أي: فذلك راحة ـ هكذا قيل ـ قلت: ويمكن أن يكون (راحة) عطفاً على (قتل) والجواب محذوف أي: لو كان قتل تعقبه راحة من هموم الدنيا؛ لم أفر، ويدل عليه قوله: (لكن فررت)، وأظن أن ابن المصنف حمل البيت على ذلك.» اهـ.

وانظر الارتشاف ٢/ ٥٧٤ والدرر اللوامع ٢/ ٨٢.

(٤) لم أعثر على قائلهما. وهما بلا نسبة في المغني ١/ ٢٧٢. وثانيهما بلا نسبة في جواهر الأدب ـ للإربلي ٣٢٢ والهمع ٢/ ٦٦ والدرر ٢/ ٨٢ ونسبهما البغدادي في شرح أبيات المغني ٥/ ١١٦ إلى عامر بن الطفيل، ولم أجدهما في ديوانه.

(٥) البحر: البيتان من بحر الكامل.

اللغة: «تعذرا»: يوجد لك عذر. «سلامُ»: مرخم سلامة.

الإعراب: «تعذرا» منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى الغائية. «قتل»: فاعل كان التامة. «فراحة» راحة: خبر لمبتدأ فحذف (فهو راحة). «مخافة»: مفعول له.

الشاهد: «فراحة» حيث وقعت الجملة الاسمية المقرونة بالفاء جواباً لـ(لو) الشرطية، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة عند المصنف. وأجازه ابن مالك ـ كما تقدم ـ.

فضرورةٌ، مع أنّ (لو) فيه امتناعية.

وأجابَ الدماميني بأنه قد يختص كل من المترادفَين بمحلّ لا يصح وقوعُ الآخَر فيه[1].

وردّه الشُّمُنّي[2] بقول ابن الحاجب في أصوله[3]: المترادفان يصح حلولُ كل منهما محل الآخر؛ لأنهما بمعنى واحد، ولا حَجْرَ في التركيب[4]. اهـ

والصواب أن ذلك غالبٌ، لا لازم، بدليل أن (ما) الموصولة مرادفة لـ(أي) الموصولة، ولا يصح حلولها محلها.

وكذا أنكره بَدْرُ الدين[5] ولدُ ابن مالك، وقال: عندي أن (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي[6]. وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جُعِلَ شرطاً لـ(لو)

---

(١) انظر تحفة الأريب ١٢٣/ب بمعناه، وعبارة الدماميني: «أقول: ليس امتناع هذا التركيب قاضياً بانتفاء كونها للتعليق في المستقبل؛ إذ رُبَّ حرف يكون بمعنى حرف آخر، ولا يساويه في جميع أحكامه».

(٢) أبوالعباس تقي الدين أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني الإسكندري، محدث مفسر نحوي، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ وتعلم وتوفي بالقاهرة ٨٧٢هـ. له شرح المغني لابن هشام، كمال الدراية. انظر: الضوء اللامع ٢/ ١٧٤ الشذرات ٧/ ٣١٣ البدر الطالع ١/ ١١٩ الأعلام ١/ ٢١٩،

(٣) في الأصل «أصلية» وأثبت ما عند الشمني؛ لأنه الأظهر، ولأن المصنف نقل عنه.

(٤) انظر منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ـ لابن الحاجب ١٤ بمعناه، وعبارته: «المترادفان يصح إطلاق كلٍّ مكان الآخر؛ لأنه لازم معنى المترادفين، ولا حجر في التركيب الصحيح».
وعبارة الشمني في المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ١٢٠/ب: «وأقول: لو كانت (أي لو) بمعناها (أي بمعنى إنْ)؛ لوقعت موقعها، قال ابن الحاجب في أصوله: يقع كل من المترادفين مكان الآخر؛ لأنه بمعناه، ولا حجر في التركيب».

(٥) أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، نحوي من أهل دمشق، وهو ابن ناظم الألفية، له: شرح الألفية، شرح لامية الأفعال، المصباح، توفي بدمشق ٦٨٦هـ. انظر: البداية والنهاية ١٣/ ٣١٣ النجوم الزاهرة ٧/ ٣٧٣ بغية الوعاة ٩٦ نفح الطيب ٢/ ٢٣٣ شذرات الذهب ٥/ ٣٩٨.

(٦) كلامه إلى هنا موجود في شرحه للألفية ٧١٠ بنصه. وما بعده في شرح التسهيل. وتمام عبارته في شرح الألفية: «وعندي أن (لو) لا تكون لغير الشرط في الماضي. وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى:=

مستقبل في نفسه، أو مقيد بمستقبل، وذلك لا ينافي امتناعَه فيما مضى لامتناع غيره، ولا مُحْوِجَ لإخراج (لو) عما عُهِدَ لها من المضي"[1]. اهـ

فالمستقبل في نفسه نحو: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً﴾[2]، والمقيّد بالمستقبل نحو:

ولو تلتقي أصداؤنا[3]... إلخ [٥]

وفي كلامه نظر، إذْ عَدَمُ المنافاة بين استقبالية هذا الشرط وامتناعه فيما مضى لا يفيد غرضَه من صرف هذه الأدلة عما تفيده من التعليق في المستقبل. على أنّ ما ذكره من الامتناع لا يصح في الأبيات، ولا في الآية المذكورة، ألا ترى أنه لا يصح فيها الاستدراك كما في قوله[4]:

= ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ وقول الشاعر:

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني ...(إلخ)

لاحجة فيه، لصحة حمله على المضي" اهـ.

(١) انظر شرح التسهيل ـ لابن مالك ١٢٢/ب بتغيير طفيف، ونص كلام ابن الناظم هناك: «أكثر المحققين أنها لا تستعمل في غير المضي، وليس ما استدل به بحجة؛ لأن غاية ما فيه أن ماجعل شرطاً لـ (لو) مستقبل في نفسه، أو مقيد بمستقبل، وذلك لاينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره.». وانظر: المغني ١/ ٢٦٢ والهمع ٢/ ٦٤.

(٢) النساء: ٩.

(٣) سبق الحديث عن هذا الشاهد. والشاهد فيه هنا مجيء شرط (لو) وهو (تلتقي أصداؤنا) مقيداً بمستقبل وهو (بعد موتنا) وذلك ـ عند ابن الناظم ـ لا يخرج (لو) عن دلالتها على امتناع الجواب لامتناع الشرط في الماضي.

(٤) البيتان لامرئ القيس، انظر ديوانه ١٢٩ وابن يعيش ١/ ٧٩ وهما بلا نسبة في المغني ١/ ٢٥٦ وأولهما منسوب لامرئ القيس في سيبويه١/ ٧٩ و الموشح ـ للمرزباني ٢٦ والإنصاف ١/ ٨٤ وشرح قطر الندى ٢٧٧ والعيني ٨٥٥ والهمع ٢/ ١١٠ والخزانة ١/ ١٥٨ والدرر ٢/ ١٤٤ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٧٦ والخصائص ٢/ ٣٨٧ والمقرب ١/ ١٦١ والارتشاف ٢/ ٢٢٢ وشرح شذور الذهب ٢٢٧ والأشموني ٢/ ٩٨ وثانيهما منسوب إلى امرئ القيس في الدرر ١/ ١٢٢ وبلا نسبة في الارتشاف ٢/ ١٥٧ والهمع ١/ ١٤٣ والتصريح ١/ ٢٢٥. وروى البيت «فلو أنما...».

[٩] ولو أنّما أسعَى لأدنى مَعِيشةٍ كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المالِ

ولكنمـا أسعـى لمجـدٍ مُؤَثَّـلٍ وقد يدركُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي[١]

وقوله[٢]:

[١٠] ولو كانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ الناسَ لم يمت ولكنَّ حَمْدَ الناسِ ليس بِمُخْلِدِ[٣]

[٨/ب] وقوله تعـالى: ﴿ولو أراكهم كثـيراً﴾[٤] الآية[٥]. فلا يصح أن تقول هاهنا: «ولكن لم تلتقِ؛ فلم يظل.» «ولكن لم تُسلّمْ؛ فلم أسلّم عـليها.» «ولكن لم تكن عديماً.» «ولكن لم يتركوا.»؛ ضـرورةَ أن المعنى ليس على ذلك، كما لا يخفى على من يلاحظ المقصودَ الذي يدل عليه المقام، والسوابقُ واللواحقُ.

(١) البحر: البيتان من بحر الطويل.

اللغة: «مؤثل»: مؤصَّل.

الإعراب: «ولو أنّما» «ولكنمّا»: «ما» مصدرية في الموضعين.

الشاهد: «ولكنما أسعى» حيث استعمل الشاعر حرف الاستدراك بعد (لو) مما يفيد أن (لو) هنا دالة على الامتناع، ولو لم تكن دالة على الامتناع لما صح الاستدراك. وبيانه: أن امتناع كفاية قليل من المال وعدم طلبه مـا وراء ذلك كان لامتناع سـعيه لأدنى معـيشة. ثم اسـتدرك وبيَّنَ ما يسـعى له من المجد المؤثل.

والمعنى: ولكن لم يثبتْ كونُ سعيي لأدنى معيشة، فثبت كونه لمجد مؤثل.

(٢) البيت لزهيـر بن أبي سلمى انظر ديوانه بشرح ثعلب ٢٣٦ وهو منسوب إليه فـي الدرر ٢/ ٨٢ وبلا نسبة في المغنى ١/ ٢٥٦ والهمع ٢/ ٦٦ ورواية الديوان «فلو».

(٣) البيت من بحر الطويل.

اللغة: «حمد»: أي الثناء والذكر الحسن. «يخلد»: يبقي ويديم.

الإعراب: «يخلد»: الجملة في محل نصب خبر «كان».

الشاهد: استعمال حرف الاستدراك «لكن» بعد استعمال (لو) مما يدل على أن (لو) مغيدة الامتناع، وإلا لما صح الاستدراك.

(٤) ﴿إذ يريكهم الله في منامك قـليلاً. ولو أراكـهم كثيـراً لفشلـتم ولتنازعتم في الأمـر. ولكن الله سلم﴾ الأنفال: ٤٣.

(٥) راجع المغني ١/ ٢٥٦.

فتسليم ابن هشام أن ما قاله بدر الدين من التأويل ممكنٌ في بعض المواضع[1] ـ كشِعْرَيْ: قيسٍ وتوبةَ، والآية[2] ـ فيه نظر، بل هو ممتنع فيها، كامتناعه في: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾[3]؛ لاستحالة أن يُرادَ: ولو كنا صادقينَ فيما مضى؛ [لما][4] صَدَّقْتَنا[5]. لكنّا لم نكن صادقين.

وكَوْنُ[6] (لو) بمعنى (إنْ) قاله كثير من النحويين في هذه الآية[7]. وفي: ﴿ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون﴾[8] ﴿قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث﴾[9]. ﴿ولو أعجبتكم﴾[10] ﴿ولو أعجبكم﴾[11]

(١) المراد بتأويل بدر الدين: قوله بصحة حمل نحو ﴿ وليخشن الذين لو تركوا. . .﴾ الآية ونحو قول توبة: ولو أن ليلى. . .إلخ على المضي انظر ص٥١.
وتسليم ابن هشام بإمكان ذلك التأويل في بعض المواضع قولُه في المغنى ١/ ٢٦٤: «الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أنّ ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض. فمما أمكن فيه: قولُه تعالى: ﴿ وليخش الذين لو تركوا. . .﴾ الآية؛ إذ لا يستحيل أن يقال: لو شارفت فيما مضى أنك تخلّف ذرية ضعافاً؛ لخفت عليهم، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى. ومما لا يمكن فيه: قوله تعالى: ﴿وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين﴾ ونحو ذلك.»
(٢) يعني آية: ﴿وليخش الذين لو تركوا﴾ الآية.
(٣) يوسف: ١٧.
(٤) سقط من المتن واستدرك في الحاشية مسبوقاً برمز لعله (ء).
(٥) في الأصل «صدقنا» وهو تصحيف. وانظر حاشية الصبان ٤/ ٣٩.
(٦) من هنا إلى نهاية قول الشاعر: قوم إذا حاربوا . . .البيت، نقله المصنف من المغنى ١/ ٢٦٤.
(٧) ممن قال بأن (لو) بمعنى (إنْ) في هذه الآية ـ آية سورة يوسف ـ المبرد في الكامل ١/ ٣٦١ والمالقي في الرصف ٢٩١ وأبو حيان في تذكرة النحاة ٣٩ والمرادي في الجنى الداني ٢٩٥ وقبل هؤلاء الثلاثة النحاس في إعراب القرآن ٢/٣١٨.
(٨) التوبة: ٣٣ والصف: ٩ وممن قال بأن (لو) فيها بمعنى (إنْ) الخضري في حاشية ابن عقيل ٢/ ١٢٨.
(٩) المائدة: ١٠٠ وممن قال بأن (لو) فيها بمعنى (إنْ) أبو السعود ٣/ ٨٣ والخضري ٢/١٢٨.
(١٠) ﴿ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم﴾ البقرة: ٢٢١. وممن قال بأن (لو) فيها بمعنى (إن) الفراء ١/ ١٤٣ والعكبري ١/ ١٧٧ وأبو حيان في البحر المحيط ٢/ ١٦٥.
(١١) ﴿ولعبد مؤمين خير من مشرك ولو أعجبكم﴾ البقرة: ٢٢١. وممن قال بأن (لو) فيها بمعنى (إن) أبو حيان في البحر ٢/ ١٦٥.

﴿ولو أعجبك حسنهن﴾[1] ونحو: «أعطوا السائل ولو جاء على فَرَس»[2] وقوله[3]:

[١١] قومٌ إذا حاربوا شدُّوا مآزرهم[4] دون النساء ولو باتتْ بأطهار[5]

وما أحسن قولَ بعض المُحْدَثين[6] في هذا القِسْم:

[١٢] كم استراحَ إلى صبرٍ لفُرْقتكم صَبٌّ إليكم من الأشواق في تَرَحِ

تركتم قلبَه من حزن فرقتِكم لو يرزقُ الوصلَ لم يقدر على فرحِ[7]

(١) ﴿لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج ولو أعجبك حسنهن﴾ الأحزاب: ٤٢.

(٢) حديث مرسل رواه مالك في الموطأ ص ٤٠٧ بلفظ «وإن جاء على فرس» كما رواه أحمد في المسند ١/ ٢٠١ وأبو داود ٢/ ٣٠٦ بلفظ: «للسائل حق وإن جاء على فرس» وبهذا اللفظ عند الطبراني في الكبير ٣/ ١٤١. وأورده صاحب كشف الخفاء مع الضعاف ١/ ١٤٤. وانظر مصابيح السنة ٢/ ٣٦٤ للبغوي.

(٣) البيت للأخطل انظر ديوانه ١٢٠ وهو منسوب إليه في نوادر أبي زيد ١٥٠ والكامل للمبرد ١/ ٣٥٧ وحماسة البحتري ٣٤ وبلا نسبة في رصف المباني ٢٩١ والبحر المحيط ٣/ ١٧٨ والارتشاف ٢/ ٥٧٢ والجنى الداني ٢٩٥ والمغني ١/ ٢٦٤ والأشموني ٤/ ٣٩.

(٤) في الأصل «قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم» والتصويب من الحاشية والديوان، وهو مقتضى الوزن.

(٥) البحر: البيت من بحر البسيط.

اللغة: «مآزرهم»: جمع مئزر، كنّى بشدِّه عن ترك الجماع. «بأطهار»: جمع طُهر أي: طهر المرأة من الحيض.

الإعراب: «ولو باتت...»: الواو عاطفة على جملة محذوفة، والتقدير: «إن لم تبت بأطهار ولو باتت...» أو أنها حالية، والجملة حال من «النساء».

الشاهد: «ولو باتت»: حيث وقعت (لو) حرف شرط بمعنى (إن) والمعنى: وإن باتت بأطهار. وقد قال بذلك كثير من النحويين في هذا البيت منهم المبرد في الكامل ١/ ٣٦١ والمالقي في رصف المباني ٢٩١ والمرادي في الجنى الداني ٢٩٥.

(٦) لم أعثر على قائل البيتين.

(٧) البحر: البيت من بحر البسيط.

اللغة: «صب»: عاشق. «ترح»: حزن.

الإعراب: «كم» خبرية. «صب»: فاعل استراح.

الشاهد: ليس الشاعر ممن يستشهد بشعره، لكن المؤلف أراد التمثيل به على مجيء (لو) بمعنى (إن)، إذ المعنى: إن يرزق الوصل مستقبلاً.

وإذا وَلِيَ (لو) هذه ماض لـفظاً؛ أُوِّلَ بمضارع[1]، نحو: ﴿وليـخش الذين لو تركوا﴾[2] أي: يتركوا، أو يُشارفوا الترك ـ كمـا تقدم ـ كما أنه إذا وَلِيَ الامتناعية مضارعٌ لفظاً؛ أُوِّلَ بالماضي[3].

قال في الإيضاح البياني[4]: ويلزم كونُ جملتيها فعـليتين وكون الفعل ماضياً، فدخـولها على المضـارع في نحو قوله تعـالى: ﴿لو يطيعكم في كـثيـر من الأمر لعنتم﴾[5] لقصد اسـتمرار الفعل فيـما مضى وقتاً فـوقتاً[6]، كما في [9/أ] قوله تعالى: ﴿الله يستهزئ بهم﴾[7] بعد قوله: ﴿إنما نحن مستهزئون﴾[8]، وفي قوله: ﴿فويل لهم مما كـتبت أيديهم وويل لهم مما يكسـبون﴾[9] ودخولها علـيه في نحو قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم[10]﴾ لتنزيله منزلة

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٢٨١ أوضح المسالك ٤/ ٢٢٨ الأشموني ٤/ ٣٨ التصريح ٢/ ٢٥٦.

(٢) ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم﴾ النساء: ٩.

(٣) انظر: ابن يعيش ٨/ ١٥٦ توضيح المقاصد ٤/ ٢٨٠ أوضح المسالك ٤/ ٢٢٨ ابن عقيل ٢/ ٣٨٨ التصريح ٢/ ٢٥٨.

(٤) يقصد (الإيضاح لتلخيص المفتاح) للخطيب القزويني.

(٥) الحجرات: ٧.

(٦) قال الزمخشري في الكشـاف ٣/ ٥٦١: «فإن قلت: فلم قيل: (يطيعكم) دون (أطاعكم)؟ قلت: للدلالة على أنه كان في إرادتهم استمرار عمله على ما يستصوبونه، وأنه كلما عنّ لهم رأي في أمر كان معمولاً عليه» وانظر مختصر المعاني ٢/ ١٩.

(٧) البقرة: ١٥.

(٨) البقرة: ١٤، قال الزمـخشري في الكشاف ١/ ١٨٨: «فإن قلت: فهلا قيل: الله مـستهزئ بهم؛ ليكون طبقاً لقوله: (إنما نحن مستهزئون)؟ قلت: لأن (يستهزئ) يفيد حدوث الاستهزاء وتجدده وقتاً بعد وقت» وانظر الأطول ١/ ١٨٩ للإسفراييني.

(٩) البقرة: ٧٩.

(١٠) السجدة: ١٢.

الماضي؛ لصدوره عمن لا خُلْف[1] في إخباره[2]، كما نُزِّلَ (يَوَدُّ) منزلةَ (وَدَّ) في قوله تعالى: ﴿رُبَمَآ يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا﴾[3].

ويجوز أن يكون الغرض من لفظ (ترى) و(يود) استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسي الرؤوس، قائلين ما يقولون، وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم، متقاولين لتلك المقالات، وصورة وداد الكافرين لو أسلموا، كما في قوله تعالى: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها﴾[4]، إذ قال: (فتثير)، استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، من إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض، تبدو في الأول كأنها قطع قطن مندوف، ثم تتضامّ، متقلبة بين أطوار، حتى تكون ركاماً[5].

وقول تأبَّطَ شراً[6]:

(١) في الإيضاح لتلخيص المفتاح «لا خلاف».

(٢) قال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٢٤٢ عند حديثه عن آية ﴿ولو ترى إذ المجرمون...﴾: «و (لو) و(إذ) كلاهما للمضي، وإنما جاز ذلك [أي دخول لو على المضارع]؛ لأن المترقَّب من الله بمنزلة الموجود المقطوع به في تحققه».

(٣) ﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾ الحجر: ٢، قال الزمخشري في الكشاف ٢/ ٣٨٦: «فإن قلت: لم دخلت [أي ربما] على المضارع وقد أبوا دخولها إلا على الماضي؟ قلت: لأن المترقَّب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، فكأنه قيل: ربما ودّ».

(٤) فاطر: ٩.

(٥) قال الزمخشري في الكشاف ٣/ ٣٠١: سفإن قلت: لم جاء (فتثير) على المضارعة دون ما قبله وما بعده؟ قلت: ليحكي الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السحابَ وتستحضر تلك الصورة البديعة، الدالة على القدرة الربّانية».

(٦) انظر ديوانه ٢٢٤ والأبيات في الأغاني ٢١/ ١٢٩ ومعجم البلدان ٣/ ٣١ وبعضها في الكشاف ٣/ ٣٠٢. وتأبط شراً هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي المضري، شاعر جاهلي، صعلوك عدّاء، توفي حول سنة ٨٠ قبل الهجرة، ابتدأ المفضل الضبي مفضلياته بقصيدة له. انظر: الشعر والشعراء ١٤٣ الأغاني ٢١/ ١٢٧ خزانة الأدب ١/ ٣٧ الأعلام ٢/ ٨٠.

[١٣] ألا مَـنْ مُبْلِغٌ فِتيان فَهْمٍ(١) بما لاقَيْتُ(٢) عند رَحَى بطانِ(٣)
بأني قد لَقِيتُ الغُوْلَ تَهْوِي بسَهْبٍ كالصَّحيفة صَحْصَحانِ
فقلتُ لها كلانا نِضْوُ أَيْنٍ(٤) أخو سفر فخلّي لي مكاني
فشدتْ شدةً نحوي فأهْوَتْ لها كَفِّي بمصْقولٍ يماني
فأَضْرِبُها بلا دَهَشٍ فخرَّتْ صَرِيعاً لليَدينِ وللجِرَانِ(٥، ٦)

وقد يكون ذلك للدلالة على أن الفعل من الفظاعة بحيث يحترز أن يعبر عنه بلفظ الماضي؛ لدلالته على الوقوع في الجملة، كما تقول: [٩/ب] لقد أصابتني حوادث لو تبقى إلى الآن؛ لما بقي مني أثر(٧). أي: لأن بقاءها إلى الآن أمر فظيع يستنكَر، وإن كانت باقية في الحقيقة.

(١) فهم: اسم قبيلة تأبط شراً، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان. انظر: جمهرة أنساب العرب ٢٤٣ ومعجم قبائل العرب ـ كحالة ٣/ ٩٢٩

(٢) في الأصل «بما لقيت» وضبط بكسر القاف، والتصويب من الديوان وهو الوجه.

(٣) رحى بطان: موضع في بلد هذيل. انظر معجم البلدان ٣/ ٣١.

(٤) في الأصل «نطوي أرضاً» وضبطت على ذلك. والتصويب من الديوان وهو مقتضى الوزن. وما في الأصل لعله وهم من الناسخ.

(٥) انظر الإيضاح لتلخيص المفتاح ١٨٦-١٨٧ بتغيير طفيف؛ إذ هنا ينتهي النقل عنه.

(٦) بحر الأبيات: الوافر

اللغة: «الغول»: مما قيل فيه: شيطان يتلوّن في الفلاة للناس يضلّهم ويهلكهم. «تهوي»: تسرع. «بسهب»: بفلاة «صحصحان»: أرض مستوية. «نضو»: مهزول. «أين» إعياء وتعب. «بمصقول»: بمشحوذ مجلوّ. «دهش»: فزع. «فخرت» فسقطت. «صريعاً»: مصروعة، صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث. «الجران»: مقدم العنق.

الإعراب: «بما لاقيت» (ما) هنا موصولة. «صحصحان» نعت لسهب مجرور.

«صريعاً»: حال من الضمير المستتر في «فخرت».

الشاهد: «فأضربها» حيث عبر بالمضارع، مع أنه عبر في سائر الأبيات بالماضي، ومع أن الضرب أمر مضى وانتهى؛ وذلك لنكتة بلاغية هي استحضار صورة الشجاعة، وتصويرها لقومه وكأنهم يرونها مشاهدةً. وذلك أبلغ في إظهار الشجاعة.

(٧) انظر المطول ١٧٣ ـ بتغيير طفيف.

الخاتمة

لهجَ بعضُ الطلَبة بالسؤال عن قوله تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا﴾[1]. وتوجيهه أن الجملتين تركَّبَ منهما قياس اقتراني[2] من الشكل الأول[3]، وحينئذ فينتج: لو علم الله فيهم حيراً؛ لتولوا. وهذا مستحيل؛ لأنه على تقدير علم الخير لا يحصل منهم التولي، بل الإذعان والقبول[4].

وأُجيبَ بأوجه:

أحدهما: أن التقدير: لأسمعهم إسماعاً نافعاً، ولو أسمعهم إسماعاً غيرَ نافع؛ لتولوا.

والثاني: أن التقدير: ولو أسمعهم على تقدير عدم [عِلْم][5] الخير فيهم.

وعلى هذين الوجهين فليس بقياس، لاختلاف الوَسَط[6].

---

(١) ﴿لتولوا وهم معرضون﴾ الأنفال: ٢٣.

(٢) القياس الاقتراني: هو القياس الذي لا يصرَّح في مقدماته بالنتيجة، ولا بنقيضها، مثل: (١) شارب الخمر فاسق (٢) وكا فاسق ترد شهادته (٣) إذن شارب الخمر ترد شهادته، فبواسطة نسبة كلمة (فاسق) إلى شارب الخمر في القضية رقم (١) ونسبة رد الشهادة إلى (كل فاسق) في القضية رقم (٢) استنبطت النسبة بين رد الشهادة والشارب في القضية ذات الرقم (٣).
انظر: المنطق ـ محمد المظفر ٢٢١.

(٣) الشكل الأول من أشكال القياس الاقتراني: هو ما كان الأوسط فيه محمولاً في الصغرى، موضوعاً في الكبرى، أي يكون وضع الحدّين في المقدمتين مع الأوسط بين وضع إحداهما مع الأخرى في النتيجة.
انظر: المنطق ـ المظفر ٢٢٩.

(٤) انظر مغني اللبيب ١/ ٢٦٠ بمعناه.

(٥) سقط من المتن واستدرك في الحاشية.

(٦) الوسط: هو المتكرر المشترك الذي يتوسط بين رفيقيه في نسبة أحدهما إلى الآخر، مثل (١) شارب الخمر فاسق، (٢) وكل فاسق ترد شهادته (٣) إذن شارب الخمر ترد شهادته، فإن (فاسق) هو الوسط الرابط بين الطرفين. المنطق ـ للمظفر ٢٢٤.

الثالث: أن التقدير: ولو علم الله فيهم خيراً وقتاً ما؛ لأسمعهم، ولو أسمعهم لتولوا بعد ذلك.

فيكون قياساً مـتّحداً مُنْتجاً: لو علم الله فيهم خيراً وقـتاما؛ لتولوا بعد ذلك. ولا استحالة فيه.

ذكر هذه الأوجه الثلاثة صاحبُ المغني[1].

ويَرِدُ على الثـالث أن (لو) إنما اسـتـعمـلت في فصـيح الكلام؛ في الـقيـاس الاستثنائي[2] المستثنى فيه نقيضُ التالي[3]، لا في القياس الاقتراني[4].

وذكر في المطوَّل وجهاً آخـر، ولفظه: وأُجيبَ بأنهما مهملـتان، وكُبْرى الشكل الأول يـجب أن تكون كُلِّيَّة[5]، ولو سُلِّمَ فإنما تُنْتِـجان[6] لو كانتا لُـزُومِيَّتين[7]، وهو ممـنوع، ولـو سُلِّمَ فـاستحـالةُ النتيـجة ممنوعة؛ لأن عِلمَ اللـه فيهم خـيراً[8] محال، إذا لا خير فيهم، والمحال جائز أن يستلزم المحال[9]، اهـ. يريد أن النتيجة

(١) انظر المغني ١/ ٢٦١ بتغيير طفيف.

(٢) القياس الاستثنائي: سبق التعريف به.

(٣) المراد بالتالي في الأساليب التي تستعمل فيها (لو): جوابها.

(٤) القياس الاقتراني: سبق التعريف به.

(٥) للشكل الأول من أشكال القـياس الاقـتراني شرطـان: إيجاب الصغـرى، وكلية الكبـرى أي: ألا تكون جزئية، إذ لـو كانت جزئية؛ لجاز أن يكـون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبـر ما حكم به على الأصغر؛ فلا يتعدى الحكم من الأكبر إلى الأصغر بتوسط الأوسط. انظر: المنطق ـ للمظفر ٢٢٩

(٦) في الأصل «ينتجان» وأثبت ما في المطول ١٦٩، وهو الوجه.

(٧) اللزومية: هي القضيـة التي بين طرفيها اتصال حقيقي بعلاقـة توجب استلزام أحدهما للآخر، بأن يكون علة للآخر، أو معلولين لعلة واحدة. انظر: المنطق ـ للمظفر ١٧١.

(٨) في الأصل «الخير» وأثبت التصحـيح الذي في الحاشية، وهو ما في المطول ١٦٩؛ لأن المصنف أراد النقل عن المطول باللفظ كما قال.

(٩) انظر المطول ١٦٩ بنصه.

محال، لا لـذاتها، بل من حيث لزومهـا عما هو محـال، وهو المقدم، فلذا منع [١٠/أ] أولاً استحالتها، وأثبته ثانياً، فلا تدافعَ بينهما.

وفي الثاني نظر؛ لأن السعّد بنفسه ذكـر في شرح الشَّمسيّة[١] أن الاتفاقيتين[٢] منتجتان[٣] كاللزوميتين، قال: وأما إذا كانت إحداهما اتفاقية، والأخرى لزومية[٤]؛ ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب[٥].

واعترض في المطوَّل الوجهين الأولين من هذه الثـلاثة بأنه كيف يصح أن يعتقد في كلام الحكيم ـ تعالى ـ أنه قياس أُهملتْ فـيه شرائط الإنتاج؟ وأيُّ فائدة تكون في ذلك؟ وهل يُرَكَّب القياس إلا لحصول النتيجة[٦]!!

فقال السيد: هذا تشنيع شنيع[٧]، وتقبح قبيح، وتزييف ضـعيف؛ إذ لا شبهة

(١) (الرسالة الشمسية في القواعد المنطقيـة) اسم كتاب في المنطق لنجم الدين الكاتبي القزويني، شرحه سعد الدين التفتازاني.

(٢) الاتفاقية: هـي القضية التي ليس بين طرفيهـا اتصال حقيقي؛ لعدم العـلاقة التي توجب الملازمة، ولكن يتفق حصول التالـي عند حصول المقدم، كما لو اتفق أن محمداً طالـب لا يحضر الدرس إلا بعد شروع المدرس، فتؤلف هـذه القضية الشرطيـة: (كلما جاء محـمد؛ فإن المدرس قد سبـق شروعه في الدرس) وليس هنا علاقـة بين مجيء مـحمد وسـبقِ شروع المدرس، وإنما ذلك بمحض الصدفـة المتكررة. انظر: المنطق ـ لمحمد المظفر ١٧١، ١٧٢.

(٣) في الأصل «منتجان» ولعله تصحيف من الناسخ.

(٤) في الأصل «لزوميتين» والتصويب من الحاشية.

(٥) انظر شرح الشمسيـة في المنطق ـ للسعد ١٦٩ بتغيير طفيف. لكن الذي ذكره السـعد هناك مشعر بأنه لا يجزم بإنتاج الاتفاقيتين، بل يفترضه جدلاً، حيث قسّم القياس الشرطي أقساماً، أولها القياس المركب من متصلتين، أي القـياس الذي تشترك فيه المتـصلتان في جزء تام منهما: تمام المقـدم وتمام التالي. ثم قال: «إلا أنه (أي القياس المركب من متـصلتين) مختص بما إذا كانت المتصلتان لزوميـتين، أو اتفاقيتين، على تقدير جواز تألّف القياس من الاتفاقيتين».

(٦) انظر المطول ١٦٩، ١٧٠ بتغيير طفيف.

(٧) في الأصل «بشيع» وأثـبت ما في حاشـية السيـد على المطول ١٦٩، ولعل ما في الأصل من تصـحيف الناسخ.

على ذي دِرْية[1] في دراية التوجيه، ولا على ذي مُسكَةٍ[2] في صناعة المناظرة بأن المجيب بأن الشرطيتين المذكورتين لا تنتجان ما توهَّمه ذلك القائل ـ يعني المدَّعي أنهما على صورة القياس الاقتراني، بناء على عدم حصول شرائط إنتاجها؛ لانتفاء كلية الشرطية التي جعلها ذلك القائل كبرى، أو لانتفاء لزوم الشرطيتين ـ لم يُرد أن الله ـ تعالى ـ أوردهما قياساً لإنتاج تلك النتيجة، لكنه أهملَ شرائطَ الإنتاج، إذ لا يقول به مميِّز، فضلاً عن متميز. بل أراد منع كونه قياساً منتجاً لها، وجعل انتفاء الشرائط[3] سنداً له، وعلامة لعدم إرادة القياسية. وبهذا القدر تندفع تلك الشبهة، ولا حاجة به تلجئه إلى تلك الورطة[4]. اهـ

واعترض الثالث في المطول أيضاً بقوله: هذا غلط في فصيح؛ لأن لفظ (لو) لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي؛ لأنها لامتناع الشيء لامتناع غيره، ولهذا لا يُصَرَّح[5] [١٠/ب] باستثناء نقيض التالي[6]. اهـ

يعني: لأن انتفاء التالي معلوم من وضع (لو).

فقال السيِّد: وأما قوله: «فهذا غلط» فهو أيضاً من ذلك النمط؛ إذ ليس تسليم القياسية والحكم بعدم استحالة النتيجة بياناً لما هو المختار عنده في دفع السؤال. بل هو مبالغة في دفعه تنزّلاً بعد تنزُّل، بحسب ما يمكن[7]. اهـ

(١) دَرَى الشيء دَرِيةً: عَلِمَ به. انظر اللسان (درى).

(٢) من معاني المُسْكة المناسبة لهذا المقام: الرأي والعقل. قال في اللسان (مسك): «ورجل ذو مُسْكةٍ ومُسْكٍ: أي رأي وعقل يرجع إليه ... ويقال: فيه مُسْكة من خير ـ بالضم ـ أي: بقية».

(٣) في الأصل «الشرط» والتصويب من الحاشية.

(٤) انظر حاشية السيد على المطول ١٦٩ بتغيير طفيف.

(٥) في الأصل «لا يصح» والتصويب من الحاشية، وهو ما في المطول ١٦٩.

(٦) انظر المطول ١٦٩ بتغيير طفيف، وهنا حاشية: «وإن صرح به فإنما يكون على سبيل التأكيد».

(٧) انظر حاشية السيد على المطول ١٦٩، ١٧٠ بتغيير طفيف.

وتجويز العلاّمة الفَنَارِي[1] أن يكون قول السعد: وهذا غلط.. إلخ إشارةً إلى السؤال، لا إلى الجواب، حتى يَرِد التشنيع[2]، فيه نظر، لأن قوله عقبه: وكيف يصح أن يعتقد ... إلخ يأباه[3].

نَعَمْ، الوجه الثالث ـ وإن لم يُرَدَّ بما قاله السعد ـ يُرَدُّ بأنَّ ما جعله محالاً جائزاً أن يستلزم المحال ـ وهو عِلْمُ الخير فيهم ـ مضمونُ[4] المقدَّم، وليس كذبُ الشرطية بكذب طرفيها أو أحدِهما، بل بكذب اللزوم بينهما، فمتى صدق؛ صدقت، أو كذب؛ كذبت، ولا التفاتَ إلى الطرفين، فقد يكونان صادقين نحو: «إن كان زيد إنساناً؛ فهو ناطق»، وكاذبين نحو «إن كان زيد حَجَراً، فهو جماد[5]»، ومختلفين نحو: «إن كان زيد حماراً؛ فهو حيوان»، مع صدق القضايا الثلاثة، وصدقُ النتيجة لازم عن صدق المقدمتين، لا عن صدق أجزائهما، فلا علاقة بين استحالة

(١) حسن جلبي بن محمد شاه بن حمزة الرومي الحنفي، مشارك في أنواع من العلوم ولد ببلاد الروم سنة ٨٤٠هـ وتوفي في (بروسة) سنة ٨٨٦هـ. له: حاشية على المطول ـ للتفتازاني، حاشية على حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف.

انظر: الضوء اللامع ٣/ ١٢٧ شذرات الذهب ٧/ ٣٢٤ البدر الطالع ١/ ٢٠٨ الفوائد البهية ٦٤ كشف الظنون ٣٥٠، ٤٧٤، ٤٦٩ وغيرها إيضاح المكنون ٢/ ١٩٣ .

(٢) انظر حاشية الفناري على المطول ١٩٨/ ب بمعناه، وعبارته: «قوله وهذا غلط... يمكن أن يُدّعى أن لفظة (هذا) إشارة إلى السابق، لا إلى الجواب، فهذا تغليط السؤال، وتقوية الجواب؛ فحينئذ لا يَرِدُ تشنيع الفاضل المحشّي».

(٣) حاشية: وذلك أن قوله: وكيف يصح ..إلخ ردٌّ للجواب قطعاً، وقوله: لأن لفظ لو.. إلخ ردّ للسؤال على ما جوّزه الفناري. وهذا فيه تشتيت .

(٤) بين السطور «خبر أنّ» أي أن «مضمون» هو خبر أنَّ في قوله: «بأنّ ما جعله» .

(٥) حاشية: «فحجريَّةُ زيد كذب، وجماديته كذب، واللزوم بينهما صادق، فتكون النتيجة صادقة، فصدق النتيجة بصدق اللزوم بين الطرفين، لا بصدقهما، وكذبها بكذب اللزوم، لا بكذب الطرفين كما في هذا المثال.».

المقدم واستحالة النتيجة. بل إذا صدق اللزوم؛ كفى. وأيضاً فتسليم كونهما كليتين لزوميتين يوجب استحالة الكبرى[1]، ومن ثم استحالتِ النتيجةُ. اللهم إلا أن يُدَّعى أنها مخصوصة، أي: ولو أسمعهم ـ وهم على ما طبعوا عليه من الشر وعدم علم الخير فيهم ـ لتولوا، وحينئذ فلا إنتاجَ، ولا قياسية؛ لعدم اتحاد الوسط ـ كما تقدم ـ.

ثم قال في المطوَّل: بل الحق أن قوله: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً﴾[2] واردٌ على قاعدة اللغة، يعني أن سبب عدم الإسماع عدمُ[١١/أ] العلم بالخير فيهم، ثم ابتدئ قوله: ﴿ولو أسمعهم لتولوا﴾[2] كلاماً آخر، على طريقة: «لو لم يخف الله لم يعصه» يعني أن التولي لازم على تقدير الإسماع، فكيف على تقدير عدم السماع!! فهو دائم الوجود ـ كذا ذكروا[3] ـ اهـ

قال شيخنا أبو حفص سيدي عمر الفاسي ـ رحمه الله ـ في حاشية المغني[4]: هذا القدر لا يدفع الإشكال؛ إذ يمكن تقديره هكذا: لمّا كان الجزاء لازماً للشرط؛ كان التولي لازماً للإسماع، بمقتضى القضية الثانية، وإن كان أعم منه؛ لتحققه بدونه، والإسماع لازماً لعلم الخير فيهم، بمقتضى القضية الأولى. ولازم اللازم شيء، ولازم لذلك الشيء، فيكون التولى لازماً لعلم الخير فيهم، وهذا اللازم

(١) حاشية: «وذلك أنه يصير التقدير: (كلُّ مَنْ حصل له الإسماع؛ يقع منه التولي) وهذا محال.».

(٢) الأنفال: ٢٣.

(٣) انظر المطول ١٧٠ بتغيير طفيف.

(٤) اسم تلك الحاشية: (بغية الأريب في بعض مسائل مغني اللبيب) ومنها نسخة في الخزانة الصبيحية بِسَلا في المغرب تحت رقم (٤٦).

انظر: فهرس الخزانة المذكورة ـ إعداد د. محمد حجي ص٣٣٧. وقد ذكر هذه الحاشية ابن مخلوف التونسي في شجرة النور الزكية ٣٥٦ وعبد الله الكنّوني في النبوغ المغربي في الأدب العربي ١/ ٢٣٩ ود. محمد الأخضر في كتابه: الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية ص٣٠٧.

مستحيل، وهذا قياس اللّزومية.

بل نقول: يصح أن ينتظم من هاتين[1] القضيتين قياس من الشكل الأول، إذ قاعدته أنّ لازم اللازم لازم، وإن لم يقصد إلى ذلك في الآية. ولو لم يسلم اللزوم، فلا أقلَّ من المصاحبة، فالتولي مصاحِبٌ للإسماع، والإسماع مصاحب لعلم الخير فيهم، فليكن التولي مصاحباً لعلم الخير فيهم؛ لأن مصاحب المصاحب لشيء مصاحب لذلك الشيء، وذلك باطل، فلا محيد عن بيان ما تنتفي معه القياسية[2]، كالمغايرة بين الإسماعين؛ حتى لا يكون اللازم في الأولى هو الملزوم في الثانية، أو غير ذلك. انتهى.

قال في المطول: وأقول: يجوز أن يكون التولي منتفياً[3] بسبب انتفاء الإسماع ـ كما هو مقتضَى أصل (لو) ـ لأن التولي هو الإعراض عن الشيء، وعدم الانقياد إليه، فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء؛ لم يتحقق منهم التولي والإعراض عنه، ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد.

فإن قيل: انتفاء التولي خير، وقد ذكر [١١/ب] ألا خير فيهم، قلنا: لا نسلّم أن انتفاء التولي بسبب انتفاء الإسماع خير، وإنما يكون خيراً لو كانوا من أهله، بأنْ أسمعهم شيئاً؛ ثم انقادوا له، ولم يعرضوا، وهذا كما يقال: «لا خير في فلان، لو كان به قوة؛ لقتلَ المسلمين.» فإن عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيراً فيه[4]. انتهى[5].

(١) في الأصل «هاذين» ولعله تصحيف.

(٢) بين السطور: «وحينئذ يرجع إلى الجوابين المتقدمين عند ابن هشام».

(٣) في الأصل «منتفياً» وهو تصحيف، وأثبت ما في المطول ١٧٠.

(٤) في الأصل «فيهم» وأثبت ما في المطول، وهو مقتضى السياق.

(٥) انظر المطول ١٧٠ بتغيير طفيف.

ويُرَدُّ أيضاً بأن التولي لازم للإسماع، والإسماع لازم لعلم الخير فيهم، ولازم اللازم لشيء لازم لذلك الشيء، وهو مستحيل. . . إلى آخر ما سبق في ردّ ما قبله. وذلك أن الجزاء لازم للشرط في جميع أقسام (لو) وغيرها من أدوات الشرط.

نعم، قد فسر صاحبُ الكشّاف[1] التولّيَ بما يقتضي عدم توقّفه على الإسماع؛ وهو عدمُ النفع والانتفاع[2]. ولا شك أن عدم نفع الشيء والانتفاع به؛ لا يتوقف على وجوده.

وأما قول شيخنا[3]: إن ما ذكره ثانياً من أن التولي ـ الذي هو الإعراض ـ لا يتحقق مالم يكن إسماع؛ يُبطل ما ذكره أولاً من أن التولي لازم على تقدير الإسماع، وعلى تقدير عدمه، فهو دائم الوجود[4]. فجوابه أن الأول قول غيره، كما نبه عليه بقوله عقبه «كذا ذكروا»، وهو عنده غير مَرْضِيّ، فلذا ذكر ما يخالفه عقبه بقوله:

وأقول: يجوز أن يكون التولّي منتفياً. . إلخ.

(١) صاحب الكشاف هو الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخُوَارَزْمي، معتزلي، عالم بالتفسير واللغة والأدب، ولد في زمخشر بخوارزم سنة ٤٦٧ هـ وتوفي في الجرحانية بخوارزم أيضاً سنة ٥٣٨هـ من كتبه: الكشاف، المفصل، الأنموذج، المستقصى. انظر: نزهة الألبا ٣٩١ معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦ إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨ البداية والنهاية ١٢/ ٢١٩ لسان الميزان ٦/ ٤ النجوم الزاهرة ٥/ ٢٧٤ شذرات الذهب ٤/ ١١٨

(٢) هذا التفسير هو قول الزمخشري عند حديثه عن الآيات التي قبيل هذه الآية في الكشاف ٢/ ١٥٠، ١٥١: «. . ﴿وأنتم تسمعون﴾ : أي: تصدقون؛ لأنكم مؤمنون، لستم كالصم المكذبين من الكفرة. ﴿ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا﴾ أي: ادّعوا السماع. ﴿وهم لا يَسْمعون﴾: لأنهم ليسوا بمصدقين، فكأنهم غير سامعين. والمعنى: إنكم تصدقون بالقرآن والنبوة، فإذا توليتم عن طاعة الرسول في بعض الأمور من قسمة الغنائم وغيرها؛ كان تصديقكم كلا تصديق، وأشبه سماعُكم سماعَ مَنْ لا يؤمن.».

(٣) أي: عمر الفاسي المتقدم ذكره.

(٤) انتهى كلام الفاسي شيخ المصنف، والمقام يدل على أنه نقله عن حاشيته على المغنى المذكورة آنفاً.

لكنْ ردَّهُ شيخنا[1] [أيضاً][2] باقتضائه أن المقصود ربط عدم التولي بعدم الإسماع، وتعليقه به، وليس كذلك. قال السّيد[3]: بل المقصود بيان أن الإسماع ـ مع عدم علم الخير فيهم ـ لا ينفع، بل يترتب عليه نقيض المقصود من الإذعان والقبول، وهو التولي وعدم الانقياد. وهذا كما تقول لمن طلب منك نصح فلان: «لو كان من أهل الخير؛ لنصحته، لكنه ليس من أهل الخير؛ فلم أنصحه، ولو نصحته[4]؛ ما قَبلَ؛ فيضيع [١٢/أ] عَلَيَّ نصحي». أي: ولو نصحته ـ مع ما طبع عليه من الشر ـ ما قبل.

وأنت خبير بأن (لو) هذه ليست بمنزلتها في: «لو جئتني؛ لأكرمتك»؛ إذ لا يصح استثناء نقيض المقدَّم، كما في قوله:

ولو دامت الدولات.. إلخ [١]

ولو طار ذو حافر[5] قبلها[6] البيت [٢]

(١) هو عمر الفاسي المتقدم.

(٢) سقط من المتن، واستدرك في الحاشية.

(٣) كذا في الأصل، ولم أجد ذلك في كلام السيّد الجرجاني، وقد وضع على كلمة (السيد) علامة الشك فلعل أصل الكلمة (الشيخ) أو (سيدي) ويريد بها المصنف شيخه الفاسي المذكور آنفاً؛ لأن سياق الكلام الآتي مشعر بأنه للفاسي، خاصة أن المصنف قال في آخر الكلام: «وما ذكره السعد معنى صحيح يحسُن تخريج الآية عليه...» ثم قال: «واعتراضه بأنه ليس المقصود تعليق عدم التولي بعدم الإسماع، وأنه لا يصح استثناء نقيض المقدم ممنوع» والسياق يدل على أن الاعتراض إنما هو من شيخه الفاسي. لكنني مع ذلك لا أستطيع الجزم بأن الكلام لعمر الفاسي؛ لأن كتابه ليس بين يدي.

(٤) في الأصل «ولو أنْصَحتُـهُ» ولم أجد هذا الاستعمال بهذا المعني في المعجمات التالية: التهذيب، معجم القاييس، الصحاح، أساس البلاغة، التكملة والذيل والصلة، اللسان، القاموس، التاج. فلعل ثمة تحريفاً، وقد أثبت الصواب مستأنساً بتفسيره الجملة بعد ذلك بقوله: «أي: ولو نصحته ـ مع ما طبع...».

(٥) في الأصل «حفر» وهو تحريف، وذلك لأنه رسم في أول الكتاب «حافر» وقد أثبت الصواب.

(٦) ورواية الحماسة ١/ ٢٨٧ «فلو طار».

بل هي بمنزلتها في قوله[1]:

ولو وَضَعَتْ في دجلَةَ الهامَ لم تُفِقْ

من الجَرْع إلاّ والقلوبُ خَوَالِ[2]

فهي غير امتناعية، فهي بمنزلة (إنْ) أي: إنْ أسمعهم؛ تولوا، لكن جيء بـ(لو) قصداً إلى أن إسماعهم كأنه أمر قد حصل منه إياس، وصار في حكم ما قطع بانتفائه.

قال[3]: فإن قيل: جَعْلُها بمعنى (إنْ) يقضي استقلالاً استقبالَها، وهو رأي المبرِّد، وهو وإن كان ثابتاً، لكنه قليل[4]. قلتُ: هو مقبول عند المحققين، وقِلّتُهُ نسبية، على أنه يقال: هي لمجرد الربط والتعليق، ولا تفيد المضيَّ والاستقبال. فليتأمل[5]. أهـ

وتكون (لو) الأولى ـ إذا كانت الثانية استقبالية على ما قرره ـ لمجرد الربط؛

(١) البيت لأبي العلاء المعري، انظر ديوانه (سقط الزند) ٢٤٦، والمطول ١٧٠.

(٢) البحر: البيت من بحر الطويل.

اللغة: «الهام» جمع هامة وهي الرأس. «الجرع» شرب الماء وبلعه.

المناسبة: قاله المعري في قصيدة له يصف فيها عشقه لبغداد وحنينَ إبله إلى ماء دجلة.

المعنى: أن الركائب لو وضعت رؤوسها في ماء دجلة لتشرب منه؛ لم ترفع رؤوسها إلا وقد خلت قلوبها من الحنين والشوق، وسَلَتْ عما تمنت من المياه.

الإعراب: «والقلوب خوال»: الواو حالية، والجملة حال من الضمير المستتر في «تفق».

الشاهد: أن (لو) في البيت لم تستعمل امتناعية، وإنما هي بمعني (إنْ).

(٣) ما زال الكلام للفاسي ـ إن صح الترجيح السابق ـ.

(٤) صرح ابن مالك بقلته في الألفية ٥٩ وانظر شرحها لابنه ٧١٠ وتوضيح المقاصد ٤/ ٢٧٣ والأشموني ٤/ ٣٧.

(٥) انتهى كلام الشيخ عمر الفاسي.

لأن المعنى حينئذ: ولو علم الله في الحال فيهم خيراً؛ لأسمعهم في المستقبل، ولو أسمعهم فيه؛ لتولوا.

وأقول: ما ذكره من كونها بمعنى (إنْ) لا يدفع الإشكال أيضاً؛ لما تقدم، ما لم يغاير بين الإسماعين، كما قرَّرَ به[1] في المغني[2].

وما ذكره السعد معنى صحيح، يحسُنُ تخريج الآية عليه، مع المغايرة بين الإسماعَ أيضاً، أي: هم بالشر بحيث يحصل منهم التولي متى وجدَ الإسماعين، وما منع من توليهم إلا عدم إسماعهم. فهذا الإسماع غير الأول؛ لأنه ليس مع علم الخير فيهم، بل هو مصاحِب لما طبعوا عليه من الشر.

واعتراضُهُ بأنه ليس المقصود تعليق عدم التولي[١٢/ب] بعد [م][3] الإسماع، وأنه لا يصح استثناء نقيض المقدَّم؛ ممنوعٌ فليتأمل.

قلت: وظهر لي وجه آخر، وهو أن تكون الأُولى[4] للتعليق في الماضي، والثانية[5] للتعليق في المستقبل، والمراد أن الشر لازم لهم، فلم ينفك عنهم فيما مضى، ولا ينفك في المستقبل؛ فلذلك منعهم الله الإسماع في الماضي، ويمنعهم إياه المستقبل[6]. ولا قياسيةَ؛ لتغيّر الإسماعين في المضيّ والاستقبال.

والحاصل أن الصحيح في تخريج الآية أن (لو) الثانية بمنزلتها في: «لو جئتني؛ لأكرمتك»، أو بمعنى (إنْ) مع المغايرة بين الإسماعين بما تقدم في الوجهين الأوَّلَين

(١) كذا، وهذا الاستعمال بهذا المعنى لم أجده في الجمهرة ولا التهذيب ولا المقاييس ولا الصحاح ولا أساس البلاغة ولا اللسان ولا القاموس ولا تاج العروس. وإنما الصواب: «قرره».

(٢) انظر مغني اللبيب ١/ ٢٦١.

(٣) سقط ما بين المعقوفين من الأصل واستدرك في الحاشية.

(٤) أي (لو) الأولى وهي التي قوله تعالى: ﴿ولو علم الله فيهم خيراً...﴾.

(٥) أي (لو)الثانية التي في قوله تعالى: ﴿ولو أسمعهم لتولوا﴾.

(٦) المستقبل هنا ظرف زمان منصوب.

من أوجه صاحب المغني، أو المضي والاستقبال[1] .

وأما كون الكبرى غير كلية؛ فإنما يفيد دفعَ القياسية التي هي منشأ الإشكال، لا التخريج.

والله أعلم بمراده، وموفّق من شاء من عباده، ومانح الفهوم، ومسيّر العلوم، ومولي الإنعام بالتمييز بين الآراء والأفهام، وناصر الحق المبين، نعم المولى، ونعم النصير.

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً.

انتهى وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. اهـ

* * *

في ثمانية[2] وعشرين خلت من شهر الله شعبان، سنة ألف وثلاثمائة وأربعة عشر[3] من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة، وأزكى التسليم.

والحمد لله رب العالمين

ويغفر لنا ولوالدنا[4]

ولجميع المسلمين

إنه هو الغفور الرحيم

(١) أي: أو بالمغايرة بين الإسماعين بالمضي والاستقبال.

(٢) كذا، والوجه أن يقال: «ثمانٍ وعشرين خلت»؛ لأن التأريخ يكون بالليالي دون الأيام؛ لأن الليلة أول الشهر، فلو أرّخنا باليوم دون الليلة؛ لذهبت من الشهر ليلة. انظر أدب الكاتب ٢١٥ ومغني اللبيب ٢/ ٦٦٠.

(٣) كذا، والوجه أن يقال: أربع عشرة.

(٤) المعهود في الدعاء «ولوالدنيا» وهو أحسن مما في الأصل.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطة:

١ـ تحفة الأريب في الكلام على مغني اللبيب، لمحمد بن أبي بكر الدماميني ٨٢٧هـ، مصورة عن الأحمدية بحلب مودعة بمكتبة جامعة الإمام برقم ف ٧٥٤٤، ف ٧٦٠٤.

٢ـ تقييد في علم البيان على أرجوزة الطيب بن كيران لمحمد بن محمد الرغاوي، مخطوطة مودعة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض برقم ٥٢٠٢م/ ٤.

٣ـ حاشية على المطول للتفتازاني، لحسن جلبي بن محمد الفناري ت٨٨٦هـ، مخطوطة مودعة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٦٦٧٠.

٤ـ شرح أرجوزة الشيخ الطيب بن كيران في الاستعارة لأبي عبدالله محمد التهامي البوري الفاسي ١٢٤٣هـ، مخطوطة مودعة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٥٢٠٢م/ ٥.

٥ـ شرح التسهيل، التسهيل والشرح كلاهما لابن مالك مصورة عن دار الكتب المصرية، مودعة بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم ف٩٨٩٧

٦ـ شرح السنوسي على مختصره في علم المنطق، كلاهما للسنوسي محمد بن يوسف ٨٩٥هـ، مصورة عن الظاهرية (الفلسفة والمنطق ١٦١)، مودعة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٦٢٨٦.

٧ـ شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، لمحمد الطيب بن عبدالمجيد ابن كيران ١٢٢٧هـ، مخطوطة مودعة بمكتبة جامعة سعود برقم ٥٢٧٩م/ ٢.

٨ـ شرح نظم الدرر السَّنِيَّة في السيرة الزكية، وهو شرح لمنظومة الحافظ العراقي

في سيرة النبي ﷺ تأليف: محمد الطيب بن عبد المجيد بن كيران ١٢٢٧هـ، مخطوطة مودعة بمكتبة جامعة الملك سعود برقم ٣٢٤٢ز.

٩ـ الغرة المخفية شرح الدرة الألفية (شرح ألفية ابن معط) لابن الخباز ٦٣٧هـ، مصورة عن دار الكتب الوطنية بتونس، محفوظة بجامعة الإمام برقم ف٨٦١٥

١٠ـ المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لأحمد بن محمد الشمنيّ ٨٧٢هـ، مصورة عن دار الكتب الوطنية بتونس، مودعة بمكتبة جامعة الإمام برقم ف ٨٤٣٨.

ثانياً: المطبوعة

١ـ إتحاف ذوي العلم والرسوخ بتراجم من أخذت عنه من الشيوخ، لمحمد بن الفاطمي بن الحاج السلمي، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، د.ت.

٢ـ أخبار النحويين البصريين ومدابتهم وأخذ بعضهم عن بعض، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣ـ أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط الرابعة ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م

٤ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ٧٤٥هـ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٥ـ أساس البلاغة، للزمخشري، دار صادر، بيروت ١٣٨٥ - ١٩٦٥م.

٦ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، لأحمد بن خالد الناصري السلاوي، المطبعة المصرية، ١٣١٢هـ.

٧ـ الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر ٤٦٣هـ (بهامش الإصابة في تمييز الصحابة)، مؤسسة الرسالة، ط الأولى ١٣٢٨هـ.

٨ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٩ـ الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لملاّ على القاري ١٠١٤هـ تحقيق محمد الصباغ، دار الأمانة، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٠ـ أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن درويش الحوت، عني بنشره عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ١٩٨٦م.

١١ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٢ـ الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠م.

١٣ـ الأطول شرح التلخيص، لإبراهيم بن محمد الإسفراييني المطبعة السلطانية، ١٢٨٤هـ.

١٤ـ إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ٣٣٨هـ، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٥ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، ط الثالثة، بيروت ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٦ـ الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت، الرابعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٧ـ أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٨ـ الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق عبدالكريم العزباوي ومحمد غنيم، دارإحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٩ـ ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مكتبة الإحسان، دمشق، الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م

٢٠ـ أمالي المرتضى، للشريف المرتضى ٤٣٦هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

٢١ـ الأمالي النحوية، لابن الحاجب ٦٤٦هـ، تحقيق: د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، قطر، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

٢٢ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م

٢٣ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ٥٧٧هـ، ومعه الانتصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٤ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت الخامسة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٥ـ الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب ٦٤٦هـ تحقيق د. موسى بناي العليلي، ط وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٦ـ الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ٧٣٩هـ تحقيق د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الخامسة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٧ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، استانبول ١٩٤٥م - ١٣٦٤هـ.

٢٨ـ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ٧٥٤هـ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د. ت.

٢٩ـ البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير ٧٧٤هـ، مكتبة المعارف، بيروت، الثانية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣٠ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ، دار المعرفة، بيروت، ط الأولى ١٣٤٨هـ

٣١ـ بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبدالمتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ومطبعتها، مصر، د،ت.

٣٢ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي ٩١١هـ، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٣٣ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين الفيروزآبادي ٨١٧هـ، حققه محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٤ـ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، دار مكتبة الحياة، د.م، د.ت.

٣٥ـ تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، (الذيل٢) ـ الأصل الألماني ـ ط ليدن ١٩٣٨م.

٣٦ـ تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ. مطبعة كردستان، مصر، الأولى ١٣٢٦هـ.

٣٧ـ تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، صححه وضبطه: محمد زهدي النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣٨ـ تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.

٣٩ـ تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، ط الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٤٠ـ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٤١ـ تاريخ تطوان، محمد داود، المطبعة المهدية، تطوان، المغرب، د. ت.

٤٢ـ تاريخ المغرب الكبير، د. جلال يحيى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨١م

٤٣ـ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري ٦١٦هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الجلبي، مصر، ١٨٢٨هـ - ١٩٧٦م.

٤٤ـ تذكرة الحفّاظ، للإمام شمس الدين الذهبي ٧٤٨هـ دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

٤٥ـ تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي ٧٤٥هـ، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٦ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ٦٧٢هـ تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٤٧ـ التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، بهامشه حاشية يس العليمي، دار الفكر، د. ت.

٤٨ـ تعريف الخلف برجال السلف، لأبي القاسم محمد الحفناوي بن أبي القاسم الدّيسي بن إبراهيم الغول، تحقيق: محمد أبو الأحفان، وعثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٩ـ تفسير أبي السعود، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي ٩٥١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٥٠ـ تفسير الجلالين، للجلال المحلي، والجلال السيوطي، المكتبة الشعبية، القاهرة، د.ت.

٥١ـ تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٥٢ـ التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار ٦٥٩هـ، عني بنشره عزت العطار الحسيني، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٥٣ـ التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، لمحمد بن الحسن الصغاني ٦٥٠هـ، تحقيق عبدالعليم الطحاوي مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.

٥٤ـ تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر الشيباني، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٥٥ـ تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري ٣٧٠هـ، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

٥٦ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي ٧٤٩هـ، تحقيق د. عبدالرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الثانية، ١٩٧٩م.

٥٧ـ الجامع الصحيح، للإمام البخاري، المكتبة الإسلامية، استانبول، ١٩٨١م

٥٨ـ جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد بن حزم الأندلسي ٤٥٦هـ تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.

٥٩ـ جمهرة اللغة، لأبي بكر بن دريد ٣٢١هـ، دار صادر، بيروت، د.ت.

٦٠ـ الجنى الداني في حروف المعاني، لابن أم قاسم المرادي ٧٤٩هـ، تحقيق طه محسن، بغداد، جامعة بغداد، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٦١ـ جوامع السيرة، لابن حزم الأندلسي ٤٥٦هـ، تحقيق د. إحسان عباس، ود. ناصر الدين الأسد، المطبعة العربية، لاهور، باكستان، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٦٢ـ جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين علي بن محمد الإربلي ٧٤١هـ، تحقيق د. حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٦٣ـ حاشية الخضري على ابن عقيل، لمحمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية (عيسي البابي الحلبي)، مصر، د.ت.

٦٤ـ حاشية عبد الحكيم السيا لكوتي على المطول للتفتازاني مطبعة محرم أفندي، استانبول، ١٣٠٦هـ.

٦٥ـ حاشية العطار على جمع الجوامع، للشيخ حسن العطار على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع للسبكي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٨هـ.

٦٦ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للجلال السيوطي ٩١١هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، مصر، الأولى، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٦٧ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني ٤٣٠هـ، دار الكتاب العربي، الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٨ـ الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، ط جامعة الإمام، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٦٩ـ الحماسة، لأبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، إخراج الأب لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربي، بيروت، الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٧٠ـ الحياة الأدبية في المغرب على عهد الدولة العلوية، د. محمد الأخضر، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الأولى، ١٩٧٧م.

٧١ـ حياة الصحابة، محمد يوسف الكاندهلوي، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٧٢ـ الحيوان، لأبي عثمان الجاحظ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، الثلثة، ١٣٨٨هـ ١٩٦٩م.

٧٣ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٩٣هـ، دار صادر، بيروت، الأولى، د.ت.

٧٤ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

٧٥ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، تحقيق محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، مصر، الثانية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٧٦ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٧٧ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، للجلال السيوطي ٩١١هـ تحقيق محمود الأرناؤوط، ومحمد بدر الدين قهوجي، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٠٨هـ - ١٠٨٨م.

٧٨ـ دليل مؤرخ المغرب الأقصى، لعبدالسلام بن عبد القادر ابن سودة المرّي، دار الكتاب، الدار البيضاء، الثانية ١٩٦٠م.

٧٩ـ ديوان الأخطل، تصنيف وشرح إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

٨٠ـ ديوان أبي العلاء المعري (سقط الزند)، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٨١ـ ديوان الإمام الشافعي، جمعه وعلق عليه عفيف الزعبي، مكتبة المعرفة، حمص، الثالثة، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٤م.

٨٢ـ ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه مصطفى عبدالشافي دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨٣ـ ديوان تأبط شراً، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨٤ـ ديوان توبة بن الحمير الخفاجي، تحقيق وتعليق خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٨م.

٨٥ـ ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت، ١٣٨٣هـ.

٨٦ـ ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، د.ت.

٨٧ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبدالنور المالقي ٧٠٢هـ، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٨٨ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

٨٩ـ سنن أبي داود، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ط استانبول، د.ت.

٩٠ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت. ، عن الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ

٩١ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي ١٠٨٩هـ، دار المسيرة، بيروت، الثانية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٩٢ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبدالله ابن عقيل العقيلي ٧٦٩هـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.

٩٣ـ شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٩٣هـ، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، مكتبة دار البيان، دمشق، الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م

٩٤ـ شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، حققه عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار المعرفة، القاهرة، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م

٩٥ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، معه حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، مصر، د.ت.

٩٦ـ شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: أبي عبدالله بدر الدين بن محمد بن مالك، تحقيق د. عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٩٧ـ شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي، وعليه حاشية البناني، وبالهامش تقرير الأنبابي، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الثانية، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

٩٨ـ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي ٦٦٩هـ تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٩٩ـ شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، لمصطفى سبيتي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١٠٠ـ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس أحمد بن يحي ثعلب، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٣هـ ١٩٤٤م

١٠١ـ شرح السنوسية الكبرى المسمى عمدة أهل التوفيق والتمديد لأبي عبدالله محمد بن يوسف السنوسي، تحقيق د. عبدالفتاح عبدالله بركه، دار القلم، الكويت، الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

١٠٢ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، د.م، د.ن، د.ت.

١٠٣ـ شرح الشمسية في المنطق، لسعد الدين التفتازاني ٧٩١هـ، طبعه وصححه حسن حلمي الرويزي ١٣١٢هـ

١٠٤ـ شرح شواهد المغني، للجلال السيوطي ٩١١هـ، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

١٠٥ـ شرح الطيب بن كيران على خريدة حمدون بن عبدالرحمن بن الحاج في علم المنطق، فاس، طبع حجر، ١٣٢٩هـ

١٠٦ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.

١٠٧ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هردي، جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

١٠٨ـ شرح المفضل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ٦٤٣هـ، عالم الكتب، بيروت، د.ت

١٠٩ـ الشعر والشعراء، أو طبقات الشعراء، لابن قتيبة الدينوري ٢٧٦هـ تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

١١٠ـ شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ١٩٣٧م.

١١١ـ الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

١١٢ـ صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الأولى، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩م.

١١٣ـ صفة الصفوة، لأبي الفرج بن الجوزي ٥٩٧هـ، حققه وعلق عليه محمود فاخوري، دار المعرفة، بيروت، الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١١٤ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، د.ت.

١١٥ـ الطالع السعيد الجامع أسما نجباء الصعيد، لأبي الفضل جعفر بن ثعلب الإدفوي ٧٤٨هـ، تحقيق سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

١١٦ـ طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي، دار المعرفة، بيروت، الثانية، د.ت.

١١٧ـ الطبقات الكبرى، لابن سعد، دار صادر، بيروت د.ت.

١١٨ـ طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الثانية، ١٩٨٤م.

١١٩ـ عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، لأبي بكر بن العربي، دار العلم للجميع، سوريا، د.ت.

١٢٠ـ عقود الجمان في المعاني والبيان، للجلال السيوطي ٩١١هـ بشرح عبدالرحمن بن عيسى بن مرشد العمري ١٠٣٧هـ بهامشه شرح عقود

الجمان للسيوطي نفسه، مطبعة مصطفى البابي الجلبي، مصر، الثانية، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

١٢١ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ، دار الفكر، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢٢ـ الفردوس بمأثور الخطاب، لأبي شجاع شيرويه الديلمي ٥٠٩هـ، تحقيق السعيد بسيوني زعلول، دار الكتب العلمية، بيروت الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢٣ـ الفروق، لشهاب الدين القرافي، دار المعرفة، بيروت، عن طبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٣٤٧هـ.

١٢٤ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ١٣٧٦هـ، خرج أحاديثه وعلق عليه عبدالعزيز القارئ، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٢٥ـ الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٢٦ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، مطبعة الطالعة، ١٣٤٦هـ.

١٢٧ـ الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لمحمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

١٢٨ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني ١٢٥٠هـ، تحقيق عبدالرحمن بن يحي المعلمي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

١٢٩ـ فوات الوفيات والذيل عليها، لمحمد بن شاكر الكتبي ٧٦٤هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣م.

١٣٠ـ القامـوس المحيط، لمجد الـدين الفيروزآبادي ٨١٧هـ تحـقيق مكتب تحـقيق التـراث في مؤسـسة الرسـالة، ط مـؤسسـة الرسالة، بيـروت، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

١٣١ـ الكافية الشافية في علم العربية، لابن مالك، طبع على نفقة شركة الإسلام بمكة ١٩١٤م - ١٣٣٢م

١٣٢ـ الكافيـة في النحو، لابن الحاجب ٦٤٦هـ، شرح رضي الدين الإسـتراباذي ٦٨٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣١٠هـ

١٣٣ـ الكامل في اللغـة والأدب، لأبي العباس مـحمد بن يـزيد المبرد ٢٨٥ هـ، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٣٤ـ كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٣٥ـ الكشاف، لجار الله الزمخشري ٥٣٨هـ، دار الفكر، بيروت، د.ت.

١٣٦ـ كشف الخفـاء ومزيل الإلباس عما اشتـهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسمـاعيل بن مـحمـد العجلوني ١١٦٢هـ، دار إحـياء التراث الـعربي، بيروت، الثانية، ١٣٥١هـ.

١٣٧ـ كـشف الظنون عن أسـامي الكـتب والفنون، حـاجي خليـفـة، المطبـعـة الإسلامية، طهران، الثالثة، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

١٣٨ـ اللآلئ المنثـورة في الأحاديث المشـهورة، لـبدر الدين مـحمـد بن عبـدالله الزركشي، دراسة وتحـقيق مصطفى عبد القـادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٣٩ـ لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، د.ت.

١٤٠ـ لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني ٨٥٢هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٤١ـ مؤرخو الشرفاء، تأليف: ليفي بروفنصال، تعريب: عبدالقادر الخلاّدي، دار المغرب، الرباط، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.

١٤٢ـ مجموعة الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية، مطبعة كردستان العلمية، مصر، ١٣٢٩هـ.

١٤٣ مختصر المعاني في علوم البلاغة، تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ٧٩١هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة علي صبيح، مصر، د.ت.

١٤٤ـ مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للزرقاني ١١٢٢هـ، تحقيق د. محمد بن لطفي الصباغ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٤٥ـ المخصص، لأبي الحسن بن سيده ٤٥٨هـ، بولاق، مصر، الأولى، ١٣١٦هـ.

١٤٦ـ المسامرة للكمال بن أبي شريف بشرح المسايرة للكمال ابن الهمام في علم الكلام، وعلى المسامرة حاشية الشيخ زين الدين بن قاسم الحنفي، بولاق، مصر، الأولى، ١٣١٧هـ.

١٤٧ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، د.ت.

١٤٨ـ مصابيح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ٥١٦هـ تحقيق د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي وآخرين، دار المعرفة، بيروت، الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٤٩ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، علي القاري الهروي ١٠١٤هـ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

١٥٠ـ المطول على التلخيص، لسعد الدين التفتازاني، بهامشه حاشية السيد الجرجاني على المطول، مطبعة أحمد كامل، تركيا، ١٣٣٠هـ.

١٥١ـ معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ٢٠٧هـ تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٥٢ـ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، مطبعة هندية بالموسكي بمصر، الثانية، ١٩٢٣م.

١٥٣ـ معجم البلاغة العربية، د. بدوي طبانة، دار العلوم الرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٥٤ـ معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٩٥٧م.

١٥٥ـ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، دار العلم للملايين، بيروت، الثالثة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١٥٦ـ المعجم الكبير، للطبراني ٣٦٠هـ، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الدار العربية للطباعة، بغداد، الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥٧ـ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

١٥٨ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف إليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

١٥٩ ـ معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس ٣٩٥هـ، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الأولى، ١٣٦٩هـ.

١٦٠ـ المغرب في حلى المغرب، لأبي الحسن علي بن موسى بن محمد بن سعيد الأندلسي وآخرين، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٦١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ٧٦١هـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٦٢ـ مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ٦٢٦هـ، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الأولى، ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

١٦٣- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين السخاوي ٩٠٢هـ صححه وعلق حواشيه عبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٦٤ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لمحمود بن أحمد العيني ٨٥٥هـ بهامش خزانة الأدب للبغدادي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٢٩٩هـ ـ ١٨٨١م.

١٦٥ـ المقتضب، صنعة أبي العباس المبرد ٢٨٥هـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

١٦٦ـ المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني بغداد ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٦٧ـ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، لابن الحاجب ٦٤٦هـ، مطبعة السعادة، مصر، الأولى، ١٣٢٦هـ.

١٦٨ـ المنطق، تأليف محمد رضا المظفر، مطبعة النعمات، النجف، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٦٩ـ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني ٣٨٤هـ، وقف على طبعه محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية القاهرة، الثانية، ١٣٨٥هـ.

١٧٠ـ موطأ الإمام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، شرح وتعليق أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، الأولى، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٧١ـ النبوغ المغربي في الأدب العربي، لعبد الله الكنوني الحسني، المطبعة المهدية بتطوان، د.ت.

١٧٢ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، مطبعة دار الكتب المصرية، الأولى، ١٣٤٩هـ - ١٩٣٠م.

١٧٣ ـ النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية، لمحمد الأمير الكبير المالكي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٧٤ـ نزهة الألبا في طبقات الأدبا، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ٥٧٧هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.

١٧٥ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

١٧٦ـ نكت الهميان في نكت العميان، لخليل بن أيبك الصفدي ٧٦٤هـ تحقيق أحمد زكي، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٣٢٩هـ - ١٩١١م.

١٧٧ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ٦٠٦هـ، تحقيق طه أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية د.م.، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

١٧٨ـ النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، د. ت.

١٧٩ـ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، استانبول، ١٩٥١م.

١٨٠ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للجلال السيوطي ٩١١هـ صححه محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، د. ت.

١٨١ ـ الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، باعتناء هلموت ريتر، الثانية، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

١٨٢ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس بن خلكان ٦٨١هـ، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ - ١٩٩٧م.

* * *